

Distr.: General  
14 October 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ١٣٢ من جدول الأعمال  
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات  
السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن  
المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام  
والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٥ فيما يتعلق بتسع  
بعثات سياسية خاصة مصنفة في إطار المجموعة المواضيعية لمكاتب الأمم المتحدة ومكاتب  
دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن.  
وتقدّر احتياجات البعثات السياسية الخاصة التسع المصنفة ضمن هذه المجموعة لعام  
٢٠١٥ بمبلغ ٩٠٠ ٤٦٠ ١٨٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات  
الموظفين)، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي تعكس الموارد المقترحة الخاصة  
بها تمويلا مؤقتا لعام ٢٠١٥ مدته ستة أشهر.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المحتويات

## الصفحة

أولا -	لمحة عامة عن الوضع المالي	٣
ثانيا -	البعثات السياسية الخاصة	٤
ألف -	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	٤
باء -	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	٢٣
جيم -	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	٥٤
دال -	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٩١
هاء -	دعم الأمم المتحدة للجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة	١٠٠
واو -	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي	١١٣
زاي -	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	١٢٣
حاء -	مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	١٤٠
طاء -	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	١٥٣

## أولا - لمحة عامة عن الوضع المالي

١ - تُقدّر الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة المصنفة ضمن هذه المجموعة لعام ٢٠١٥ بمبلغ ٩٠٠ ٤٦٠ ١٨٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي تعكس الموارد المقترحة الخاصة بها تمويلا مؤقتا لعام ٢٠١٥ مدته ستة أشهر. ويورد الجدول ١ أدناه مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٥ واحتياجات عام ٢٠١٤ على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قراراتها ٢٤٧/٦٨ ألف و ٢٨٠/٦٨ وما يتضمنه تقرير الأمين العام (A/68/327/Add.3 و Add.7 و Add.10 و Add.12) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/68/7/Add.10 و Corr.1 و Add.17 و Add.26 و Add.28).

## الجدول ١

## الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			احتياجات عام ٢٠١٥			الفرق
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	الكلية	الصافية <sup>١</sup>	غير المتكررة	(٢٠١٥-٢٠١٤)
	(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)-(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)-(٦)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	٩ ٤١٧,٨	٩ ٥٤٠,١	(١٢٢,٣)	١٠ ٢١١,٠	١٠ ٣٣٣,٣	٣٥,٠	٧٩٣,٢
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	٢٠ ٧٦٣,١	١٨ ٩٥٣,٩	١ ٨٠٩,٢	٢١ ١٢٤,١	١٩ ٣١٤,٩	٣٦٥,٦	٣٦١,٠
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	٧٠ ١٤٨,٦	٧١ ٠٧٩,٤	(٩٣٠,٨)	٨٣ ٠٥١,٦	٨٣ ٩٨٢,٤	٨ ٧٦١,٢	١٢ ٩٠٣,٠
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٢ ٨٨١,٦	٢ ٨٨١,٦	-	٢ ٩٣٧,٥	٢ ٩٣٧,٥	١٣,٣	٥٥,٩
دعم الأمم المتحدة للجنة الكامبيون ونيجيريا المختلطة	٥ ٧٧١,٣	٥ ٥٩٦,٢	١٧٥,١	٥ ١١٢,٨	٤ ٩٣٧,٧	٣٥,٠	(٦٥٨,٥)
بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي	-	-	-	١٢ ٢٥٦,٧	١٢ ٢٥٦,٧	-	١٢ ٢٥٦,٧
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٨ ٧٥٠,٦	٨ ٣٠٨,٧	٤٤١,٩	٨ ٦٠٩,٠	٨ ١٦٧,١	-	(١٤١,٦)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤						
احتياجات عام ٢٠١٥			الفرق			
الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	الكلية	الصافية <sup>(أ)</sup>	غير المتكررة	الفرق
(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)	(٥)-(٣)=(٦)	(٧)	(٨)-(٦)=(٩)
مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا	٥ ٧٥٤,٩	٥ ٤٥٢,٠	٣٠٢,٩	٥ ٧٢٧,٩	٥ ٤٢٥,٠	(٢٧,٠)
المجموع الفرعي	١٢٣ ٤٨٧,٩	١٢١ ٨١١,٩	١ ٦٧٦,٠	١ ٤٩٠ ٣٠,٦	١ ٤٧٣ ٥٤,٦	٢٥ ٥٤٢,٧
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا <sup>(ب)</sup>	٦٩ ٤٣٠,٧	٦٢ ٨٦٠,٥	٦ ٥٧٠,٢	٣١ ٤٣٠,٣	٢٤ ٨٦٠,١	(٣٨ ٠٠٠,٤)
المجموع	١٩٢ ٩١٨,٦	١٨٤ ٦٧٢,٤	٨ ٢٤٦,٢	١٨٠ ٤٦٠,٩	١٧٢ ٢١٤,٧	(١٢ ٤٥٧,٧)

(أ) الاحتياجات الصافية بعد احتساب قصور أو تجاوز الإنفاق المقدّر لعام ٢٠١٤.

(ب) تعكس الاحتياجات الكلية الصافية لعام ٢٠١٥ التمويل المؤقت لمدة ستة أشهر، انتظاراً لإعداد الميزانية لمدة ١٢ شهراً.

## ثانياً - البعثات السياسية الخاصة

### ألف - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

(١٠ ٢١١ ٠٠٠ دولار)

#### الخلفية والولاية والهدف

٢ - أوصت البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا (انظر S/2001/434) بإنشاء آلية لإجراء مشاورات منهجية ومنتظمة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا من أجل تحديد وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية. وعقب تبادل للرسائل بين الأمين العام (انظر S/2001/1128) ومجلس الأمن (انظر S/2001/1129)، أنشئ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في دكا لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومددت ولاية المكتب بموجب رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661)، وافق فيها المجلس على تمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن أنشطة المكتب كل ستة أشهر. وفي رسالتين متبادلتين بين الأمين العام (انظر S/2013/753) ورئيس مجلس الأمن (انظر S/2013/759)، جرى تمديد ولاية المكتب مرة أخرى من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وطلب إلى الأمين العام مرة أخرى أن يقدم تقريراً عن أنشطة المكتب مرة كل ستة أشهر.

٣ - وشهد عام ٢٠١٤ تصاعد الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك القرصنة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب، وبخاصة في منطقة الساحل. وفي عام ٢٠١٥، ستجرى انتخابات عامة في عدد من بلدان غرب أفريقيا، من بينها غينيا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وتوغو وموريتانيا، حيث يلزم تكثيف الجهود المتعلقة بمنع نشوب النزاعات من أجل احتواء التوترات السياسية التي يحتمل أن تتحول إلى مواجهات. وتحقيقا لهذا الغرض، سيحتاج المكتب إلى تعزيز قدراته في مجالات التحليل والإنذار المبكر والدعوة وتنظيم الاجتماعات من أجل حشد الدول والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة من غير الدول والأطراف دون الإقليمية سعيا لتوطيد المكاسب الديمقراطية ودرء الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والاستقرار.

#### التعاون مع الكيانات الأخرى

٤ - يواصل المكتب تشجيع تآزر الجهود فيما بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثات الأمم المتحدة الميدانية في المنطقة دون الإقليمية (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو). وأفضت اجتماعات عام ٢٠١٤ التي عقدت مع مديري الأمم المتحدة الإقليميين والمنسقين المقيمين ورؤساء البعثات والوكالات إلى صياغة مبادرات مشتركة بشأن طائفة من المسائل المواضيعية المشتركة بينها، بما في ذلك دعم الأعمال التحضيرية من أجل تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمساعدة في مجال الانتخابات، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن.

٥ - وسيواصل المكتب رئاسة اجتماعات لجنة السياسات الرفيعة المستوى المعنية بتنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا وتوفير خدمات الأمانة لها، وهذه المبادرة هي برنامج مشترك مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، يهدف إلى بناء القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في مجالات إنفاذ القانون وعلم الأدلة الجنائية وإدارة الحدود ومكافحة غسل الأموال وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية.

٦ - ويقدم المكتب للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل الدعم الإداري واللوجستي، فضلا عن ترتيبات تقاسم التكاليف، ويسهم في أنشطة مراكز الخدمات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمشتريات في إطار دائرة الدعم الشامل في مشتريات البعثات ومقتنياتها.

#### المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٤

٧ - في عام ٢٠١٤، واصل المكتب العمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كجزء من برنامجه لمنع نشوب النزاعات. وكان الممثل الخاص يسافر بانتظام إلى كل من أبوجا وأبيدجان وأكرا للتشاور مع قيادة الجماعة الاقتصادية. وواصل العمل في تعاون وثيق مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية، ووسع نطاق مساعيهِ الحميدة في بلدان المنطقة، بما في ذلك القيام ببعثات وساطة/تيسير إلى غينيا وغينيا - بيساو وموريتانيا. وزار الممثل الخاص أيضا عددا من البلدان لإجراء مشاورات، من بينها بوركينا فاسو وتوغو وسيراليون وغينيا وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الممثل الخاص في عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي نظمتها الجماعة الاقتصادية بشأن مالي وغينيا - بيساو. وفيما يتعلق بتعزيز قدرات المنطقة دون الإقليمية على منع نشوب النزاعات، تواصل المكتب مع أمانة اتحاد نهر مانو ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في البلدان الأعضاء في الاتحاد. وتولى المكتب تيسير وضع مشروع الوثيقة المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية، والتي قدمت إلى وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في أبيدجان. وحضر المكتب أيضا في ياوندي اجتماع التصديق الذي عقده مركز التنسيق الأقليمي المنصوص عليه في مذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا المعنية بالسلامة والأمن البحريين التي اعتمدت في اجتماع القمة الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ياوندي.

٨ - وفيما يتعلق بالمسائل المشتركة، أسهم المكتب في إذكاء الوعي بالتحديات المتزايدة التي تواجه استقرار المنطقة دون الإقليمية، وأنجز بنجاح جهودا في مجال الدعوة إلى توسيع نطاق مبادرة سواحل غرب أفريقيا الرامية إلى التصدي للجرمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات بحيث تشمل كوت ديفوار وغينيا. وبالإضافة إلى ذلك، وعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة في خليج غينيا، اضطلع المكتب بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بتقديم الدعم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة القرصنة

والسطو المسلح في خليج غينيا. وشمل ذلك تيسير الاجتماعات الرفيعة المستوى واجتماعات الخبراء التي تنظمها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا و/أو المشاركة في هذه الاجتماعات، ودعم وضع آليات للتنسيق والتعاون فيما يتصل باستراتيجيتها البحرية الإقليمية المشتركة، وفي المقام الأول مركز التنسيق الأقاليمي. وسيواصل المكتب تأدية دوره بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، فضلا عن شركاء آخرين.

٩ - وفي إطار متابعة الجهود المشتركة التي بذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الموفدة إلى منطقة الساحل، قدم المكتب دعما كبيرا للعملية اللاحقة المتمثلة في وضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل تشمل الجوانب الأساسية الإدارية والأمنية والإنسانية والإنمائية. وتولى المكتب أيضا تنسيق عملية وضع الصيغة النهائية لخطة تنفيذ هذه الاستراتيجية التي تستغرق ثلاث سنوات، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، بما في ذلك مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لمنطقة الساحل والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في غرب أفريقيا.

١٠ - وشملت الجهود التي يبذلها المكتب لمكافحة العنف المتصل بالانتخابات بعثات الإنذار المبكر إلى بوركينا فاسو وتوغو وغينيا وموريتانيا التي من المقرر أن تجري انتخابات رئيسية في عام ٢٠١٥. وساعدت هذه الجهود في حُسن توجيه جهود المساعي الحميدة ذات الصلة التي يبذلها الممثل الخاص في هذه البلدان.

١١ - وفي مجالات الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، عمل المكتب بالتعاون مع اتحاد نهر مانو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشبكة منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا من أجل متابعة التوصيات التي انبثقت عن المؤتمر المعني بالانتخابات والاستقرار الذي عُقد في برايا في عام ٢٠١٢، والمؤتمر المعني بالإفلات من العقاب والعدل وحقوق الإنسان الذي عقد في باماكو في عام ٢٠١١، بهدف تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية من الدول ومن غير الدول في التخفيف من آثار العنف المرتبط بالانتخابات، وإذكاء الوعي بالأخطار التي تهدد السلام والاستقرار، بما في ذلك التحديات المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية وزيادة البطالة بين الشباب.

١٢ - وفي مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات، قدم المكتب الدعم للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، عن طريق عقد حلقات عمل تدريبية وإنشاء غرف عمليات نسائية لرصد الانتخابات الرئاسية

والتشريعية التي أُجريت في عدد من البلدان وتسيير هذه الغرف، وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالشراكة مع مركز التنمية الجنسانية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع اتحاد نهر مانو. واضطلع المكتب بتنسيق وتيسير نشر "بعثة تضامن" في غينيا - بيساو تابعة للفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وسهل الفريق العامل إنشاء غرفة عمليات نسائية في بيساو تم عن طريقها، في جملة أمور أخرى، قيام هيئات المجتمع المدني بالدعوة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات وفي العملية السياسية ككل. وساهمت هذه البعثة في بناء الوعي العام بشأن إجراء انتخابات سلمية وجامعة. وأنشئت قاعدة بيانات على الإنترنت بشأن قضايا نوع الجنس والمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٤ من أجل تيسير تبادل المعلومات والمعارف. وجرى تدريب عشرين منسقا وطنيا على إدارة قاعدة البيانات. ومكّن تعزيز الشراكة مع هيئات نشطة من قبيل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومبادرة إدارة الأزمات من تحديد فرص جديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ توجيهات الأمم المتحدة في مجال السياسة العامة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات وفي الحياة السياسية عن طريق المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة، وخاصة في ما يتعلق بتدريب ٢٠ عضوا من أعضاء الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا بشأن تحليل النزاعات بهدف تصميم استراتيجية للوساطة. ودأب الممثل الخاص للأمين العام على التواصل مع القيادات النسائية لغرب أفريقيا في اليوم السنوي المفتوح بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن الذي عُرضت فيه حملة الأمين العام المتعلقة بتوحيد الصفوف لمواجهة العنف ضد المرأة وحملته المتعلقة بالعمل بنشاط طيلة ١٦ يوما لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس.

١٣ - وواصل المكتب تقديم الدعم لإنشاء شعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعمل المكتب، مدعوما من وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، مع الشركاء المعنيين على وضع إطار تنفيذي يحدد احتياجات الشعبة من حيث الموارد البشرية والمالية والتوقيت والقدرات. وعلاوة على ذلك، قام المكتب بتعزيز القدرات الإقليمية في مجال الوساطة من خلال تقديم الدعم لثلاث دورات تدريبية رفيعة المستوى في مجال أساليب الوساطة المتقدمة لصالح موظفي الجماعة الاقتصادية والمجتمع المدني ومستشاري الأمم المتحدة لشؤون السلام والتنمية. وأكد المكتب أيضا على تعزيز دور المرأة في عمليات الوساطة، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية تشاورية للقيادات النسائية خلال عملية الحوار في غينيا، تمشيا مع الاستراتيجية التي مدتها ثلاث سنوات المشتركة بين إدارة



الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم مشاركة المرأة في عمليات الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، قدم المكتب الدعم إلى أنشطة الوساطة التي تنفذها الأمم المتحدة عن طريق إيفاد خبير تقني (بالإضافة إلى الذين سبق إيفادهم من فريق خبراء الوساطة الاحتياطيين) من أجل المساعدة على وضع أطر للحوار الوطني، من قبيل الإطار في كل من غينيا ومالي.

١٤ - وعقب موافقة مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على شعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة في عام ٢٠١٣، تتولى مفوضية الجماعة الاقتصادية حالياً تعيين موظفي البرامج في الشعبة. وبهدف المساهمة في سرعة تشكيل الشعبة، واصل المكتب تقديم الدعم، وبخاصة عن طريق إدارة الشؤون السياسية التابعة للجماعة الاقتصادية التي تتولى مسؤولية الإشراف العام على الشعبة، بما في ذلك تدريب موظفي الجماعة الاقتصادية في مجال أساليب الوساطة وإجراء البعثات المشتركة للتقييم والإنذار المبكر بالتنسيق مع جميع أجهزة الوساطة لدى الجماعة الاقتصادية (مجلس الوساطة والأمن، ومجلس الحكماء التابع للجماعة الاقتصادية، ومكاتب المناطق، والممثلين الخاصين لرئيس الجماعة الاقتصادية والمبعوثين الخاصين). وكان المكتب أيضاً بمثابة نقطة اتصال مركزية لجميع أوجه دعم الوساطة التي تقدمها الأمم المتحدة للجماعة الاقتصادية، بناء على طلب مدير الشؤون السياسية بالجماعة.

#### افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٥

١٥ - في عام ٢٠١٥، ستركز أنشطة المكتب ذات الأولوية، تمشياً مع ولايته، على ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في مجالات منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وبناء السلام والاستقرار وتعزيز دعم الأمم المتحدة للجهود المساعي الحميدة والوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي والحكومات الوطنية في المنطقة؛

(ب) الدعوة إلى تعزيز قدرة المنطقة دون الإقليمية على التصدي للمخاطر المشتركة العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن عن طريق ما يلي:

- ١' تقديم الدعم لاتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو؛
- ٢' تقديم الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية والأمن في منطقة الساحل؛

٣' تقديم الدعم، عن طريق القيام بمبادرات في مجال الدعوة، للجهود المبذولة على الصعيد الوطني وعلى صعيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف اعتماد وتنفيذ إطار سياسي وخطة عمل للمنطقة دون الإقليمية بشأن إدارة قطاع الأمن في غرب أفريقيا وإصلاحه؛

٤' تعزيز المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها، ولا سيما عن طريق مبادرة سواحل غرب أفريقيا دعماً لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتعاون الدولي بشأن الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي؛

٥' تقديم الدعم من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة القرصنة، في إطار قراراي مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، وعملاً بإعلان رؤساء دول وحكومات دول منطقتي وسط وغرب أفريقيا المتعلق بالسلامة والأمن البحريين في مجاهلهما البحري المشترك (إعلان ياوندي) الموقع في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣؛

٦' منع القلاقل المتصلة بالانتخابات وتخفيف حدتها والسيطرة عليها عن طريق تعزيز دعم الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا؛

(ج) تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا عن طريق مبادرات التزكية وتقديم المشورة بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والشبكات دون الإقليمية التابعة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وبالتعاون مع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

١٦ - وفي سياق احتمال أن يسود التوتر العمليات الانتخابية والأخطار الجديدة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا، سيقضي تنفيذ ولاية المكتب، في عام ٢٠١٥، إنشاء قسم للبحث والتحليل لدعم الجهود المبذولة في مجالي المساعي الحميدة والوساطة، وتعزيز التعاون على نطاق المنظومة من أجل إتاحة مجال عمل أوسع أمام كيانات الأمم المتحدة المتخصصة لدعم المساعدة والتعاون في المجال التقني. ويستند اقتراح إنشاء هذا القسم إلى توصية صادرة عن بعثة تقييم مشتركة تابعة للأمم المتحدة أوفدت إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في عام ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، شدد الأمين العام، في أحدث تقريرين له عن أنشطة المكتب (S/2013/732 و S/2014/442)،

على ضرورة إنشاء وحدة تحليلية مخصصة بشكل حصري. وفي بيان صحفي بشأن المكتب صدر في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ (SC/11466/AFR/2930)، أحاط مجلس الأمن علما، عقب نظره في تقرير الأمين العام المذكور أخيرا، بتوصية الأمين العام بإنشاء وحدة تحليلية في إطار قسم الشؤون السياسية مخصصة حصرا لمهمة تزويد المكتب بمعلومات أفضل يسترشد بها فيما يبذله من جهود في إطار المساعي الحميدة ولدعم اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب، وأعربوا عن تطلعهم إلى التعجيل بتنفيذ هذه التوصية. وسترصد هذه الوحدة على وجه التحديد التطورات والاتجاهات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والأمنية والإنسانية والتطورات والاتجاهات في مجال حقوق الإنسان في المنطقة، كما ستقوم بانتظام بإصدار تقارير تحليلية عالية الجودة.

١٧ - ومن المتوخى أيضا القيام بزيارات قطرية أكثر انتظاما والتفاعل على نحو أكثر تواترا مع الأطراف الفاعلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لمواكبة الطلبات المتزايدة للتشاور والجهود المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز المكتب قدراته في مجالي الاتصال والتوعية، حتى يتسنى القيام بصياغة وتنفيذ استراتيجية اتصالية للمكتب والتعامل مع توقعات الجمهور وتحسين صورة المكتب.

١٨ - ويرد أدناه بيان للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

## الجدول ٢

### الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: صون السلام والأمن في غرب أفريقيا	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة جهود المساعي الحميدة والوساطة وتحسين (أ) '١' تعزيز الإنذار المبكر والتحليل المشترك الإنذار المبكر والتحليل على الصعيد الإقليمي	مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والشركاء الإقليميين بشأن المسائل السياسية والأمنية في غرب أفريقيا
مقاييس الأداء	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: اجتماع استشاري إقليمي مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو بشأن التحليل السياسي في غرب أفريقيا	

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

تقديرات عام ٢٠١٤: إيفاد بعثتين مشتركيتين للإنذار المبكر وتقصي الحقائق إلى بلدان غرب أفريقيا، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وعقد اجتماع واحد على مستوى العمل مع الجماعة الاقتصادية للنظر في وضع برنامج عمل بشأن الإنذار المبكر والتحليل المشترك

الهدف لعام ٢٠١٥: إيفاد بعثتين مشتركيتين للإنذار المبكر وتقصي الحقائق إلى البلدان التي تجري بها انتخابات، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وعقد اجتماع واحد على مستوى العمل مع الجماعة الاقتصادية بشأن وضع برنامج عمل للإنذار المبكر والتحليل المشترك

٢' عدد أنشطة المساعي الحميدة والوساطة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الإقليميين من أجل منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا

## مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠١٣: إيفاد ٤ بعثات للمساعي الحميدة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى المنطقة دون الإقليمية

تقديرات عام ٢٠١٤: إيفاد ٤ بعثات للمساعي الحميدة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى المنطقة دون الإقليمية

الهدف لعام ٢٠١٥: إيفاد ٤ بعثات للمساعي الحميدة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى المنطقة دون الإقليمية

## النواتج

- إيضاح ٨ بعثات إنذار مبكر إلى بلدان غرب أفريقيا، بما في ذلك ما لا يقل عن بعثتين مشتركين مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- إيضاح ٦ بعثات رفيعة المستوى للمساعي الحميدة إلى غرب أفريقيا مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية
- حلقة عمل واحدة لبناء قدرات موظفي شعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشرقاء المرتبطين بها
- حلقة عمل مشتركة واحدة بشأن الدروس المستفادة من جهود الوساطة المشتركة
- إنشاء آلية تشاور إقليمية دائمة بشأن مشاركة المرأة في جهود الوساطة في ثلاثة من بلدان المنطقة دون الإقليمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) تفعيل عنصر الدبلوماسية الوقائية من إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات عن طريق تقديم الدعم لشعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية	(ب) تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتحقيق الاستقرار في غرب أفريقيا
مقاييس الأداء	
الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: وضع خطة عمل لإنشاء شعبة تيسير الوساطة من قبل مديرية الشؤون السياسية التابعة للجماعة الاقتصادية	
تقديرات عام ٢٠١٤: إقرار خطة الجماعة الاقتصادية المتعلقة بالوساطة وبدء برنامج التدريب التجريبي الإقليمي في مجال الوساطة	
المهدف لعام ٢٠١٥: تشغيل شعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإعداد قائمة للخبراء في مجال الوساطة لمنطقة غرب أفريقيا	

## النواتج

- إسداء المشورة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن طريق إجراء ٥ زيارات عمل بشأن تنفيذ إطار عملها لمنع نشوب النزاعات، مع التركيز على الأمن والإنذار المبكر والانتخابات
- عقد اجتماعين لمحللين سياسيين تابعين لبعثات الأمم المتحدة للسلام ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في غرب أفريقيا بشأن التهديدات المشتركة المحدقة بالسلام والأمن والاستقرار
- إعداد توقعات شهرية على الصعيد الإقليمي للتحديات السياسية والأمنية التي تؤثر على الاستقرار في غرب أفريقيا
- إسداء المشورة إلى الصحفيين من غرب أفريقيا بشأن دور وسائل الإعلام في إرساء السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات عن طريق عقد حلقة عمل مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (متابعةً لحلقة العمل التي عقدت في أبيدجان في حزيران/يونيه ٢٠١٢)
- عقد ٤ اجتماعات للتخطيط الاستراتيجي مع الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو وهيئات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين بشأن التدخل المشترك في مجالي السلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد اجتماعين على مستوى العمل مع أمانة اتحاد نهر مانو لرصد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو
- عقد منتدى الشركاء المعني بتنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو
- عقد اجتماعين للجنة المتابعة مع أمانة اتحاد نهر مانو من أجل تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو، بما يشمل عقد جلسات مع الجهات المانحة والشركاء

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي للتصدي للتهديدات العابرة للحدود والمشاركة التي تؤثر على السلام والأمن والاستقرار، ولا سيما على الأزمات وأشكال العنف المرتبطة بالانتخابات، والتحديات ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع والإرهاب	(ج) '١' إعداد الجماعة الاقتصادية لإطار سياسي وخطة عمل للمنطقة دون الإقليمية بشأن إصلاح قطاع الأمن مع التركيز بوجه خاص على الحوكمة في غرب أفريقيا مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: إنجاز التفاوض على مشروع الإطار وخطة العمل على مستوى الخبراء المستقلين
	تقديرات عام ٢٠١٤: وضع الصيغة النهائية لمشروع الإطار وخطة العمل

المهدف لعام ٢٠١٥: اعتماد مشروع الإطار وخطة العمل من قبل هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية وبدء عملية التنفيذ

٢' زيادة عدد وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية التي يتم إنشاؤها وتشغيلها في غرب أفريقيا  
مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: إنشاء ٣ وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في سيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا  
تقديرات عام ٢٠١٤: تشغيل ٣ وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية

المهدف لعام ٢٠١٥: تشغيل ٥ وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية (غينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، وسيراليون)

٣' تنقيح خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا  
مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٤: تمديد خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى ما بعد عام ٢٠١٤ مع تعهد الجهات المانحة بضمان تنفيذ خطة العمل ومبادرة سواحل غرب أفريقيا

المهدف لعام ٢٠١٤: اعتماد خطة العمل الإقليمية المنقحة

٤' تنفيذ الركيزة الأمنية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

تقديرات عام ٢٠١٤: اعتماد المذكرة المفاهيمية  
للمركزية الأمنية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة  
لمنطقة الساحل وإدماجها في خطة العمل ذات الصلة  
المهدف لعام ٢٠١٥: تنفيذ كيانات الأمم المتحدة  
للمركزية الأمنية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة  
لمنطقة الساحل بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية  
والدول الأعضاء بها

٥' قيام الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو  
وشركاء إقليميين آخرين بتنفيذ إعلان برايا المتعلق  
بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا  
مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: تنفيذ إعلان برايا من  
قبل جميع بلدان غرب أفريقيا التي أجرت انتخابات  
رئاسية و/أو تشريعية في عام ٢٠١٣

تقديرات عام ٢٠١٤: تنفيذ إعلان برايا من قبل  
جميع بلدان غرب أفريقيا التي تجري انتخابات  
رئاسية و/أو تشريعية في عام ٢٠١٤

المهدف لعام ٢٠١٥: تنفيذ إعلان برايا من قبل جميع  
بلدان غرب أفريقيا التي تجري انتخابات رئاسية  
و/أو تشريعية في عام ٢٠١٥

٦' تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالأمن عبر  
الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو، التي اعتمدت  
في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عملاً بقرارات  
مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٦٢ (٢٠١٢) و  
٢٠٦٦ (٢٠١٢)

مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: وضع الاستراتيجية  
المتعلقة بالأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو



تقديرات عام ٢٠١٤: اعتماد خطة تنفيذ الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

المهدف لعام ٢٠١٥: تنفيذ أنشطة عام ٢٠١٥ من خطة تنفيذ الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

٧' تنفيذ الجماعة الاقتصادية لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة في خليج غينيا  
مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: عقد مؤتمر قمة لدول خليج غينيا لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة  
تقديرات عام ٢٠١٤: عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات خليج غينيا وبدء عملية إعداد إطار استراتيجي

المهدف لعام ٢٠١٥: تنفيذ ورصد الإطار الاستراتيجي بشأن مكافحة القرصنة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

#### النواتج

- عقد اجتماعين نظاميين للممثلين الخاصين في المنطقة دون الإقليمية بشأن التهديدات المشتركة المحدقة بالسلام والاستقرار
- عقد اجتماعين للجنة المتابعة بشأن تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو
- إيفاد بعثتين استشاريتين تقنيتين إلى الجماعة الاقتصادية وعقد حلقي عمل دون إقليميتين لبناء القدرات تتعلقان بإصلاح قطاع الأمن مع التركيز على الحوكمة
- إسداء المشورة إلىفرادى الدول بشأن إصلاح قطاع الأمن الوطني عن طريق عقد اجتماعين دون إقليميين للخبراء الوطنيين وإيفاد ٤ بعثات تقنية
- تقديم تحليلات شاملة متكاملة كل ثلاثة أشهر، والاضطلاع بنشاطين من أنشطة دعم بناء القدرات لبلدان غرب أفريقيا ومنظماتها الإقليمية بشأن معالجة التهديدات الأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والسياسية المتزايدة التي تواجه المنطقة

- إسداء المشورة عن طريق عقد اجتماعين دون إقليميين للخبراء مع الجماعة الاقتصادية بشأن تنفيذ خطة عملها الإقليمية المتعلقة بالتصدي لمشكلة تفاقم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا
- عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة السياسات في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا و ٤ اجتماعات للجنة الاستشارية للبرامج التابعة لمبادرة سواحل غرب أفريقيا
- تقديم التوجيه عن طريق ٥ بعثات لقياس الأداء التقني والتقييم في سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا بشأن تنفيذ آليات واستراتيجية مبادرة سواحل غرب أفريقيا
- عقد اجتماعين للمديرين الإقليميين وممثلي وكالات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بشأن التهديدات العابرة للحدود والمشاركة المحدقة بالسلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد اجتماعين للخبراء بشأن تنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا
- إسداء المشورة بشأن حالة العمليات الانتخابية المعلّقة والمقبلة، عن طريق قيام شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية بإيفاد ٣ بعثات لتقييم الاحتياجات الانتخابية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي
- تقديم أحدث المعلومات بشأن التقدم المحرز في مجال إسهام وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية والدولية في بناء القدرات، وذلك عن طريق إحاطات إعلامية فصلية في داكار
- وضع الصيغة النهائية لمفهوم الاستراتيجية الأمنية دون الإقليمية وإقرارها، وتنسيق وضع هذه الاستراتيجية، من خلال ٦ اجتماعات خبراء، وتحقيق قيام اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية بإقرار الاستراتيجية الأمنية دون الإقليمية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
- عقد اجتماع خبراء دون إقليمي واحد وإيفاد بعثتين تقنيتين للمتابعة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة القرصنة البحرية
- توفير الدعم في مجال بناء القدرات لأمانة اتحاد نهر مانو من خلال ٤ بعثات تقنية
- إيفاد ٣ بعثات للتقييم للبلدان المقبلة على إجراء انتخابات في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لتحديد المخاطر التي يحتمل أن تهدد العمليات الانتخابية وتعزيز آليات منع نشوب النزاعات بهدف منع وقوع أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات و/أو التخفيف من وطأها
- تقديم الدعم لتنظيم الاجتماع السنوي للجان الانتخابية في غرب أفريقيا بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تحسين أساليب الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات إدارة النزاعات ومنع نشوبها في غرب أفريقيا	(د) '١' زيادة مشاركة النساء والشباب والشابات في العمليات الانتخابية في غرب أفريقيا مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: انتخاب امرأتين
	تقديرات عام ٢٠١٤: انتخاب ٤ نساء
	المهدف لعام ٢٠١٥: انتخاب ٨ نساء و ٨ شباب وشابات
	'٢' زيادة عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في الأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان والحكم الرشيد أثناء الانتخابات
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: ٥
	تقديرات عام ٢٠١٤: ٨
	المهدف لعام ٢٠١٥: ١٠

#### النواتج

- نشر ورقة مناقشة واحدة عن التحديات الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان التي تواجه إحلال السلام والأمن في غرب أفريقيا في شكل إلكتروني على صفحة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على الإنترنت وفي شكل مطبوع
- عقد مؤتمر دون إقليمي مشترك واحد بين الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة في غرب أفريقيا
- عقد مشاورتين دون إقليميتين عن طريق التداول بالفيديو بشأن التحديات التي تواجه حقوق الإنسان خلال الانتخابات وعمليات انتقال السلطة وبشأن الإفلات من العقاب وسيادة القانون، وإدارة الموارد الطبيعية
- تقديم الدعم إلى "الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا" في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراراته اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن من خلال تنفيذ خطة عمله السنوية

- تقديم الدعم من أجل مشاركة المجتمع المدني في منطقة اتحاد نهر مانو في حوار مجتمعي، ومنع نشوب النزاعات، والتماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية الحدودية
- تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا
- تنظيم اليوم المفتوح لعام ٢٠١٥ بشأن المرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا عن طريق إجراء حوار عبر التداول بالفيديو بين الممثل الخاص والقيادات النسائية في غرب أفريقيا
- إعداد ورقة مناقشة واحدة عن دور المرأة في بناء السلام وجهود الوساطة في غرب أفريقيا
- تقييم أثر خطة العمل الإقليمية (٢٠١٠) لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في المنطقة دون الإقليمية
- تنظيم برنامج توجيهي للشباب والشابات بشأن جهود إحلال السلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي
- تقديم الدعم من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القوات المسلحة وقوات الأمن لدول غرب أفريقيا
- تنظيم جلسات تشاور/دورات تدريبية بشأن الوساطة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإدماج العنف الجنساني في اتفاقات وقف إطلاق النار وتعزيز قدرة المرأة على المشاركة في عمليات السلام وجهود الوساطة تمشيا مع الخطة الاستراتيجية المشتركة لإدارة الشؤون السياسية/هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- تقديم الدعم من أجل إنشاء وتشغيل غرفة عمليات المرأة في ٥ بلدان تجري فيها انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٥ (بوركينا فاسو، وتوغو، وغينيا، وكوت ديفوار، ونيجيريا)

#### العوامل الخارجية

١٩ - يُتوقع أن يتحقق الهدف شريطة ما يلي: (أ) ألا تنشأ نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر في الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو في المنطقة دون الإقليمية ومن شأنها أن تحدث تغييرا في الأولويات ومحور الاهتمام؛ و (ب) أن يبدي رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي الإرادة السياسية اللازمة لطرح الرؤية والوسائل التي تكفل تشغيل آليات السلام والأمن وآلية الجماعة الاقتصادية للإنذار المبكر.

## الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

## الجدول ٣

## الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			الاحتياجات لعام ٢٠١٥			الف
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	الكلية	الصفائية <sup>(١)</sup>	غير المتكررة	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٨٦,٤	١٩١,٨	(٥,٤)	٢١٨,٦	٢٢٤,٠	-	٣٢,٢
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ١٦١,٩	٥ ١٨٣,٢	(٢١,٣)	٥ ٤٣٠,٧	٥ ٤٥٢,٠	-	٢٦٨,٨
التكاليف التشغيلية	٤ ٠٦٩,٥	٤ ١٦٥,١	(٩٥,٦)	٤ ٥٦١,٧	٤ ٦٥٧,٣	٣٥,٠	٤٩٢,٢
المجموع	٩ ٤١٧,٨	٩ ٥٤٠,١	(١٢٢,٣)	١٠ ٢١١,٠	١٠ ٣٣٣,٣	٣٥,٠	٧٩٣,٢

(أ) الاحتياجات الصفائية بعد احتساب قصور أو تجاوز الإنفاق المقدرين لعام ٢٠١٤.

## الجدول ٤

## الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون	
												الخدمة الميدانية/ خدمات الخدمات			الموظفون	
												المجموع			مجموع الوطنيون	
												الفرعي			متطوعو الأمم المتحدة	
و أ ع م												الفرعي			الفرعي	
١-مد												١-مد			١-مد	
٢-مد												٢-مد			٢-مد	
٣-ف												٣-ف			٣-ف	
٤-ف												٤-ف			٤-ف	
٥-ف												٥-ف			٥-ف	
٦-ف												٦-ف			٦-ف	
٧-ف												٧-ف			٧-ف	
٨-ف												٨-ف			٨-ف	
٩-ف												٩-ف			٩-ف	
١٠-ف												١٠-ف			١٠-ف	
١١-ف												١١-ف			١١-ف	
١٢-ف												١٢-ف			١٢-ف	
١٣-ف												١٣-ف			١٣-ف	
١٤-ف												١٤-ف			١٤-ف	
١٥-ف												١٥-ف			١٥-ف	
١٦-ف												١٦-ف			١٦-ف	
١٧-ف												١٧-ف			١٧-ف	
١٨-ف												١٨-ف			١٨-ف	
١٩-ف												١٩-ف			١٩-ف	
٢٠-ف												٢٠-ف			٢٠-ف	
٢١-ف												٢١-ف			٢١-ف	
٢٢-ف												٢٢-ف			٢٢-ف	
٢٣-ف												٢٣-ف			٢٣-ف	
٢٤-ف												٢٤-ف			٢٤-ف	
٢٥-ف												٢٥-ف			٢٥-ف	
٢٦-ف												٢٦-ف			٢٦-ف	
٢٧-ف												٢٧-ف			٢٧-ف	
٢٨-ف												٢٨-ف			٢٨-ف	
٢٩-ف												٢٩-ف			٢٩-ف	
٣٠-ف												٣٠-ف			٣٠-ف	
٣١-ف												٣١-ف			٣١-ف	
٣٢-ف												٣٢-ف			٣٢-ف	
٣٣-ف												٣٣-ف			٣٣-ف	
٣٤-ف												٣٤-ف			٣٤-ف	
٣٥-ف												٣٥-ف			٣٥-ف	
٣٦-ف												٣٦-ف			٣٦-ف	
٣٧-ف												٣٧-ف			٣٧-ف	
٣٨-ف												٣٨-ف			٣٨-ف	
٣٩-ف												٣٩-ف			٣٩-ف	
٤٠-ف												٤٠-ف			٤٠-ف	
٤١-ف												٤١-ف			٤١-ف	
٤٢-ف												٤٢-ف			٤٢-ف	
٤٣-ف												٤٣-ف			٤٣-ف	
٤٤-ف												٤٤-ف			٤٤-ف	
٤٥-ف												٤٥-ف			٤٥-ف	
٤٦-ف												٤٦-ف			٤٦-ف	
٤٧-ف												٤٧-ف			٤٧-ف	
٤٨-ف												٤٨-ف			٤٨-ف	
٤٩-ف												٤٩-ف			٤٩-ف	
٥٠-ف												٥٠-ف			٥٠-ف	
٥١-ف												٥١-ف			٥١-ف	
٥٢-ف												٥٢-ف			٥٢-ف	
٥٣-ف												٥٣-ف			٥٣-ف	
٥٤-ف												٥٤-ف			٥٤-ف	
٥٥-ف												٥٥-ف			٥٥-ف	
٥٦-ف												٥٦-ف			٥٦-ف	
٥٧-ف												٥٧-ف			٥٧-ف	
٥٨-ف												٥٨-ف			٥٨-ف	
٥٩-ف												٥٩-ف			٥٩-ف	
٦٠-ف												٦٠-ف			٦٠-ف	
٦١-ف												٦١-ف			٦١-ف	
٦٢-ف												٦٢-ف			٦٢-ف	
٦٣-ف												٦٣-ف			٦٣-ف	
٦٤-ف												٦٤-ف			٦٤-ف	
٦٥-ف												٦٥-ف			٦٥-ف	
٦٦-ف												٦٦-ف			٦٦-ف	
٦٧-ف												٦٧-ف			٦٧-ف	
٦٨-ف												٦٨-ف			٦٨-ف	
٦٩-ف												٦٩-ف			٦٩-ف	
٧٠-ف												٧٠-ف			٧٠-ف	
٧١-ف												٧١-ف			٧١-ف	
٧٢-ف												٧٢-ف			٧٢-ف	
٧٣-ف												٧٣-ف			٧٣-ف	
٧٤-ف												٧٤-ف			٧٤-ف	
٧٥-ف												٧٥-ف			٧٥-ف	
٧٦-ف												٧٦-ف			٧٦-ف	
٧٧-ف												٧٧-ف			٧٧-ف	
٧٨-ف												٧٨-ف			٧٨-ف	
٧٩-ف												٧٩-ف			٧٩-ف	
٨٠-ف												٨٠-ف			٨٠-ف	
٨١-ف												٨١-ف			٨١-ف	
٨٢-ف												٨٢-ف			٨٢-ف	
٨٣-ف												٨٣-ف			٨٣-ف	
٨٤-ف												٨٤-ف			٨٤-ف	
٨٥-ف												٨٥-ف			٨٥-ف	
٨٦-ف												٨٦-ف			٨٦-ف	
٨٧-ف												٨٧-ف			٨٧-ف	
٨٨-ف												٨٨-ف			٨٨-ف	
٨٩-ف												٨٩-ف			٨٩-ف	
٩٠-ف												٩٠-ف			٩٠-ف	
٩١-ف												٩١-ف			٩١-ف	
٩٢-ف												٩٢-ف			٩٢-ف	
٩٣-ف												٩٣-ف			٩٣-ف	
٩٤-ف												٩٤-ف			٩٤-ف	
٩٥-ف												٩٥-ف			٩٥-ف	
٩٦-ف												٩٦-ف			٩٦-ف	
٩٧-ف												٩٧-ف			٩٧-ف	
٩٨-ف												٩٨-ف			٩٨-ف	
٩٩-ف												٩٩-ف			٩٩-ف	
١٠٠-ف												١٠٠-ف			١٠٠-ف	
١٠١-ف												١٠١-ف			١٠١-ف	
١٠٢-ف												١٠٢-ف			١٠٢-ف	
١٠٣-ف												١٠٣-ف			١٠٣-ف	
١٠٤-ف												١٠٤-ف			١٠٤-ف	
١٠٥-ف												١٠٥-ف			١٠٥-ف	
١٠٦-ف												١٠٦-ف			١٠٦-ف	
١٠٧-ف												١٠٧-ف			١٠٧-ف	
١٠٨-ف												١٠٨-ف			١٠٨-ف	
١٠٩-ف												١٠٩-ف			١٠٩-ف	
١١٠-ف												١١٠-ف			١١٠-ف	
١١١-ف												١١١-ف			١١١-ف	
١١٢-ف												١١٢-ف			١١٢-ف	
١١٣-ف												١١٣-ف			١١٣-ف	
١١٤-ف												١١٤-ف			١١٤-ف	
١١٥-ف												١١٥-ف			١١٥-ف	
١١٦-ف												١١٦-ف			١١٦-ف	
١١٧-ف												١١٧-ف			١١٧-ف	
١١٨-ف												١١٨-ف			١١٨-ف	
١١٩-ف												١١٩-ف			١١٩-ف	
١٢٠-ف												١٢٠-ف			١٢٠-ف	
١٢١-ف												١٢١-ف			١٢١-ف	
١٢٢-ف												١٢٢-ف			١٢٢-ف	
١٢٣-ف												١٢٣-ف			١٢٣-ف	
١٢٤-ف												١٢٤-ف			١٢٤-ف	
١٢٥-ف												١٢٥-ف			١٢٥-ف	
١٢٦-ف												١٢٦-ف			١٢٦-ف	
١٢٧-ف												١٢٧-ف			١٢٧-ف	
١٢٨-ف												١٢٨-ف			١٢٨-ف	
١٢٩-ف												١٢٩-ف			١٢٩-ف	
١٣٠-ف												١٣٠-ف			١٣٠-ف	
١٣١-ف												١٣١-ف			١٣١-ف	
١٣٢-ف												١٣٢-ف			١٣٢-ف	
١٣٣-ف												١٣٣-ف			١٣٣-ف	
١٣٤-ف												١٣٤-ف			١٣٤-ف	
١٣٥-ف												١٣٥-ف			١٣٥-ف	
١٣٦-ف												١٣٦-ف			١٣٦-ف	
١٣٧-ف												١٣٧-ف			١٣٧-ف	
١٣٨-ف												١٣٨-ف			١٣٨-ف	
١٣٩-ف												١٣٩-ف			١٣٩-ف	
١٤٠-ف												١٤٠-ف			١٤٠-ف	
١٤١-ف												١٤١-ف			١٤١-ف	
١٤٢-ف												١٤٢-ف			١٤٢-ف	
١٤٣-ف												١٤٣-ف			١٤٣-ف	
١٤٤-ف												١٤٤-ف			١٤٤-ف	
١٤٥-ف												١٤٥-ف			١٤٥-ف	
١٤٦-ف												١٤٦-ف			١٤٦-ف	
١٤٧-ف												١٤٧-ف			١٤٧-ف	
١٤٨-ف												١٤٨-ف			١٤٨-ف	
١٤٩-ف												١٤٩-ف			١٤٩-ف	
١٥٠-ف												١٥٠-ف			١٥٠-ف	
١٥١-ف												١٥١-ف			١٥١-ف	
١٥٢-ف												١٥٢-ف			١٥٢-ف	
١٥٣-ف												١٥٣-ف			١٥٣-ف	
١٥٤-ف												١٥٤-ف			١٥٤-ف	
١٥٥-ف												١٥٥-ف			١٥٥-ف	
١٥٦-ف												١٥٦-ف			١٥٦-ف	
١٥٧-ف												١٥٧-ف			١٥٧-ف	
١٥٨-ف												١٥٨-ف			١٥٨-ف	
١٥٩-ف												١٥٩-ف			١٥٩-ف	
١٦٠-ف												١٦٠-ف			١٦٠-ف	
١٦١-ف												١٦١-ف			١٦١-ف	
١٦٢-ف												١٦٢-ف			١٦٢-ف	
١٦٣-ف												١٦٣-ف			١٦٣-ف	
١٦٤-ف												١٦٤-ف			١٦٤-ف	
١٦٥-ف												١٦٥-ف			١٦٥-ف	
١٦٦-ف												١٦٦-ف			١٦٦-ف	
١٦٧-ف												١٦٧-ف			١٦٧-ف	
١٦٨-ف												١٦٨-ف			١٦٨-ف	
١٦٩-ف												١٦٩-ف			١٦٩-ف	
١٧٠-ف												١٧٠-ف			١٧٠-ف	
١٧١-ف												١٧١-ف			١٧١-ف	
١٧٢-ف												١٧٢-ف			١٧٢-ف	
١٧٣-ف												١٧٣-ف			١٧٣-ف	
١٧٤-ف												١٧٤-ف			١٧٤-ف	
١٧٥-ف												١٧٥-ف			١٧٥-ف	
١٧٦-ف												١٧٦-ف			١٧٦-ف	
١٧٧-ف												١٧٧-ف			١٧٧-ف	
١٧٨-ف												١٧٨-ف			١٧٨-ف	
١٧٩-ف												١٧٩-ف			١٧٩-ف	
١٨٠-ف												١٨٠-ف			١٨٠-ف	
١٨١-ف												١٨١-ف			١٨١-ف	
١٨٢-ف												١٨٢-ف			١٨٢-ف	
١٨٣-ف												١٨٣-ف			١٨٣-ف	
١٨٤-ف												١٨٤-ف			١٨٤-ف	
١٨٥-ف												١٨٥-ف			١٨٥-ف	
١٨٦-ف												١٨٦-ف			١٨٦-ف	
١٨٧-ف												١٨٧-ف			١٨٧-ف	
١٨٨-ف												١٨٨-ف			١٨٨-ف	
١٨٩-ف												١٨٩-ف			١٨٩-ف	
١٩٠-ف												١٩٠-ف			١٩٠-ف	
١٩١-ف												١٩١-ف			١٩١-ف	
١٩٢-ف												١٩٢-ف			١٩٢-ف	
١٩٣-ف												١٩٣-ف			١٩٣-ف	
١٩٤-ف												١٩٤-ف			١٩٤-ف	
١٩٥-ف												١٩٥-ف			١٩٥-ف	
١٩٦-ف												١٩٦-ف			١٩٦-ف	
١٩٧-ف												١٩٧-ف			١٩٧-ف	
١٩٨-ف												١٩٨-ف			١٩٨-ف	
١٩٩-ف												١٩٩-ف			١٩٩-ف	
٢٠٠-ف												٢٠٠-ف			٢٠٠-ف	
٢٠١-ف												٢٠١-ف			٢٠١-ف	
٢٠٢-ف												٢٠٢-ف			٢٠٢-ف	
٢٠٣-ف												٢٠٣-ف			٢٠٣-ف	
٢٠٤-ف												٢٠٤-ف			٢٠٤-ف	
٢٠٥-ف												٢٠٥-ف			٢٠٥-ف	
٢٠٦-ف												٢٠٦-ف			٢٠٦-ف	
٢٠٧-ف												٢٠٧-ف			٢٠٧-ف	
٢٠٨-ف												٢٠٨-ف			٢٠٨-ف	
٢٠٩-ف												٢٠٩-ف			٢٠٩-ف	
٢١٠-ف												٢١٠-ف			٢١٠-ف	
٢١١-ف												٢١١-ف			٢١١-ف	
٢١٢-ف												٢١٢-ف			٢١٢-ف	
٢١٣-ف												٢١٣-ف			٢١٣-ف	
٢١٤-ف												٢١٤-ف			٢١٤-ف	
٢١٥-ف												٢١٥-ف			٢١٥-ف	
٢١٦-ف												٢١٦-ف			٢١٦-ف	
٢١٧-ف												٢١٧-ف			٢١٧-ف	
٢١٨-ف												٢١٨-ف			٢١٨-ف	
٢١٩-ف												٢١٩-ف			٢١٩-ف	
٢٢٠-ف												٢٢٠-ف			٢٢٠-ف	
٢٢١-ف												٢٢١-ف			٢٢١-ف	
٢٢٢-ف												٢٢٢-ف			٢٢٢-ف	
٢٢٣-ف												٢٢٣-ف			٢٢٣-ف	
٢٢٤-ف												٢٢٤-ف			٢٢٤-ف	
٢٢٥-ف												٢٢٥-ف			٢٢٥-ف	
٢٢٦-ف												٢٢٦-ف			٢٢٦-ف	
٢٢٧-ف												٢٢٧-ف			٢٢٧-ف	
٢٢٨-ف												٢٢٨-ف			٢٢٨-ف	
٢٢٩-ف												٢٢٩-ف			٢٢٩-ف	
٢٣٠-ف												٢٣٠-ف			٢٣٠-ف	
٢٣١-ف												٢٣١-ف			٢٣١-ف	
٢٣٢-ف												٢٣٢-ف			٢٣٢-ف	
٢٣٣-ف												٢٣٣-ف			٢٣٣-ف	
٢٣٤-ف												٢٣٤-ف			٢٣٤-ف	
٢٣٥-ف												٢٣٥-ف			٢٣٥-ف	
٢٣٦-ف												٢٣٦-ف			٢٣٦-ف	
٢٣٧-ف												٢٣٧-ف			٢٣٧-ف	
٢٣٨-ف												٢٣٨-ف			٢٣٨-ف	
٢٣٩-ف												٢٣٩-ف			٢٣٩-ف	
٢٤٠-ف												٢٤٠-ف			٢٤٠-ف	
٢٤١-ف												٢٤١-ف			٢٤١-ف	
٢٤٢-ف												٢٤٢-ف			٢٤٢-ف	

في الميزانية، ويقابل ذلك جزئياً عدم استعمال الاعتماد المخصص لاستشاري من أجل السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل.

٢١ - وتقدر الاحتياجات لعام ٢٠١٥ بمبلغ ٢١١ ٠٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتشمل احتياجات متعلقة باثنين من المستشارين العسكريين (٢١٨ ٦٠٠ دولار) والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين لملاك الموظفين الذي يتألف من ٢٥ وظيفة دولية (١ وكيل أمين عام و ٢ مد-١ و ٤ ف-٥ و ٨ ف-٤ و ٤ ف-٣ و ٦ من فئة الخدمة الميدانية) و ٢١ من الموظفين الوطنيين (٥ موظفين فنيين وطنيين و ١٦ من الرتبة المحلية) (٣٠ ٧٠٠ ٤٣٠ دولار)، وغيرها من الاحتياجات التشغيلية التي تشمل خدمات الاستشاريين (١١٢ ٥٠٠ دولار) والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ٤١٩ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ١٤٩ دولار) والنقل البري (٣٠٠ ٤٢ دولار) والنقل الجوي (١٠٠ ٣ ٢٥٨ دولار) والاتصالات (٧٠٠ ٤٠٣ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ١٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٧٥ دولار).

٢٢ - وفي عام ٢٠١٥، يقترح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إنشاء وظيفة كبير محلي معلومات (ف-٥) ووظيفة محلل معلومات (ف-٣) في قسم البحث والتحليل المقترح إنشاؤهما في عام ٢٠١٥.

٢٣ - وسيعمل كبير محلي المعلومات (ف-٥) رئيساً للقسم، وسوف يكون مسؤولاً عن إعداد تحليلات متكاملة بشأن التطورات والاتجاهات السياسية والاقتصادية والأمنية في البلدان المشمولة بولاية المكتب بهدف تقديم الدعم إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في نواحيه. بمسؤولياته المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية والمساعدية الحميدة؛ وتحديد المواضيع ذات الصلة والبحوث الرائدة؛ وإعداد واستعراض مجموعة من التقارير الداخلية والوثائق البحثية وورقات الإحاطة، بما في ذلك تقارير الحالة، ومذكرات الحفظ في ملف، ومذكرات الإحاطة، وورقات الخيارات، والمذكرة المفاهيمية، والنقاط للمناقشة؛ والمساهمة في جهود الإبلاغ والتخطيط والتنسيق وإدارة المعارف التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في سياق عمله عن كثب مع الشركاء ذوي الصلة.

٢٤ - وسيكون محلل المعلومات (ف-٣) مسؤولاً عن توفير الدعم الفني للعمل الذي يقوم به القسم، بما في ذلك تنظيم وصياغة المواد المتعلقة بالاجتماعات والبحوث الميدانية، فضلاً عن النواتج الخطية عنها؛ ومداومة الاتصالات مع القطاعات الأخرى في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والأطراف الدولية؛ والمشاركة في بعثات تقصي الحقائق وغيرها من البعثات الموفدة إلى البلدان.

٢٥ - وتعزى الاحتياجات المتزايدة لعام ٢٠١٥، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤، في المقام الأول إلى الوظيفتين الجديدتين المقترح إنشاءهما، وهما كبير محللي معلومات (ف-٥) ومحلل معلومات (ف-٣)؛ وزيادة في إطار بند النقل الجوي نتيجة للآثار المترتبة على إبرام عقد جديد للحصول على طائرة ثابتة الجناحين اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ استناداً إلى ترتيب تقاسم تكاليف طائرة ثابتة الجناحين بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، ولجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة فيما يتعلق بالعمليات الجوية، بوصف ذلك جزءاً من استراتيجية للتعاون الإقليمي وتقاسم الموارد. وبالنسبة لعام ٢٠١٥، ستُقسم التكاليف بنسبة ٦٥:٢٠:١٥، على التوالي بين الكيانات الأربعة المذكورة، مع مراعاة النمط المتوقع لاستخدام تلك الكيانات للطائرة المذكورة. وكان ترتيب تقاسم التكاليف السابق المعمول به خلال عام ٢٠١٤ يستند إلى تقاسم التكاليف بنسبة ٦٥:٢٥:١٠، على التوالي بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة.

#### الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٦ - في عام ٢٠١٥، يتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية من أجل كبير مستشارين مُعار من حكومة أيسلندا على أساس ترتيب للإعارة دون سداد التكاليف بما يعادل مبلغ ٢٠٠ ١٣٩ دولار من أجل تقديم الدعم لتخطيط وتنسيق السياسات والاستراتيجيات ولتنفيذ البرامج بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وشركائه.

#### باء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

(١٠٠ ١٢٤ ٢١ دولار)

#### الخلفية والولاية والهدف

٢٧ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بقرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩) لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً، تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقام مجلس الأمن بعد ذلك بتجديد وتمديد ولاية البعثة في قراراته ١٩٤٩ (٢٠١٠) و ٢٠٣٠ (٢٠١١) و ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣) و ٢١٥٧ (٢٠١٤).

٢٨ - وقام مجلس الأمن، في قراره ٢١٠٣ (٢٠١٣)، بتعديل ولاية المكتب وتمديد مدته ١٢ شهراً تنتهي في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، استناداً إلى توصيات بعثة التقييم التقني المشتركة

بين الوكالات إلى غينيا - بيساو في آذار/مارس ٢٠١٣ على النحو المبين في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2013/262).

٢٩ - ومدد مجلس الأمن ولاية المكتب المتكامل في قراره ٢١٥٧ (٢٠١٤) لفترة ستة أشهر اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً شاملاً لولاية المكتب لكفالة اتساقها مع الأولويات التي حددتها الحكومة الشرعية، وأن يقدم تقريراً عن نتائج هذا الاستعراض بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبالنظر إلى الوقت الذي تحتاجه الحكومة المنتخبة حديثاً ريثما تستتب لها الأمور في دورها الجديد، وتحدد أولوياتها الوطنية في الأجل الطويل، من خلال عملية تشاور شاملة، طلب الأمين العام إلى مجلس الأمن إمهاله ثلاثة أشهر إضافية لتقديم تقريره. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم الأمين العام معلومات عن آخر ما استجد من تطورات إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٠ - وبالنظر إلى ما تقدم، ولحين إجراء استعراض شامل لولاية البعثة وصدور قرار عن مجلس الأمن، تتضمن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ إدخال بعض التعديلات الطفيفة على هيكل الملاك الوظيفي بما يتماشى مع توصيات بعثة التقييم التقني المشتركة بين الوكالات المقدمة في آذار/مارس ٢٠١٣.

٣١ - ووفقاً للقرار ٢١٥٧ (٢٠١٤)، سيقوم المكتب بما يلي:

(أ) دعم إجراء حوارٍ سياسي شامل للجميع وعمليةٍ للمصالحة الوطنية تيسيراً للحكم الديمقراطي؛

(ب) المساعدة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بقدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ج) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أجهزة لإنفاذ القانون وأجهزة للعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة، وتكون قادرة على الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوقت ذاته؛

(د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين للسلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك تقديمهما بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، في تنفيذ إصلاح قطاع



الأمن الوطني واستراتيجيات سيادة القانون وإنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية؛

(هـ) مساعدة السلطات الوطنية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(و) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والاضطلاع أيضا بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(ز) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة بناء السلام، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

(ح) العمل مع لجنة بناء السلام دعماً لأولويات بناء السلام في غينيا - بيساو؛

(ط) المساهمة في تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، بما في ذلك من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعماً لإعادة إرساء النظام الدستوري وصونه وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣٢ - في عام ٢٠١٥، سيواصل المكتب المتكامل العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب دعم بناء السلام، ولجنة بناء السلام، والشركاء الرئيسيين لغينيا - بيساو الثنائيين والمتعددي الأطراف (الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي)، وذلك لكفالة استمرار الالتزام وتقديم الدعم لجهود البلد من أجل بناء السلام وتوطيد الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب أيضا تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، لغرض تعبئة الموارد.

٣٣ - وسيكون التعاون مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى كما يلي:

(أ) التعاون، في ما يتعلق بولاية المكتب المتكامل، مع إدارات مقر الأمم المتحدة وفرق العمل المختصة المشتركة بين الوكالات؛

(ب) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في المجالات السياسية والإدارية واللوجستية، التي تشمل خدمات دعم الطيران، والمسائل المشتركة مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛

(ج) تبادل المعلومات، بشأن أمور من بينها أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجالي الإصلاح الشامل لقطاع الأمن وتوطيد سيادة القانون، مع عمليات حفظ السلام مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما في سياق مبادرة سواحل غرب أفريقيا؛

(د) التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تبادل المعلومات بشأن السلوك والانضباط، وحسب الاقتضاء، تبادل الموظفين؛

(هـ) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين بشأن التعامل مع القضايا المتصلة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو؛

(و) التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتعزيز وإدامة الأمن البشري والغذائي في غينيا - بيساو

(ز) مواصلة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في استخدام الخدمات المشتركة، مثل المرافق الطبية وخدمات الأمن، وكفالة اتباع نهج شامل في إصلاح قطاع الأمن؛

(ح) تنظيم أنشطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٣٤ - في عام ٢٠١٤، عزز المكتب المتكامل المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام، والدور الذي قام به في مجال الدعوة، ولا سيما الدعوة إلى إقامة حوار سياسي وطني شامل للجميع واتباع نهج دولي منسق خلال الفترة الانتقالية في غينيا - بيساو. وأسهمت هذه الجهود في العودة إلى النظام الدستوري في غينيا - بيساو، وبخاصة في إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية سلمية وحررة ونزاهة وشفافة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وإجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في ١٨ أيار/مايو. وفي ١٧ و ٢٣ حزيران/

يؤنيه ٢٠١٤ على التوالي، أدى اليمين أعضاء البرلمان المنتخبون حديثا والرئيس الجديد، وتلاههم رئيس الوزراء الجديد وأعضاء حكومته في تموز/يوليه ٢٠١٤،

٣٥ - وفي مجال إصلاح قطاع الأمن، ساهم المكتب في الإنجازات التالية:

(أ) مواصلة تنفيذ القوانين الأساسية المتعلقة بمؤسسات الأمن الداخلي وحفظ النظام الرئيسية القائمة الأربع وهي: شرطة النظام العام، والشرطة القضائية، والحرس الوطني، ودوائر الأمن والاستخبارات، وذلك من خلال تقديم المشورة ووضع السياسات ذات الصلة، وتوفير الأمن، وتنظيم برامج التدريب، والمساعدة في التخطيط، والقيام بأنشطة التقييم في بيساو، ومن خلال المكاتب الإقليمية في بافاتا وبوبا ومانسوا وساو دومينغوس؛

(ب) وضع الخطة الوطنية لأمن الانتخابات لعام ٢٠١٤، التي نصت على أن تشترك وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في قيادة عملية نشر أفراد من مؤسسات الأمن الداخلي والشرطة وفي الإشراف على تلك العملية، التي شملت ٢٠٠٤ من أفراد الحرس الوطني، و ٢٠٥٩ من أفراد شرطة النظام العام، و ١٦١ من أفراد دائرة الحماية المدنية، وضابطين من شرطة الإنتربول، وضابطين من الشرطة القضائية، وواحد من أفراد وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، و ٧٠٠ من أفراد القوات المسلحة الموضوعة تحت الطلب كقوة احتياطية للطوارئ. وضمت القيادة المشتركة أيضا شرطة وقوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، وخبيرين في مجال إصلاح قطاع الأمن من الاتحاد الأفريقي، في حين اشترك معهم في الموقع مستشاران تابعان للمكتب (أحدهما عسكري والآخر شرطي) للمساعدة في التخطيط لترتيبات أمن الانتخابات في بيساو وباقي أقاليم البلد، ورصدها وتنسيقها.

(ج) تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج لتدريب المديرين في مجال أمن الانتخابات لفائدة ٦٢ من أفراد شرطة النظام العام والحرس الوطني. وركز التدريب على دستور غينيا - بيساو وقانونها الانتخابي، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إنفاذ القانون، ودور الشرطة وأفراد دائرة الحماية المدنية في العملية الانتخابية، فضلا عن إجراءات السيطرة على المظاهرات وأعمال الشغب؛

(د) إنجاز المرحلتين الثانية والثالثة من برنامج تدريب المديرين، اللتين استهدفنا ٢٨٣ ١ من أفراد الشرطة في جميع مناطق البلد، بدعم من مرفق الاستجابة الفورية لصندوق بناء السلام؛

(هـ) وضع إجراءات تشغيل موحدة لشرطة النظام العام والشرطة القضائية ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية؛

(و) تعزيز التنسيق بين المؤسسات الشرطية الوطنية من خلال تنظيم الاجتماعات الدورية للمجلس الأعلى لتنسيق أعمال الشرطة والأمن الداخلي؛

(ز) تنفيذ أنشطة إصلاح قطاع الشرطة والعدالة في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك تقديم سلسلة من جلسات التدريب في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا في مجالات أساليب التحقيقات الجنائية، وإدارة مسرح الجريمة، والمراقبة التقنية، والتخطيط التشغيلي، وطرائق جمع وتحليل المعلومات الجنائية؛

(ح) نشر بعثة تقييم ميدانية موفدة من مركز التنسيق العالمي للمجالات المتعلقة بالشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في ميدان بسط سيادة القانون في حالات ما بعد النزاعات وغيرها من حالات الأزمات، وذلك لتقييم عمل الأمم المتحدة في مجالات عمليات التخطيط المتكاملة، والاستراتيجية السياسية، وتخطيط الموارد البشرية، وطرائق تمويل الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية؛

(ط) تنظيم مجموعة من المؤتمرات عقدها معهد الدفاع الوطني في بيساو وفي مدن كيبو وغابو ومانسوا لأكثر من ٣٢٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وقادة المجتمع المحلي والمسؤولين الحكوميين وممثلي وسائط الإعلام لمناقشة دور القوات المسلحة في النظم الديمقراطية وفي التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وخاصة في احترام النظام الدستوري وضمان سلامة العمليات الانتخابية؛

(ي) تنظيم المنتدى الوطني السنوي للعدالة الجنائية ومجموعة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل حول إصلاحات العدالة الجنائية؛

(ك) التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطات الوطنية لإعادة تأهيل ثلاث ثكنات عسكرية في مدينتي كيبو وبوبا في جنوب البلد وفي بيساو.

٣٦ - وفي مجال أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها، ومجال دعم إضفاء الطابع المؤسسي على احترام سيادة القانون، تم إحراز تقدم فيما يتعلق بأربعة من المؤشرات المخطط لها. فقد قدم المكتب المتكامل الدعم للسلطات الوطنية في إجراء التحقيقات في مقتل ثلاثة مواطنين أجانب (صيني ونيجييري وموريتاني). وفيما يتعلق بقتل المواطن الصيني، أدين ١٠ من بين ١٢ متهما منهم ٣ عسكريين واثنان من أفراد الحرس الوطني وحكم عليهم

بالسجن. وتجري حاليا محاكمة ١١ مدنيا متهمين بالتورط في قتل المواطن النيجيري، ولا يزال التحقيق جاريا في قتل المواطن الموريتاني، ويوجد أربعة من المشتبه بهم قيد التحفظ. ولا يزال التقدم المحرز في تصدي القضاء للانتهاكات الأخرى المرتكبة ضد حقوق الإنسان بطيئا، ويشمل ذلك التحقيق في الاعتداءات التي تعرض لها ١٤ من أعضاء الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر في بافاتا خلال الانتخابات، وقيام أفراد من قوات الأمن والدفاع باختطاف مواطن أجني في مطار بيساو. وعلاوة على ذلك، لم يحرز أي تقدم في التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت منذ اعتماد قانون العفو عام ٢٠٠٨ بسبب سوء الظروف الأمنية وانعدام الإرادة السياسية.

٣٧ - وساعد المكتب المتكامل السلطات الوطنية على ضمان التصديق على المعاهدات ذات الصلة ومواءمة التشريعات المحلية. ونتيجة لهذه الجهود، تم التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شباط/فبراير ٢٠١٤، ومن المتوقع إيداعها لدى الأمم المتحدة في وقت قريب. ومارس المكتب المتكامل ضغوطا قوية وقدم الدعم التقني من أجل إزالة الاختلافات بين المعايير الدولية والقوانين الوطنية، مما أدى إلى اعتماد وإصدار قانون ضد العنف المترلي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، واعتماد سياسة وطنية بشأن تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين. ونفذ المكتب المتكامل أيضا أنشطة في مجال التوعية بحقوق الإنسان وقدم الدعم التقني لمنظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى إنشاء شبكة وطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل رسمي في شباط/فبراير ٢٠١٤، وهي تتألف من ٢٥ منظمة من جميع المناطق. ووضع المكتب المتكامل الصيغة النهائية لدليل مدني لحقوق الإنسان يقدم المشورة حول كيفية كشف انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ بها وطلب الانتصاف عنها.

٣٨ - وفي الفترة من ٢٣ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٤، قامت المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان بزيارة بيساو وثلاث مناطق أخرى في البلد للقاء المجتمعات المحلية التي تعيش في فقر مدقع. وأوصت المقررة الخاصة، في جملة أمور، بتعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة. وقدمت تقريرا (A/HRC/26/28/Add.3) إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومن أجل دعم العملية الانتخابية، أعد المكتب المتكامل في آذار/مارس ٢٠١٤ دليلا عن حقوق الإنسان والانتخابات، ووزعه على نطاق واسع على أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات، والسلطات الإقليمية، والأحزاب السياسية، والمرشحين، ومنظمات المجتمع المدني، ومراقبي الانتخابات، مسهما بذلك في الحد من مخاطر ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان لها صلة بالانتخابات.

٣٩ - وفي مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بناء السلام، نظم المكتب المتكامل عدة حلقات عمل وحلقات دراسية ومؤتمرات للتدريب من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين وتعزيز كفاءات النساء للمناصب التي ينفرد بشغلها الرجال حالياً. وشمل ذلك حلقة العمل التدريبية حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين، التي نُظمت لفائدة ٢١ من كبار ضباط الشرطة، ومؤتمراً حول المرأة والسلام والأمن حضرته ٥٣ امرأة من أفراد الشرطة والجيش، وحلقة دراسية نظمت بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتأمل الوضع السياسي للمرأة في غينيا - بيساو. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب المتكامل والمجلس الوطني الإسلامي المرحلة الثانية من دراسة تهدف إلى تحديد النقاط التي يمكن الانطلاق منها نحو دعم إنشاء برنامج في المجلس لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في الوساطة. وقدم المكتب المتكامل دعمه أيضاً إلى شريكه الوطني الرائد، المنتدى السياسي للمرأة، في قيامه رسمياً بإصدار دراسة بعنوان "مشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار في غينيا - بيساو: من الوعي والإدراك إلى الممارسة السياسية".

٤٠ - واستمر تأثير تقدم المكتب المتكامل نحو التنفيذ التام لولايته بالتحديات المتعلقة بعملية الانتقال والجهود المبذولة لضمان استعادة النظام الدستوري، بما في ذلك تواصل عزوف الشركاء الدوليين في أعقاب الانقلاب الذي وقع في عام ٢٠١٢ وتأخيرات العملية الانتخابية. وركز المكتب المتكامل معظم جهوده على تيسير تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، ولم يتمكن من إنجاز ما يلي:

(أ) إنشاء ١٢ من مراكز الشرطة النموذجية، وذلك بسبب وقف البرامج الممولة من صندوق بناء السلام؛

(ب) إحراز تقدم في إجراءات الفحص والاعتماد لأفراد مؤسسات الدفاع والشرطة والأمن الداخلي في انتظار استعراض القرارات المنبثقة عن هذه الإجراءات واعتمادها، بما في ذلك اتخاذ الحكومة المنتخبة حديثاً إجراءات للإحالة على التقاعد وإجراءات تأديبية؛

(ج) إنشاء صندوق التقاعد الخاص بمن يتم تسريحهم من أفراد مؤسسات الدفاع والأمن الداخلي، وذلك بسبب تأخيرات الانتخابات. وبالمثل، واصل فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً تركيزه على الأنشطة الإنسانية ذات الأولوية، حيث قدم المساعدة في برامج الصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية، بدلاً من الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية والإغاثية الطويلة الأجل. وكان للمساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الانتخابات دور فعال في ضمان عملية انتخابية ذات مصداقية.

٤١ - ومع تشكيل حكومة جديدة منتخبة ديمقراطياً، سيركز المكتب المتكامل خلال الفترة ما بين حزيران/يونيه و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على ما يلي:

(أ) تقديم المساعدة الاستراتيجية والتقنية للمؤسسات الدولة بهدف جمع الأموال لتلبية احتياجات الحكومة الأكثر إلحاحاً خلال عام ٢٠١٤، وبهدف عقد مؤتمر دولي للجهات المانحة في عام ٢٠١٤، تتعهد فيه هذه الجهات بتعبئة الموارد لجهود بناء السلام وإعادة الإعمار في غينيا - بيساو، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وشركاء التنمية؛

(ب) تيسير حوار وطني متعدد المستويات مع جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والعسكريين من أجل تهيئة بيئة سياسية مواتية لتحقيق المصالحة السياسية والثقة والأمن والاستقرار فيما بعد الانتخابات؛

(ج) تقديم الدعم للمجتمع المدني والجهات الحكومية والمؤسسات الأمنية لكفالة أعمال وحماية وتعزيز جميع الحقوق المدنية والسياسية اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار؛

(د) تعزيز الدعم المقدم إلى المنظمات والقيادات النسائية لتعزيز مشاركتها في العملية السياسية وعمليات اتخاذ القرار على الصعيد الوطني، وإشراك الشباب؛

(هـ) التشجيع على إقامة علاقات سليمة بين المدنيين والعسكريين ودعم السلطات الوطنية، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين المعنيين، وذلك لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون، ولتنسيق المساعدة الدولية في هذين المجالين بهدف تحديث قطاعي الدفاع والأمن وإكسابهما طابع الاحتراف؛

(و) الاستمرار في تقديم الدعم إلى الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز مراقبة الحدود والتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار غير المشروع بالمخدرات وصيد الأسماك واستغلال الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة، وذلك في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا؛

(ز) مواصلة رصد التطورات السياسية والمسااعي الحميدة الرامية إلى مداومة الحوار لضمان الاستقرار السياسي؛

(ح) القيام بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها والإبلاغ عنها، فضلاً عن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، والتحضير للمرحلة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

(ط) تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي عمليات صنع القرارات على الصعيد الوطني، وتحسين الحماية القضائية للنساء والفتيات اللاتي تتعرضن للعنف والتمييز، وذلك من خلال الاستمرار في دعم المنظمات النسائية؛

(ي) إنشاء وتعزيز الآليات القضائية والإدارية وغيرها من الآليات من أجل إجراء التحقيقات والمحاكمات بفعالية ومصداقية ونزاهة للتصدي للإفلات من العقاب.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٥

٤٢ - يفترض أن يقوم مجلس الأمن، عقب الاستعراض الشامل لولاية المكتب المتكامل بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بتمديد ولاية المكتب من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويفترض أيضا أن مؤسسات الدولة المنتخبة حديثا ستعمل على إعادة بناء الدولة وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في غينيا - بيساو بالشراكة مع الجهات الفاعلة الوطنية المعنية، في بيئة من الاستقرار السياسي الدائم. وبعد مؤتمر إعلان تبرعات المانحين المقرر تنظيمه في عام ٢٠١٤، وبناء على توصيات عملية استعراض ولاية المكتب المتكامل، سيعمل المكتب المتكامل على التكيف مع ما ينشأ من تطورات سياسية وأمنية واقتصادية، ومع التحديات المتبقية في وجه بناء السلام في غينيا - بيساو، كتنفيذ برامج الإصلاح الأساسية في مرحلة ما بعد الانتخابات، التي تشمل ما يلي في جملة أمور: (أ) تحديث القوات المسلحة وإكسابها طابع الاحتراف، بما في ذلك تحديد شبائها وتحسين ظروفها المعيشية والتشغيلية بالتعاون مع بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو وشركاء آخرين، كالبرازيل وتيمور - ليشتي وغيرهما من الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ٢١٥٧ (٢٠١٤)؛ (ب) مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك وضع خطة تنفيذية وطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا وتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ (ج) مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية ومكافحة الإفلات من العقاب؛ (د) تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى دعم أولويات البلد وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٥، سيركز المكتب المتكامل أهداف برامجه على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية:

(أ) الحوار السياسي والمصالحة الوطنية - سيقوم المكتب بما يلي:



١' دعم إجراء حوار سياسي جامع وعملية تحقيق المصالحة الوطنية لتيسير الحكم الديمقراطي وتعزيز التحسن في العلاقة بين المدنيين والعسكريين من أجل هئية بيئة سياسية مواتية لتحقيق المصالحة السياسية وبناء الثقة والأمن والاستقرار بعد الانتخابات؛

٢' مواصلة تقديم المساعدة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بقدرة مؤسسات الدولة على العمل بفعالية ووفقاً لأحكام الدستور؛

٣' تقديم الدعم الفني إلى اللجنة البرلمانية المكلفة بمراجعة الدستور وتيسير تنفيذ برامج التوعية البرلمانية ومشاركة المواطنين، بما في ذلك المناقشات حول قضايا الحكم المحلي؛

(ب) بناء الدولة وتعزيز مؤسساتها - سيقدم المكتب المتكامل الدعم لتنفيذ الأولويات المحددة في إطار برنامج تحسين فعالية الحكم بناء على طلب من الحكومة المنتخبة حديثاً، وذلك من أجل تعزيز مؤسسات الدولة. ويشجع البرنامج الفكرة الداعية إلى أنه، من أجل تحسين الشفافية والمساءلة، ومن ثم بناء الثقة بين غينيا - بيساو وشركائها، فلا بد من إدارة مشتركة للموارد التي تمت تعبئتها لغرض تحقيق الاستقرار في البلد. وسيتحقق ذلك من خلال نشر خبراء دوليين للعمل في المؤسسات الرئيسية المدرة للدخل أو لدعم الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الحكومية الرئيسية الأخرى.

(ج) مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية - سيعزز المكتب المتكامل المساعدة الاستراتيجية والتقنية التي يقدمها للحكومة وغيرها من مؤسسات الدولة لتحقيق ما يلي:

١' تسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، التي تشمل تجديد شباب القوات المسلحة ومؤسسات الأمن الداخلي وإنفاذ القوانين وإكسابها طابع الاحتراف، وإعادة إدماج الأفراد المسرحين اجتماعياً واقتصادياً في الحياة المدنية، وتوسيع نطاق مفهوم الخفارة المجتمعية ليشمل جميع أنحاء البلد من خلال إنشاء شبكة وطنية من مراكز الشرطة النموذجية في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا والترتيبات التي وضعها مركز التنسيق العالمي للمجالات المتعلقة بالشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية لكفالة سيادة القانون في مرحلة ما بعد النزاع؛

٢' الإسراع في تنفيذ الأطر القانونية والسياساتية والاستراتيجية في مجالات العدالة الجنائية وسيادة القانون، بما في ذلك المؤسسات الإصلاحية، واستعراض تلك الأطر وتعديلها عند الاقتضاء، مع إقامة شراكات استراتيجية محددة تعمل بشكل متسق وتؤدي الاحترام التام لتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وفي إطار مركز التنسيق العالمي؛

٣' تقديم المشورة الفنية بشأن الإصلاحات القانونية، وتحديث نظامي القضاء والسجون، بما في ذلك القضاء العسكري، للمساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب على جميع المستويات، وتعزيز استقلال القضاء؛

٤' مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية بسبل منها وضع الخطة التنفيذية الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا، وبدعم من مكتب دعم بناء السلام لتوفير الموارد المالية من صندوق بناء السلام، وبتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

٥' مواصلة تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في تعزيز سيادة القانون من خلال تفعيل ترتيبات مركز التنسيق العالمي بشكل تام؛

(د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وسيادة القانون - سيستمر المكتب المتكامل في القيام بما يلي:

١' تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني إلى مؤسسات الدولة من أجل تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في إعلان باماكو الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتوصيات المؤتمر الوطني الأول المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٣، وإلى الحكومة في التحضير للاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٥؛

٢' تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها وعن طريق أنشطة تقديم التقارير، لضمان اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان والإسهام في إنهاء الإفلات من العقاب في البلد؛

٣' تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز قدراتها، ولا سيما شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛

(هـ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني - وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) ١٩٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، سيواصل المكتب المتكامل كفالة مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين في الأنشطة ذات الصلة ببناء السلام، والتشجيع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط والبرامج الوطنية في غينيا - بيساو. وسيواصل المكتب المتكامل أيضاً عمله على ضمان تنفيذ خطة العمل ذات النقاط السبع بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام على المستوى القطري. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب العمل مع لجنة بناء السلام دعماً لتنفيذ الاستراتيجيات الجديدة لبناء السلام التي من المتوقع الانتهاء من صياغتها واعتمادها في عام ٢٠١٤. وأخيراً، سيواصل المكتب تقديم المشورة الفنية لتعزيز قدرات الشركاء الوطنيين، بما في ذلك المنظمات والقيادات النسائية، والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتعزيز جهود بناء السلام والمصالحة، ووضع سياسات وأطر قانونية مراعية للمنظور الجنساني.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب المتكامل في عام ٢٠١٥ تشغيل المكاتب الميدانية الأربعة التابعة له، وضمان وجود متكامل للأمم المتحدة في جميع مناطق البلد. وسيواصل المكتب، في إطار تنفيذ ولايته، العمل مع الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الشؤون القانونية، ومفوضية حقوق الإنسان، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومكتب المخدرات والجريمة، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الدولية المعنية الأخرى. وسيواصل المكتب المتكامل أيضاً تقوية تعبئة الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف دعماً للجهود الوطنية المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد وإعادة إعمارته وتنميته. وأخيراً، سيواصل المكتب العمل من أجل تعزيز فعالية مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة على الأرض والتكامل فيما بينها دعماً للأولويات الوطنية، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية.

٤٥ - وفيما يلي الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

## الجدول ٥

## الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تهيئة بيئة سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية مستقرة في غينيا - بيساو

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز سيادة القانون وتدعيم نظم الدفاع والشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية وإنفاذ القانون في غينيا - بيساو	(أ) '١' زيادة مجموع عدد أفراد مؤسسات الشرطة والأمن الداخلي الذين تم التحري عنهم من أصل ما مجموعه ١٠٠ ٤ فرد
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٣ ٠ ٢٤
	تقديرات عام ٢٠١٤: ٣ ٠ ٢٤
	الهدف لعام ٢٠١٥: ٤ ١٠٠
	'٢' زيادة مجموع عدد أفراد مؤسسات الدفاع الذين تم التحري عنهم من أصل ما مجموعه ٦٢٠ ٤ فردا
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٤: ٢ ٠ ٠٠
	الهدف لعام ٢٠١٥: ٤ ٦٢٠
	'٣' زيادة عدد أفراد مؤسسات الدفاع الذين تم تسريحهم
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٤: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٥: ١ ٤٠٤
	'٤' زيادة عدد الجهات الفاعلة العسكرية والمدنية التي حرت توعيتها بعمليات التسريح وإعادة الإدماج

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر

تقديرات عام ٢٠١٤: ٣٢٠

الهدف لعام ٢٠١٥: ٣٥٠

٥' عدد الوثائق الرئيسية المتاحة في مجال السياسات الاستراتيجية الوطنية لتحديث نظم الشرطة والعدل والدفاع في غينيا - بيساو

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ١

تقديرات عام ٢٠١٤: ١

الهدف لعام ٢٠١٥: ٢

٦' زيادة عدد الأطر القانونية والسياساتية والاستراتيجية في مجالات العدالة الجنائية وسيادة القانون، التي تتوافق تماماً مع المعايير الدولية، وتنفيذها

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ١

تقديرات عام ٢٠١٤: ٢

الهدف لعام ٢٠١٥: ٣

٧' زيادة عدد ما يبلغ عنه من حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في غينيا - بيساو نتيجة تحسن الوعي بين السكان وبسبب التسجيل والتحقيق على النحو المناسب في تلك الحالات من جانب الشرطة

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٢٢

تقديرات عام ٢٠١٤: ٢٥

المهدف لعام ٢٠١٥: ٢٨

## النواتج

- تقديم المساعدة اليومية إلى وزارات الدفاع والداخلية والعدل في تنسيق المساهمات الدولية في تنفيذ الخطط المعدة وطنيا في مجالي سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، من خلال الوجود معا في أماكن واحدة والمشاركة في هياكل التنسيق القائمة
- إسداء المشورة يوميا إلى السلطات الوطنية في وزارات الدفاع والداخلية والعدل، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، من أجل تنفيذ الخطط المعدة وطنيا في مجالي سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك من خلال مواصلة تقديم الدعم في مجال بناء القدرات، وتنمية القدرات القيادية، وإلى حلقات التدريب وحلقات العمل، فضلا عن المؤتمرات
- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في وضع استراتيجية وطنية بشأن أعمال الشرطة ومسائل الأمن الداخلي، بما يشمل خطة للتدريب على الصعيد الوطني لأفراد الشرطة والأمن الداخلي، من خلال المشاورات مع المجلس الأعلى لتنسيق عمل الشرطة والأمن الداخلي
- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في إجراء أربعة تقييمات شاملة في مجالات اللوجستيات والسياسات والإجراءات والتدريب والتعاون، وذلك في شرطة النظام العام والحرس الوطني والشرطة القضائية ووحدة الجريمة عبر الوطنية، من خلال وجود ٦ خبراء (من أفراد شرطة الأمم المتحدة والمستشارين العسكريين) معهم في نفس مكان العمل
- تقرير عن التصميم التجريبي لنظام الإدارة الجنائية للجهات القضائية العاملة في مجال إنفاذ القانون
- عقد ٤ حلقات عمل للتوعية بشأن التسريح وإعادة الإدماج لضباط القوات المسلحة في كل منطقة عسكرية
- عقد ٤ محاضرات وحلقات دراسية ومؤتمرات وحلقات عمل بشأن مسائل الأمن والدفاع لأعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء حكومة رئيس غينيا - بيساو

- عقد ٤ حلقات دراسية و/أو حلقات عمل للسلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويين المركزي والإقليمي بشأن مسائل مواضيعية، بما في ذلك إصلاح العدالة الجنائية، والقضاء العسكري، وتعزيز نظم العدالة والسجون
- عقد حلقة عمل لكل من مكتب المدعي العام والشرطة القضائية بشأن أساليب التحقيق الجنائي وآليات تنسيقه، مع التركيز بشكل خاص على العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس
- تقديم الدعم التقني إلى منتدى وطني سنوي بشأن العدالة الجنائية
- إيفاد خبيرين (من أفراد شرطة الأمم المتحدة/المستشارين العسكريين) في مجال إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، للبقاء فترة في وزارة العدل ومكتب المدعي العام لكفالة توفير التدريب أثناء العمل والتوجيه والتمرين، وتقديم الدعم اللوجستي/الإداري
- تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الوطنية، من خلال مشاورات شهرية مشتركة معها، في وضع وثيقة استراتيجية للقضاء العسكري وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال إصلاح القضاء العسكري بحيث يصبح متوافقاً مع المعايير الدولية
- نشر وتوزيع ٥٠٠ نسخة من مجموعة مختارة من تشريعات العدالة الجنائية إلى الفئات المستهدفة، بما في ذلك أعضاء نقابة المحامين، وقضاة الصلح، والقضاة، والمحامون، وطلاب الحقوق من أجل تعزيز قدرات مؤسسات العدالة الجنائية
- تقديم الدعم التقني لعقد مؤتمر وطني بشأن إصلاح قطاع الأمن من أجل تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لإصلاح قطاع الأمن
- تقديم الدعم التقني للاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، الذي يحضره الشركاء الدوليون الرئيسيون، من أجل تعبئة الموارد
- تنظيم ١٥ دورة استشارية للجهات الفاعلة الحكومية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات بشأن تعزيز النظام القضائي ونظام السجون
- تنظيم حلقتي عمل لكل من ضباط الشرطة وضباط القوات المسلحة، بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني
- القيام بحملة إعلامية في جميع أنحاء البلد لزيادة الوعي الشعبي والفهم للجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والأمم المتحدة والشركاء الآخرون لتعزيز نظم الدفاع والشرطة وإنفاذ القانون في غينيا - بيساو، بما في ذلك من خلال بث ١٠ برامج إذاعية من محطات الإذاعة المحلية، ونشر ١٠ تقارير في وسائل الإعلام المطبوعة

- عقد حلقة عمل واحدة بشأن نظم الدفاع والشرطة وإنفاذ القانون في غينيا - بيساو يحضرها ٣٠ صحفياً في بيساو في إطار حملة التوعية الوطنية بشأن مسائل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون
- عقد حلقة عمل واحدة لوسائل الإعلام المطبوعة والإذاعة من أجل دعم الاستراتيجية الإعلامية الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار حملة التوعية الوطنية بشأن مسائل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' ازدياد عدد القوانين والسياسات الرئيسية المتصلة بحماية حقوق الإنسان التي تنقح و/أو تعتمد لكي تصبح القوانين الوطنية متسقة مع المعايير الدولية	(ب) تدعيم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في غينيا - بيساو
مقاييس الأداء	
الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٢	
تقديرات عام ٢٠١٤: ٣	
الهدف لعام ٢٠١٥: ٤	
'٢' زيادة عدد القضايا في مجال إقامة العدل التي يتم فيها الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان	
مقاييس الأداء	
الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق	
تقديرات عام ٢٠١٤: ٢	
الهدف لعام ٢٠١٥: ٤	
'٣' ازدياد عدد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، التي يبلغ عنها أفراد المجتمعات المحلية والمدافعون عن حقوق الإنسان لسلطات إنفاذ القانون	



## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٤٠

تقديرات عام ٢٠١٤: ٦٠

الهدف لعام ٢٠١٥: ٨٠

٤' ازدياد عدد معاهدات حقوق الإنسان التي  
يصدر عليها برلمان غينيا - بيساو

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر

تقديرات عام ٢٠١٤: ٢

الهدف لعام ٢٠١٥: ٤

٥' زيادة النسبة المئوية للنساء الممثلات في  
مؤسسات الدولة المكلفة بإنفاذ القوانين

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٧ في المائة

تقديرات عام ٢٠١٤: ١٤ في المائة

الهدف لعام ٢٠١٥: ٢٠ في المائة

## النواتج

- إسداء المشورة وتقديم التوجيه شهرياً إلى وزارات العدل والداخلية والخارجية ومكتب النائب العام والجمعية الوطنية واللجنة البرلمانية المعنية بالقضايا الدستورية وحقوق الإنسان، بشأن السياسات والاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك الدعوة لتحديد التصديق على مزيد من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والوفاء بالالتزامات المتصلة بتقديم التقارير عن تنفيذها؛ وتقديم الدعم التقني لتحقيق إدماجها/إدخالها بصيغة محلية في التشريعات الوطنية؛ وتقديم الدعم التقني لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

- تقديم الدعم التقني، من خلال جلساتي عمل بشأن وضع اختصاصات لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان وصياغة مرسوم بإنشائها رسمياً، من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٥
- إسداء المشورة بشأن صياغة سياسة وخطة عمل وطنيتين لحقوق الإنسان عن طريق عقد ٣ اجتماعات وعقد حلقتي عمل للتحقق من ملاءمتهما
- إنشاء قاعدة بيانات لتتبع انتهاكات حقوق الإنسان وفقاً للسياسة والتوصيات الصادرة عن مفوضية حقوق الإنسان، وتحسين التنسيق مع الجهات صاحبة المصلحة
- عقد ٢ من الدورات التدريبية وحلقات العمل بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل من أجل المحكمة العسكرية العليا، ومكتب المدعي العام، واللجنة البرلمانية المعنية بالمسائل الدستورية وحقوق الإنسان، ومركز التدريب القضائي، وكلية الحقوق في بيساو
- عقد ٤ حلقات دراسية/حلقات عمل للمحامين والمدعين العامين، والقضاة، والشرطة القضائية، والمحاكم العسكرية، من أجل تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان، بما في ذلك لمكتب المدعي العام، من أجل صياغة قانون جديد لحماية الضحايا فضلاً عن اعتماد قانون لحماية الشهود وغيرهما من الصكوك الرئيسية لتعزيز المساءلة والنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب
- تنظيم حلقتي عمل بشأن رصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في المناطق، والإبلاغ عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى أعضاء شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الطلاب والمدرسون
- برامج إذاعية أسبوعية للاتصال والتوعية بحقوق الإنسان، ونشر السياسات والمعايير الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، والاحتفال بيوم حقوق الإنسان و ١٦ يوماً من الأنشطة المناهضة للعنف القائم على نوع الجنس
- إجراء مشاورات شهرية مع السلطات والمؤسسات المختصة وتزويدها بالتوصيات الناتجة عن المراقبة المعتادة للمحاكمات الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان، والقيام بزيارات رصد نصف شهرية إلى السجون ومراكز الاحتجاز في بيساو والمناطق، والاضطلاع بـ ٣ بعثات للرصد إلى المناطق التي لا يوجد فيها أي وجود للأمم المتحدة، ورصد تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق في المياه والصحة والتعليم، وذلك بسبل منها تقديم تقريرين علنيين عن حالة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو
- إصدار ونشر تقريرين علنيين بشأن قضايا مواضيعية تتعلق بحقوق الإنسان

- كسب التأييد والدعوة، من خلال جلستي عمل مع الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة، ومع البرلمان، من أجل اعتماد نسخة منقحة من النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تتوافق مع مبادئ باريس
- عقد دورتين تدريبيتين لوزارة الدفاع والأفراد العسكريين على معايير حقوق الإنسان، ونشر وتوزيع دليل على القوات المسلحة بشأن حقوق الإنسان، من أجل إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في عملية إصلاح قطاع الأمن، ومنظومة التدريب العسكري
- إجراء مشاورات شهرية مع وزارتي العدل والداخلية لمناقشة التوصيات المقدمة بشأن نظام السجون والمتعلقة بالمعايير الدنيا لمعاملة السجناء، ولتيسير عقد دورتين تدريبيتين لأفراد الشرطة وحراس السجون على حقوق الإنسان وسيادة القانون
- تنظيم حلقي عمل للنساء البرلمانيات بشأن القوانين التشريعية والدستورية التي تؤثر على النساء، مما أدى إلى إنشاء التجمع البرلماني للمرأة
- التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة شؤون المرأة والأسرة والتضامن الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني، لعقد يوم عالمي مفتوح بشأن المرأة والسلام؛ والاحتفال باليوم الدولي للمرأة، وأنشطة مدتها ستة عشر يوماً لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس
- ١٠ برامج إذاعية و ١٠ تقارير في وسائط الإعلام المطبوعة للتوعية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والعنف القائم على نوع الجنس، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون، والجهود المبذولة في هذه المجالات من جانب السلطات الوطنية والأمم المتحدة وسائر الشركاء الوطنيين والدوليين
- تنظيم حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان، والعنف القائم على نوع الجنس، وسيادة القانون، لـ ٢٠ صحفياً في كل من المناطق الأربع (كاشيو وبافاتا وتومبالي وكينارا)
- تقديم الدعم الإعلامي، من خلال برامج في التلفزيون الوطني و ٦ برامج إذاعية و ٤ من وسائط الإعلام المطبوعة، بشأن أهمية مشاركة المرأة في بناء السلام، وفي مجال الوساطة وتسوية النزاعات، وحقوق المرأة في إجازة الأمومة وفي الملكية وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>(ج) تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة (ج) '١' استمرار منبر الحوار الوطني في أداء مهمته بهدف تيسير التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن عمليات الإصلاح الرئيسية</p> <p>مقاييس الأداء</p> <p>الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر</p> <p>تقديرات عام ٢٠١٤: ١</p> <p>الهدف لعام ٢٠١٥: ١</p> <p>'٢' زيادة النسبة المئوية لمنظمات المجتمع المدني الممثلة في المنبر الوطني للحوار والمصالحة</p> <p>مقاييس الأداء</p> <p>الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر</p> <p>تقديرات عام ٢٠١٤: ٢٩ في المائة</p> <p>الهدف لعام ٢٠١٥: ٣٧ في المائة</p> <p>'٣' زيادة النسبة المئوية لتمثيل المرأة في الحوار الوطني والمصالحة وعمليات الإصلاح الوطنية</p> <p>مقاييس الأداء</p> <p>الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ١٣ في المائة</p> <p>تقديرات عام ٢٠١٤: ١٣ في المائة</p> <p>الهدف لعام ٢٠١٥: ٢٥ في المائة</p> <p>'٤' زيادة النسبة المئوية للنساء في لجنة تنقيح التشريعات المتعلقة بحيازة الأراضي</p>	<p>الوطنية في غينيا - بيساو</p>

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر

تقديرات عام ٢٠١٤: صفر

المهدف لعام ٢٠١٥: ٢٥ في المائة

## النواتج

- إسداء المشورة إلى الأطراف الوطنية المعنية بشأن إقامة منبر وطني للحوار والمصالحة من خلال عقد اجتماعات شهرية
- عقد حلقتي عمل مع اللجنة البرلمانية لتيسير استئناف المنبر الوطني للحوار والمصالحة
- تقديم الدعم التقني من خلال ٣ مشاورات ومناقشات مائدة مستديرة للمنظمات النسائية والقيادات النسائية لتمكين ممثلي المرأة من الإعراب عن شواغلهم بشأن المنبر الوطني للحوار والمصالحة
- عقد ٤ حلقات عمل إقليمية لمنظمات المجتمع المدني من أجل توعية المواطنين بشأن منبر الحوار والمصالحة
- عقد ٤ دورات تدريبية بشأن المسائل الجنسانية وحقوق المرأة لـ ٢٠٠ من أعضاء المجلس الوطني الإسلامي
- تنظيم حلقتي عمل عن تسوية النزاعات وإدارتها لـ ١٠٠ من المنظمات النسائية والمنظمات التي تقودها المرأة، مما يفضي إلى قيام هذه المنظمات بإنشاء ٨ هياكل سياسية إقليمية في القطاعات الإدارية في غينيا - بيساو وعددها ١٦ قطاعا
- تنظيم حلقة عمل لـ ٨٠ من الزعماء الدينيين بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحقوق في الأراضي وبشأن القيمة المضافة المتحققة من منح المرأة إمكانية امتلاك الأراضي
- إجراء ٣ مبادرات للحوار المجتمعي بشأن ملكية الأراضي
- القيام بحملة إعلامية، باستخدام أدوات منها ٢٠ برنامجا إذاعيا مذاعا على محطتي إذاعة محليتين، و ٢٠ تقريراً في وسائل الإعلام المطبوعة، و ٤ حوارات في الإذاعة وحوارين في التلفزيون، وكذلك أنشطة ثقافية من قبيل الأعمال الدرامية وجلسات المناقشة العامة للقواعد الشعبية، من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الحوار الشامل للجميع والمصالحة الوطنية والسلام وإعادة الإعمار الوطني

- عقد ٥ حلقات عمل، بما في ذلك واحدة في بيساو و ٤ في المناطق، بشأن مساهمة وسائط الإعلام في تغطية أنشطة بناء السلام والتماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والقضايا ذات الصلة
- تنظيم حملة توعية تشمل ٥ أيام للرياضة من أجل السلام كوسيلة من وسائل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلام في كل منطقة من المناطق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز المؤسسات الديمقراطية وأجهزة الدولة	(د) '١' ازدياد عدد المنتديات العامة التي يشارك فيها البرلمانين لتعزيز اتصال الناحيين بالبرلمانين
من أجل الحفاظ على النظام الدستوري والحكم الرشيد	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٤: ٤
	المهدف لعام ٢٠١٥: ٥
	'٢' ازدياد عدد ما يعتمد من القوانين/السياسات
	المراعية للمنظور الجنساني
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٢
	تقديرات عام ٢٠١٤: ١
	المهدف لعام ٢٠١٥: ٣
	'٣' ازدياد عدد المشاورات التي تتم بمشاركة السكان في المناطق بشأن عملية استعراض الدستور
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٤: ٢
	المهدف لعام ٢٠١٥: ٤

## النواتج

- حلقة عمل لاستعراض الدستور لأعضاء اللجنة البرلمانية المتخصصة المعنية بالمرأة والطفل بمشاركة خبراء من أجل إعداد مشروع الدستور
- حلقة عمل تدريبية للتجمع الوطني للمرأة من أجل تعزيز المهارات القانونية والمهنية للنساء البرلمانيات
- ٤ حلقات عمل لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والنساء والشباب في ٤ مناطق بشأن المسائل الدستورية
- عقد ٥ اجتماعات مع البرلمانيين لمدهم بالمشورة في مجال السياسات بشأن الإصلاحات السياسية التي تتعلق بممارسة مهامهم في الرصد والرقابة
- تقديم المشورة والمساعدة بوتيرة فصلية إلى اللجنة التوجيهية الوطنية التابعة للجنة بناء السلام من أجل تيسير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو، بما في ذلك المشاريع المدعومة عن طريق صندوق بناء السلام، بالتشاور مع مكتب دعم بناء السلام/لجنة بناء السلام
- عقد ٤ لقاءات إقليمية مفتوحة مع أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك البرلمانيون، لمناقشة قضايا الإدارة المحلية في إطار برنامج التوعية الذي ينظمه البرلمان
- عقد ٤ حلقات عمل لمنظمات الشباب بشأن مشاركة الشباب في عملية صنع القرارات المحلية
- عقد حلقة عمل لمنظمات المجتمع المدني النسائية والقيادات النسائية المعنية بالقضايا الجنسانية والدستورية من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القضايا الدستورية وعمليات الإصلاح المؤسسي
- عقد حلقتي عمل تدريبيتين بشأن مهارات القيادة وتحويل النزاعات لأعضاء فرع غينيا - بيساو في الشبكة الإقليمية للمرأة والسلام والأمن
- عقد حلقتي عمل في مجال الدعوة بشأن أهمية تخصيص حصص للمرأة في الأحزاب السياسية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار
- عقد ٤ حلقات عمل بشأن المشاركة المدنية في الحياة السياسية لمنظمات المجتمع المدني في المناطق لتعزيز الوعي بالمواطنة
- عقد جلستي توعية للمشرعين بشأن الحاجة إلى وضع قانون بشأن تخصيص حصص للمرأة في جميع مؤسسات الدولة، ولا سيما في قطاعي الأمن والتعليم، بوصفه آلية من آليات تحقيق المساواة بين الجنسين

- تنظيم حلقتين دراسيتين للبرلمانيات لتحديد ثغرات السياسات في ما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة (بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) ولتحديد الاستراتيجيات المتعلقة بالدعوة في المجال التشريعي
- عقد اجتماعين استشاريين مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والتضامن الاجتماعي بشأن تقرير التقييم القطري الأول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واتخاذ إجراءات استراتيجية لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون ودعم الاستعادة وصون النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو	(هـ) '١' زيادة عدد الاجتماعات التشاورية مع الشركاء الدوليين في بيساو مقاييس الأداء الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: اجتماعان شهريان تقديرات عام ٢٠١٤: ٤ اجتماعات شهرية المهدف لعام ٢٠١٥: ١٢ اجتماعا شهريا
	'٢' قيام الشركاء الدوليين باتخاذ مواقف مشتركة مقاييس الأداء الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: بيان مشترك واحد بشأن بعثة التقييم المشتركة تقديرات عام ٢٠١٤: مؤتمر واحد للمانحين الدوليين المهدف لعام ٢٠١٥: اجتماع واحد لمجموعة الاتصال الدولية المعنية بغينيا - بيساو
	'٣' بقاء غينيا - بيساو على جداول أعمال المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية



## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: المشاركة في جميع مؤتمرات القمة التي عقدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي، لكسب التأييد لصالح غينيا - بيساو

تقديرات عام ٢٠١٤: المشاركة في جميع مؤتمرات القمة التي تعقدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي، لكسب التأييد لصالح غينيا - بيساو

المهدف لعام ٢٠١٥: المشاركة في جميع مؤتمرات القمة التي تعقدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي، واجتماعات مجموعة الاتصال الدولية المعنية بغينيا - بيساو، لكسب التأييد لصالح غينيا - بيساو

## النواتج

- عقد اجتماعات تشاورية فصلية لتكوين مواقف ونُهج مشتركة بشأن الكيفية التي يمكن بها تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو
- تعزيز الدعوات الشهرية المتبادلة إلى المشاركة في الاجتماعات النظامية للشركاء الدوليين الذين يتعاملون مع غينيا - بيساو
- تعبئة الشركاء الدوليين، من خلال المشاركة في ٤ اجتماعات على الصعيدين الإقليمي والدولي، من أجل تعزيز المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى غينيا - بيساو
- تنسيق وتشجيع وضمان مشاركة الشركاء الدوليين في مؤتمر لإعلان التبرعات من أجل خطة التنمية في غينيا - بيساو
- تيسير عقد اجتماعين لمجموعة الاتصال الدولية

## العوامل الخارجية

٤٦ - من المتوقع أن يحقق المكتب أهدافه، شريطة ما يلي: (أ) أن تظل القوات المسلحة خاضعة للسلطات المدنية، وأن يلتزم جميع الأطراف باحترام سيادة القانون؛ (ب) أن يظل أصحاب المصلحة الوطنيون والمحليون ملتزمين ببناء السلام، وأن تشارك الأحزاب السياسية في شراكة جديدة ترمي إلى إعادة بناء الدولة وإعادة إطلاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غينيا - بيساو؛ (ج) أن يشارك الشركاء الدوليون في تقديم الدعم إلى الحكومة الديمقراطية المنتخبة حديثاً وإلى برامج بناء السلام والإصلاح في مرحلة ما بعد الانتخابات.

## الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

## الجدول ٦

## الموارد المالية

## (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٥		الفارق		غير المتكررة ٢٠١٥-٢٠١٤
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الكلي	الصفافية <sup>(١)</sup>	الفرق	الصفافية <sup>(٢)</sup>	
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٣) - (٤)	(٦)	(٧) = (٤) - (٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٧٦٨,٢	٦٨٨,٢	٨٠,٠	٧٧١,٥	٦٩١,٥	—	٣,٣
تكاليف الموظفين المدنيين	١٤ ٣٧٥,٣	١٣ ٠٥٣,٥	١ ٣٢١,٨	١٤ ٦٠٠,٦	١٣ ٢٧٨,٨	—	٢٢٥,٣
التكاليف التشغيلية	٥ ٦١٩,٦	٥ ٢١٢,٢	٤٠٧,٤	٥ ٧٥٢,٠	٥ ٣٤٤,٦	٣٦٥,٦	١٣٢,٤
المجموع	٢٠ ٧٦٣,١	١٨ ٩٥٣,٩	١ ٨٠٩,٢	٢١ ١٢٤,١	١٩ ٣١٤,٩	٣٦٥,٦	٣٦١,٠

(أ) الاحتياجات الصفافية بعد احتساب قصور أو تجاوز الإنفاق المقدرين لعام ٢٠١٤.

٤٧ - في عام ٢٠١٤، يعكس الرصيد الحر المتوقع وقدره ٨٠.٠٠٠ دولار في بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة عدم وجود مطالبات تعويض عن الوفاة والعجز خلال فترة الميزانية؛ كما يعكس الرصيد الحر المتوقع البالغ ٨٠٠ ٣٢١ دولار في بند الموظفين المدنيين في المقام الأول معدل الشغور الفعلي المتوقع للموظفين الدوليين والبالغ ١٩,١ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وهو ١٠ في المائة. ويعزى الرصيد الحر المتوقع البالغ قدره ٤٠٠ ٤٠٧ دولار في بند التكاليف التشغيلية في المقام الأول إلى انخفاض النفقات الفعلية عما هو مدرج في الميزانية بسبب انخفاض تكلفة لتر الوقود، وانخفاض عدد ساعات الطيران/عدد أيام التشغيل للطائرات الثابتة الجناحين، وانخفاض عمليات الإجلاء الطبي الجوي.

14-62620

والنقل البري (٣٨١ ٩٠٠ دولار) والنقل البحري (٣٠ ٩٠٠ دولار)، والاتصالات (٧٩٥ ٥٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣٧٤ ٥٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (١٥٦٤٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٣٧ ٦٠٠ دولار).

٤٩ - وقد أوصى الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2013/262)، ببناء على التوصيات الواردة في بعثة التقييم التقني المشتركة بين الوكالات بشأن التعديلات المدخلة على ولاية المكتب وهيكله وقوامه، بإنشاء ثمانية وظائف لموظفين فنيين وطنيين، وإنشاء وظيفة نائب ثانٍ للممثل الخاص للأمين العام برتبة مد-٢ بصفته رئيس الركيزة السياسية، التي تتألف من أربعة أقسام مواضيعية، هي ما يلي: الشؤون السياسية والمدنية؛ وسيادة القانون والمؤسسات الأمنية (كما في ذلك مستشار الشرطة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية)؛ وحقوق الإنسان؛ والإعلام.

٥٠ - واستناداً إلى هذه التوصيات، وافقت الجمعية العامة لاحقاً في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف، فيما يتعلق بعام ٢٠١٤، على الاقتراح الداعي إلى إنشاء وظيفة نائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون السياسة) برتبة مد-٢. واقترح إنشاء وظائف لموظفين فنيين وطنيين، على مراحل، بإنشاء أربع وظائف في عام ٢٠١٤، والوظائف الأربع المتبقية بعد إعادة تقييم لاحتياجات المكتب. ووافقت الجمعية العامة، استناداً إلى الاقتراح المتعلق بفترة عام ٢٠١٤، على إنشاء الوظائف الأربع من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين.

٥١ - وفي عام ٢٠١٥، تشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين نقل وظيفة موظف شؤون سياسية (ف-٣)، من قسم الشؤون السياسية والمدنية إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، من أجل مساعدة نائب الممثل الخاص وتنسيق جميع المجالات الوظيفية الأربعة التي يشرف عليها نائب الممثل الخاص. ويقترح أيضاً إنشاء الوظائف الأربع المتبقية من الوظائف الثمانية من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين (موظفان للشؤون السياسية، وموظف لإصلاح قطاع الأمن (ف-٤) وموظف إعلامي) من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين وكفالة أن تتاح هذه القدرة لخدمة غينيا - بيساو بعد خروج المكتب في المستقبل، وللمساعدة في برنامج التوعية الذي يقوم به المكتب في مكاتبه الإقليمية الميدانية.

٥٢ - ويعزى الفرق البالغ ٣٦١ ٠٠٠ دولار، بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٥، والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤ أساساً إلى ما يلي: (أ) الزيادة في مرتبات الموظفين الوطنيين والتكاليف العامة للموظفين والبدلات نظراً إلى إنشاء ٤ وظائف لموظفين فنيين وطنيين وفقاً لتوصيات بعثة التقييم التقني المشتركة بين الوكالات؛ (ب) الترتيبات الجديدة لتقاسم التكاليف (١٠:٥:٢٠:٦٥) المتعلقة باستئجار طائرة ثابتة الجناحين، بين مكتب الأمم المتحدة لغرب

أفريقيا، والمكتب المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، ولجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة، على التوالي، في إطار استراتيجية التعاون الإقليمي وتقاسم الموارد اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ (ج) زيادة تكاليف طباعة مواد التوعية لإذكاء الوعي في أوساط السكان بشأن التقدم الذي يحرزه المكتب المتكامل في تحقيق الهدف المتمثل في تهيئة بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة وأمنة في غينيا - بيساو.

٥٣ - ويعوض هذه الزيادات جزئياً ما يلي: (أ) زيادة في معدلات الشغور المقدرة لوظائف الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة؛ (ب) انخفاض سعر اللتر من الوقود للمولدات الكهربائية والمركبات؛ (ج) التغير الذي طرأ على شروط تقاسم التكاليف بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يخص الخدمات الطبية المشتركة للأمم المتحدة.

#### الموارد الخارجة عن الميزانية

٥٤ - ما زالت خطة أولويات بناء السلام لغينيا - بيساو في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣ معلقة، نتيجة للانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أسفرت الزيارة المشتركة إلى غينيا - بيساو والتي أجراها رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، عن تمكينهما من إعادة النظر في وضع صندوق بناء السلام في غينيا - بيساو. وأسفر الاستعراض عن توفير مبلغ ٥ ملايين دولار من الصندوق في إطار مرفق الاستجابة الفورية من أجل مشاريع للمساعدة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات، ومن أجل تنفيذ برامج الإصلاح في مرحلة ما بعد الانتخابات في البلد. وفي عام ٢٠١٤، ساعد مبلغ ٤٠٠ ٩٢١ دولار، من مرفق الاستجابة الفورية، المكتب المتكامل على تدعيم أمن الانتخابات، وتعزيز الدور الرقابي لوسائل الإعلام الوطنية، وتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات كمرشحات وناخبات وراصدات، ودعم أعمال اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبلغ ٧١٨ ٧٠٠ دولار، الممول من الموارد الخارجة عن الميزانية من إدارة الشؤون السياسية، مكن المكتب المتكامل من دعم الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الوطنية.

٥٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، طلب مكتب دعم بناء السلام من جميع صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المتلقية لدعمه في غينيا - بيساو إعادة مبلغ ١٦,٨ مليون دولار، بما في ذلك مبلغ ٦,٢ مليون دولار مخصص للمكتب المتكامل، كان مخصصاً في السابق لخطة أولويات بناء السلام لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وظل دون إنفاق نتيجة الحالة

السياسية عقب الانقلاب. ومن المتوقع وضع خطة جديدة للأولويات وتنفيذها تمثيا مع الأولويات الوطنية التي تحددها الحكومة الجديدة والمجالات ذات الأولوية المتفق عليها مع لجنة بناء السلام، بما في ذلك أولوية تجنيد شباب القوات المسلحة من خلال التسريح بالتقاعد وصندوق المعاشات الاستثنائية الخاصة بهذه الأولوية.

٥٦ - وفيما يتعلق بعام ٢٠١٥، تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية التي يمكن للمكتب المتكامل أن يتوقع الحصول عليها من صندوق بناء السلام لدعم خطة أولويات بناء السلام الجديدة حوالي ٦,٢ ملايين دولار، أي قيمة الرصيد غير المنفق المعاد إلى مكتب دعم بناء السلام في عام ٢٠١٤، والذي سيقدم من جديد لتمويله من صندوق بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرصيد المتبقي في إطار مرفق الاستجابة الفورية سوف يستخدم من أجل تنفيذ برامج الإصلاح في مرحلة ما بعد الانتخابات في البلد.

#### جيم - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

(٦٠٠ ٠٥١ ٨٣ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٥٧ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣)، بعد إجراء تقييم شامل لأنشطة الأمم المتحدة المنفذة في الصومال دعماً لتشكيل حكومة الصومال الاتحادية.

٥٨ - وعلى الرغم من أن الصومال ما زال يواجه تحديات هائلة، فإن البلد بوجه عام ينعم بأفضل فرصة للسلام والاستقرار يشهدها منذ جيل. وقد أحرزت حكومة الصومال الاتحادية بعض الإنجازات الكبيرة، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء هيكل الدولة الاتحادية المستقبلية. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه عام ٢٠١٤، تم التوصل إلى اتفاقات بين الجهات السياسية المتنافسة من أجل إنشاء إدارة إقليمية انتقالية في كل من منطقتي جنوب - غرب ووسط الصومال. وعقد مؤتمر مصالحة طال انتظاره في منطقة جوبا في الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واحتفل الرئيس حسن شيخ محمود بالذكرى السنوية الثانية لتقلده مهام منصبه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بعد أن نجح من التماس باستقالته مقدم من بعض أعضاء البرلمان، وقام بحل أزمة سياسية نشأت عن منازعات داخلية بين مؤسسات الصومال الاتحادية.

٥٩ - وبموجب الدستور المؤقت وفي إطار خطة الحكومة المسماة "رؤية عام ٢٠١٦"، توجد أمام الصوماليين الآن فترة عامين فقط لإنجاز عملية طموحة هي التحول الديمقراطي.

وبحلول عام ٢٠١٦، يجب أن تكون المؤسسات الاتحادية قد تشكلت؛ وتم الاستفتاء على الدستور الاتحادي المنقح؛ وأجريت الانتخابات الوطنية. ويجب المحافظة على الزخم في تحقيق هذه الأهداف في السنة المقبلة.

٦٠ - وأحرزت الحملة العسكرية ضد حركة الشباب تقدماً أيضاً. فقد تم استرداد ١١ بلدة أثناء "العملية نسر"، وهي أول حملة عسكرية مشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي، وبدأ تنفيذها في آذار/مارس ٢٠١٤. وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، بدأت عملية هجومية جديدة، هي عملية المحيط الهندي، لطرد حركة الشباب من معقلها ومراكز دعمها المتبقية، ولتأمين طرق الوصول إلى المناطق المستعادة، على الرغم من أن الافتقار إلى العتاد الجوي لا يزال يمثل عائقاً. وتمت استعادة ميناء براوة الهام استراتيجياً في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وزادت حركة الشباب من تطوير هجماتها غير المنظمة التي تشنها على السكان والحكومة والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وبوجه عام، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة، وتشكل خطراً كبيراً على عملية السلام. ولا بد من تحقيق المزيد من التقدم في المصالحة السياسية والحوكمة وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية من أجل ترسيخ المكاسب التي تحققت حتى الآن.

٦١ - وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤ جدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً أخرى في قراره ٢١٥٨ (٢٠١٤). ويكلف هذا القرار بعثة تقديم المساعدة إلى الصومال بالمهام التالية: (أ) تقديم الدعم عن طريق المساعي الحميدة إلى حكومة الصومال الاتحادية في ما يتعلق بعملية السلام والمصالحة؛ (ب) تقديم مشورة ذات طابع استراتيجي بشأن السياسات العامة اللازم اتباعها في مجالي بناء السلام وبناء الدولة، بما يشمل الأمور التالية: '١' الحوكمة، '٢' إصلاح القطاع الأمني، وبسط سيادة القانون، وفك ارتباط المقاتلين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأمن البحري، والأعمال المتعلقة بالألغام؛ '٣' إقامة نظام اتحادي، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور ثم الاستفتاء عليه، والتحضير لانتخابات عام ٢٠١٦؛ و (ج) مساعدة الحكومة الاتحادية في تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية؛ و (د) المساعدة في بناء قدرات الحكومة الاتحادية بما يشمل النطاق الكامل لقضايا حقوق الإنسان وتمكين المرأة وحماية الطفل فضلاً عن الإبلاغ عن الانتهاكات أو سوء المعاملة.

٦٢ - ويجري حالياً نقل مقر بعثة تقديم المساعدة إلى الصومال من داخل المنطقة المحمية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مجمع مكثي آمن ("فيلا ناباد") واقع في المدينة. وقد أقيمت مكاتب ميدانية في هرجيسة، وغاروي، وبيدوا، وكسمايو، وبلدوين.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٥، ستقوم البعثة بدور أكبر في "صوماليالاند" يشمل مجالات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، وسيادة القانون، وذلك بناء على طلب من سلطات "صوماليالاند". وسيجري بحث خيارات إنشاء مكاتب ميدانية إضافية، ويتوقف ذلك على التطورات السياسية والأمنية. وتحافظ بعثة الأمم المتحدة أيضا على مكتب صغير للاتصال في نيروبي التي يوجد فيها تمثيل لأغلب الدول الأعضاء ومكاتب للعديد من منظمات الأمم المتحدة.

٦٤ - ومن أجل الاستجابة بفعالية للحالة السياسية والأمنية المتقلبة في الميدان، ستواصل البعثة إدارتها المرنة لعدد محدود من الموظفين، مع المحافظة على قدرة إعادة توزيع موارد البعثة داخليا ومواءمتها لتلبية الاحتياجات المتغيرة؛ وستواصل الاستعانة بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين لكي تعمل في شراكة معها من أجل إنجاز ولايتها؛ وستواصل العمل على تخفيف حدة المخاطر على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلال تبادل المعلومات والتخطيط المشترك.

#### التعاون مع الكيانات الأخرى

٦٥ - في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح وجود الأمم المتحدة في الصومال متكاملا من الناحية الهيكلية بإنشاء وظيفة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وتعزيز ترتيبات التكامل القائمة مع الفريق القطري للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي عن طريق زيادة القدرات في مجالات التخطيط المشترك والإمام بالحالة والتحليل وإدارة الأزمات، لتمكين الأمم المتحدة من الاستفادة إلى أقصى حد من ميزتها النسبية وتحسين أدائها من حيث التخفيف من حدة المخاطر والتصدي للأزمات التي يحتمل أن يشهدها الصومال في المستقبل.

٦٦ - وتؤدي بعثة الأمم المتحدة في الصومال ولايتها المتمثلة في دعم اتباع نهج دولي متسق في الصومال. وقدمت الدعم لوضع الميثاق المعنون "اتفاق جديد من أجل الصومال" الذي خرج إلى النور في بروكسل في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ويكفل المزيد من التكامل لوجود الأمم المتحدة. وجرى وضع إطار استراتيجي متكامل، يوجه أنشطة الأمم المتحدة التي تنفذ دعما لميثاق الاتفاق الجديد الذي أبرمته حكومة الصومال الاتحادية. وتقوم بمهمة الرقابة على تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل لجنة توجيهية يرأسها الممثل الخاص للأمين العام وتضم كبار الموظفين من البعثة، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب المنسق المقيم.



٦٧ - وتقوم وحدة متكاملة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بالعمل عن كثب مع البرلمان الاتحادي، واللجان المستقلة، وغيرها من السلطات الاتحادية والإقليمية وسلطات الولايات، في ما يتعلق بعملية استعراض الدستور الاتحادي المؤقت. ويرتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً إنشاء فريق انتخابي متكامل تابع للأمم المتحدة من أجل دعم التحضيرات للانتخابات بما في ذلك عملية الاستفتاء على الدستور. وستواصل البعثة تشغيل فريق متكامل معني بالعدالة والسجون مشترك بينها وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيواصل هذا الفريق، في إطار ترتيب مركز التنسيق العالمي، تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية في تنسيق وتنفيذ البرنامج المشترك لسيادة القانون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (العدالة والسجون والشرطة)، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وذلك ضمن البرنامج الرائد لسيادة القانون الذي ينفذ في إطار ميثاق الاتفاق الجديد. وفي مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تنسق البعثة في المقام الأول مع فريق الأمم المتحدة المتخصص في الشؤون الجنسانية، ومع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتعمل البعثة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي على دعم الدور القيادي للمرأة. ويقدم الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية في مجال مكافحة العنف الجنسي بالتنسيق مع الفريق العامل المعني بالعنف الجنساني في الصومال. وفي مجال الاتصالات الاستراتيجية، ستواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية والجهات الإعلامية الصومالية المعنية، وستواصل العمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء من الجهات المانحة، وذلك من أجل تنسيق الدعم، ومواءمة الرسائل الإعلامية، واستحداث منتجات واستراتيجيات إعلامية تكفل اتباع نهج إعلامي دولي متنسق فيما يتعلق بالصومال.

٦٨ - وقد أثبت المنتدى الرفيع المستوى للتنسيق الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فائدته في تعزيز التعاون بين المنظمتين. ويواصل الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال القيام ببعثات إحاطة إعلامية مشتركة إلى مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتجري الزيارات المشتركة داخل الصومال على المستوى التقني أيضاً.

٦٩ - ويستمر التنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي على كافة المستويات، وذلك بوسائل منها عقد اجتماعات أسبوعية منفصلة لتبادل المعلومات مع قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومع فرع الاستخبارات العسكرية التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي.

ويجتمع منتدى تبادل المعلومات التشغيلية المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي مرة كل أسبوعين في العادة، وذلك برئاسة نائب قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي المسؤول عن العمليات. ويشمل المشاركون، ممثلين من فرعي العمليات العسكرية والتعاون المدني - العسكري في بعثة الاتحاد الأفريقي، وممثلين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والفريق القطري الإنساني التابع للأمم المتحدة، ومكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي، ووزارة الداخلية وشؤون الفيدرالية في الحكومة الاتحادية. ويسعى المنتدى إلى تبادل المعلومات من أجل إتاحة التنسيق الملائم بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب وسط الصومال.

٧٠ - كما كثفت بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عملهما المشترك بشأن تحقيق الاستقرار. وجرى تحسين تبادل المعلومات وأحرز تقدم بشأن الزيارات المشتركة والدعم المشترك المقدم إلى الحكومة الاتحادية في تنفيذ استراتيجيتها لتحقيق الاستقرار. وتقدمت بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي باقتراح مشترك إلى الحكومة الاتحادية بأن تنظم اجتماعات تعقد كل أسبوعين للتخطيط للعمليات ورصدها، قبل الإعلان عن انطلاق عملية المحيط الهندي.

٧١ - وتمثل بعثة الأمم المتحدة، تمثيلاً مع ولايتها، كياناً متكاملًا من حيث الهيكل يستمد قدراته الإدارية واللوجستية من مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتحصل البعثة على جميع القدرات في مجالات الموارد البشرية والمالية واللوجستيات والنقل والمشتريات والقدرات الطبية عن طريق مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي، الذي يتقاسم مع بعثة الأمم المتحدة مقرها في مكتب مقديشو الرئيسي وفي مكتب الاتصال في نيروبي.

الدعم المقدم إلى البعثة من مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي

٧٢ - أعربت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٢٤ من تقريرها A/68/7/Add.17، الذي أقرته الجمعية العامة في القرار ٢٤٧/٦٨ ألف، عن توقعها أن تُراعى الشفافية والدقة في الإبلاغ عن التكاليف المرتبطة ببعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وطلبت أن تكون مشاريع الميزانية في المستقبل أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالفصل بين ميزانيتي البعثتين التشغيليتين الخاصتين بالخدمات والمقتنيات والترتيبات ذات الصلة. وتقدم الفقرات التالية المعلومات وفقاً لذلك الطلب.

٧٣ - يتولى مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي المسؤولية عن توفير الدعم التقني واللوجستي والإداري إلى بعثة الأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣). وأنشأ مكتب

دعم بعثة الاتحاد الأفريقي ضمن هيكله، وحدة لدعم بعثة الأمم المتحدة لتكون جزءاً من مكتب الدعم القائم في الصومال، وليوفر نقطة مركزية لتخطيط وتنفيذ الدعم الذي يقدمه إلى بعثة الأمم المتحدة. وتقدم معظم الخدمات الإدارية من نيروبي ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، وفقاً لاستراتيجية تقدم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وهناك فريق متقدم صغير من الموظفين المعنيين بالموارد البشرية، والمالية، والمشتريات والتدريب، يوفر لبعثة الأمم المتحدة الاتصال المباشر مع المستفيدين في مقديشو. وتتمثل الخطة العامة لعام ٢٠١٥ في ترسيخ التقدم المحرز في عام ٢٠١٤ والبناء عليه، وإدخال مستويات خدمات أقوى وترتيبات تعاقدية طويلة الأجل من أجل دعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

٧٤ - ويقدم مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي مجموعة كاملة من الخدمات الإدارية والتقنية والمالية واللوجستية إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ولكن البعثة والمكتب لهما ميزانيتان منفصلتان وحسابان مختلفان. ولبعثة الأمم المتحدة مواردها التشغيلية الخاصة وملاك خاص بها من الموظفين الفنيين وتتعهد التمويل التشغيلي الخاص بها واللازم لتنفيذ أنشطتها. ولا تقدم بعثة الأمم المتحدة الدعم إلى مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي وليس لديها أي موارد في هذا الصدد. وجميع ما يتم الحصول عليه من السلع والخدمات المتصلة ببعثة الأمم المتحدة يتم تدبيره وتسجيله في إطار تمويل البعثة. وفي بعض الحالات، يتشارك مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في أصول أو عقود تبرم على أساس تقاسم التكاليف، لأن ذلك يحقق فعالية تشغيلية، إلى جانب كونه فعالاً من حيث الكلفة. ومن أمثلة ذلك عتاد الطيران والخدمات الطبية. ويتم تقاسم التكاليف وفقاً لمعادلات مختلفة، مثلاً على أساس الاستخدام (الطيران)، أو حسب عدد الموظفين (الخدمات الطبية في الصومال).

٧٥ - ولا تزال خطة الدعم لعام ٢٠١٥ دون تغيير من حيث الهيكل، ولكن نطاقها وحجمها سيععلان ليناسباً حالة التنفيذ الحالية والخطط الناشئة لعام ٢٠١٥. وسيواصل مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي تقديم خدمات الدعم إلى مواقع النشر وتقديمها - بالتوازي - إلى مرافق بعثة الأمم المتحدة الدائمة في مقديشو وغيرها من المواقع استناداً إلى احتياجات بعثة الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف في تقديم الدعم إلى موظفي بعثة الأمم المتحدة (بما في ذلك الموظفين الفنيين وموظفي الأمن والدعم الإضافي). وفي مقديشو، لا يزال الهدف النهائي متمثلاً في إنشاء مكتب ومرفق سكني دائم يقع خارج مطار مقديشو الدولي. وسيطبق نفس مفهوم المكتب وموقع السكن في مناطق أخرى حيث تسمح الحالة الأمنية بذلك. فإذا كانت الحالة الأمنية غير مستقرة، يتم إنشاء المكاتب خارج معسكرات بعثة الاتحاد الأفريقي، في حين تبقى أماكن الإقامة ضمن تلك المعسكرات.

٧٦ - وبالإضافة إلى أماكن المكاتب الحالية الواقعة داخل مطار مقديشو الدولي، استأجرت بعثة الأمم المتحدة أيضا - وفقا للحالة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - مواقع مكتبية في مقديشو (مجمع فيلا ناباد)، وسيواصل مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم لها. وعملية التخطيط لمقر دائم يجاور مطار مقديشو الدولي بمحطة حاليا في انتظار الاستعراض الأمني والموضوعي للاحتياجات. ولكن إنشاء مقر دائم لا يزال أمرا أساسيا، بسبب استمرار حالة عدم التيقن بشأن مخططات السلطات في ما يتعلق بالمطار وضرورة إتاحة وصول المحاورين الحكوميين. ولذلك تتوقع بعثة الأمم المتحدة أن تبدأ المرحلة الأولى من التشييد في عام ٢٠١٥، وأدرج هذا المطلب في ميزانية عام ٢٠١٥.

٧٧ - وقد أنشئت المكاتب وأماكن الإقامة التابعة للبعثة في غاروي، وهرجيسة، وتقوم بمهمتها، وسيتم توسيعها عند الاقتضاء. وتأخر إنشاء المرافق في بيدوا، وبلدوين، وكسمايو ضمن مجمعات مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي، ولكن يتوقع أن تصبح جميعها متاحة للاستخدام خلال عام ٢٠١٤. ويزمع مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي توسيع المرافق في عام ٢٠١٥ حسب ما هو مبين في الاستراتيجية الفنية للفترة، فضلا عن توفير إدارة المرافق، وخدمات المطاعم وغيرها عن طريق المتعاقدين التجاريين.

٧٨ - وسيستمر توفير النقل البري من أجل التواصل مع الحكومة والمجتمع المدني في مقديشو بواسطة مجموعة مختلطة من مركبات الأمم المتحدة المدرعة والمحصنة ضد الألغام، والقوافل التي تديرها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو مقدمو الخدمات الذين وافقت عليهم إدارة شؤون السلامة والأمن. وستتاح أيضا خدمات النقل المكوكة وتحت الطلب لنقل الأفراد حول مطار مقديشو الدولي، وستدار عن طريق خدمات النقل. ولصيانة المركبات وإدارة أسطول المركبات سيجري الاستعانة بمصادر خارجية عن طريق العقود المشتركة مع مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي.

٧٩ - ولتمكين بعثة الأمم المتحدة في الصومال من التواصل مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء الصومال، قام مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي بنشر ثلاث طائرات ثابتة الجناحين وتوسع طائرات عمودية إلى مقديشو، وذلك على أساس تقاسم التكاليف. وينظم مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي بالفعل رحلات جوية منتظمة بين نيروبي ومقديشو، ولا تزال بعثة الأمم المتحدة تستخدمهما. وبالإضافة إلى جدول الرحلات الجوية المنتظمة، سيتاح طلب رحلات جوية خاصة باستخدام الطائرات التابعة لمكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي أو عن طريق الشركات التجارية لتشغيل الطائرات.

٨٠ - وأنشئت خدمات موحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أجهزة الحواسيب، والهواتف، وخدمات الإنترنت، والإذاعة، وحفظ الملفات، والطباعة، والتخزين في جميع مواقع بعثة الأمم المتحدة. وسيتم توسيع نطاق الدعم وحجمه لمواكبة التخطيط الفني.

٨١ - ويتاح لموظفي بعثة الأمم المتحدة الاستفادة من مرفق خدمات الإسعاف في حالات الطوارئ في مقديشو، ومرفق خدمات الإجلاء الطبي، اللذين تم إنشاؤهما بالفعل.

٨٢ - وتمثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال جزءاً من الهيكل المتكامل للسلامة والأمن في الصومال. وتتضمن ميزانية البعثة فريقاً للأمن والسلامة يتألف من ٤٠ وظيفة، ويديره مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي بقيادة رئيس شؤون الأمن في المكتب، وهو جزء من هيكل الأمن المتكامل لبعثة الأمم المتحدة/مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولأن بعثة الأمم المتحدة ومكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يشتركان في مجمع واحد، يتم) عن طريق فريق مشترك من ضباط الأمن القيام بمهام توفير الأمن لجميع موظفي البعثة والمكتب (مثل الإشراف على الحرس، والتحقيق، والتحليل، وأمن المجمع، والحراسة المتنقلة والثابتة، وأمن الطيران، وتصاريح المرور وبطاقات الهوية، ومراقبة الدخول، ومهام الضابط المناوب، وغرفة اللاسلكي، والإحاطات الإعلامية، وما إلى ذلك).

#### المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٤

٨٣ - قام الممثل الخاص للأمين العام بالتواصل عن كثب مع السلطات الاتحادية أثناء الأزمة السياسية التي وقعت داخل المؤسسات الاتحادية. وعقد مشاورات منتظمة مع قيادة حكومة الصومال الاتحادية، وقدم المشورة التقنية في ما يتعلق بالجمود الذي طال أمده بشأن تشكيل إدارة للمناطق الجنوبية الغربية من الصومال، المتمركزة حول بيدوا. وتقوم بعثة الأمم المتحدة أيضاً بتقديم المساعي الحميدة من أجل العمليات السياسية الداخلية لبونتلاندي في أعقاب الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وللمساعدة على بناء الثقة بين إدارة بونتلاندي والحكومة الاتحادية، وكذلك لتهدئة التوتر القائم بين بونتلاندي و"صوماليلاند" المجاورة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم لزيارة المصالحة التي قام بها رئيس الوزراء عبد الولي شيخ أحمد إلى كسمايو ومركا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤، على التوالي. وأيدت البعثة أيضاً مؤتمرات المصالحة التي عقدت في كسمايو وبيدوا، ابتداءً من منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٨٤ - أما في مجالي سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، فقد أسدت البعثة المشورة في مجال السياسات العامة للمساعدة في إحراز تقدم في القضايا الرئيسية، مثل فك ارتباط المقاتلين السابقين في صفوف حركة الشباب، وكذلك تنسيق الدعم الدولي.

٨٥ - وحافظت حركة الشباب على قدراتها وقامت بتنفيذ هجمات منتظمة على أهداف بارزة من قبيل الهجوم الذي شنته في فيلا صوماليا (٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤)، وبالقرب من مقر وكالة الأمن الوطني (٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤)، ومبنى البرلمان الاتحادي (٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤)، والتي أسفرت جميعها عن سقوط عدد من القتلى والجرحى؛ ولم يصب خلالها أي موظف من موظفي الأمم المتحدة. وعلى الرغم من هذه التحديات الأمنية الكبيرة، أنشأت البعثة مكتباً يقوم بمهامه الآن في فيلا صوماليا، مقر الحكومة. ونظمت حلقة عمل لإدارة الأزمات في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ونفذت عملية محاكاة في أيار/مايو ٢٠١٤ للتمرّن على إجراءات التصدي للأزمات. وشاركت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في هذين النشاطين. وفي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، نظمت حلقة عمل عن استمرارية تصريف الأعمال.

٨٦ - وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٤، قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومة في وضع نهجها لتحقيق الاستقرار، مع التركيز على نشر الإدارات في المناطق التي استعادت حديثاً. وساعدت البعثة وزارة الداخلية وشؤون الفيدرالية في وضع إجراءات تنسيق العمليات، والجمع بين جميع الشركاء المنخرطين في أنشطة تحقيق الاستقرار. وحتى الآن، يقدم الدعم لتنفيذ هذه الاستراتيجية كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والإمارات العربية المتحدة والنرويج والسويد. كما ساعدت البعثة الحكومة في وضع الصيغة النهائية لاقتراح تمويل دعم تحقيق الاستقرار من صندوق بناء السلام.

٨٧ - وعلى الصعيد التنفيذي، أنشأت حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في الصومال فريقاً عاملاً مشتركاً معنياً بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من أجل معالجة الثغرات الحالية وتعزيز السياسات والآليات القائمة.

٨٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، استقبلت البعثة الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام في الزيارة التي قام بها لمناقشة المجالات التي يمكن أن يقدم فيها صندوق بناء السلام الدعم إلى الصومال عقب موافقة الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على أهلية الصومال للحصول على ذلك الدعم. وسيقوم الصندوق بدعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثاً، فضلاً عن توسيع نطاق العمل المتصل بالمصالحة والحكم المحلي.

وبالإضافة إلى ذلك، ستوفر فرص عمل قصيرة الأجل للسكان المعرضين للخطر عن طريق استخدام المشاريع المجتمعية وأعمال التشييد العامة باعتبارها من الثمار المرئية للسلام. ومن شأن الدعم المقدم من صندوق بناء السلام أن يكون عاملاً حافزاً يشجع ورود التمويل من الجهات المانحة الأخرى.

٨٩ - وعلى النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٢٤ (٢٠١٣)، جرى نشر وحدة حراسة مخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، وذلك دعماً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وهي الآن تعمل بشكل كامل. ولم تدرج الاحتياجات من الموارد لوحدة الحراسة في الميزانية الأولية لعام ٢٠١٣، ولكنها أدرجت في اقتراح ميزانية تكميلية وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٢٨٠.

٩٠ - وفي عام ٢٠١٤، قدم فريق الشؤون السياسية والوساطة التابع لبعثة الأمم المتحدة الدعم لجهود الوساطة التي قامت بها البعثة من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية في بونتلاندي بنجاح في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. واستمر الفريق في التواصل مع السلطات بشأن التزامات الإدارة الجديدة بالانتقال نحو الديمقراطية وتواصل بنشاط مع ممثلي المجتمع الدولي في كسمايو من أجل توطيد أركان سلطة الإدارة المؤقتة في جوبا. وفي بيدوا، استمر الفريق كذلك في التواصل مع قيادات العمليتين المتنافستين التي تسعى إحداها إلى تشكيل ولاية من ست مناطق وتسعى الأخرى إلى تشكيل ولاية من ثلاث مناطق، وذلك دعماً لتشكيل إدارة إقليمية مؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية. ويعزى جزئياً إلى جهود الفريق المتواصلة ترشيح حكومة الصومال الاتحادية خمسة أعضاء في اللجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه في أواخر عام ٢٠١٤، وهو ترشيح أقره البرلمان في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ عدد من اللجان البرلمانية، منها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة الحدود والنظام الاتحادي.

٩١ - وأسهم الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في مؤشرات الإنجاز الرئيسية التالية خلال عام ٢٠١٤: قيام حكومة الصومال الاتحادية بإنشاء مجلس الأمن القومي؛ ووضع استراتيجية للأمن البحري والموارد البحرية في الصومال؛ وتدريب الجيش والشرطة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والمنظور الجنساني. وأنشئ الفريق العامل المعني بالهدف ٣ (العدالة) من أهداف السلام وبناء الدولة التي حددها ميثاق الاتفاق الجديد، وبدأ أنشطته، بينما قرُب الانتهاء من إعداد برنامج مشترك تابع للأمم المتحدة لإرساء سيادة القانون. ويتوقع وضع إطار سياساتي لتنظيم استقبال المقاتلين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وسيستمر تنفيذ استراتيجية الأمن البحري والموارد البحرية في الصومال

بعد عام ٢٠١٤، بالنظر إلى الجدول الزمني لتنفيذها الطويل الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت بعثة الأمم المتحدة قيام الحكومة الاتحادية بالإنشاء الناجح للجنة التنسيق البحرية الوطنية الداخلية في الصومال.

٩٢ - وساهم الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية في تحقيق ثلاثة من مؤشرات الإنجاز الرئيسية المقررة خلال عام ٢٠١٤: تعزيز قدرة حكومة الصومال الاتحادية على حماية حقوق الإنسان وكفالة احترامها عن طريق إنشاء وزارة حقوق الإنسان وتمكين المرأة؛ وقيام الحكومة الاتحادية بوضع خطة تنفيذ للتحقيق في الانتهاكات واعتماد خريطة طريق لحقوق الإنسان في الصومال في مرحلة ما بعد النزاع؛ واعتماد خطة عمل لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة فعالة لحقوق الإنسان عقب إنجاز استطلاع على نطاق البلد بشأن قانون إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. ولم تتمكن البعثة من نشر تقارير دورية عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المستعادة بسبب انعدام فرص الوصول إليها لإنجاز أنشطة الرقابة. وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠١٤ ساهم الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية في إنشاء الفريق العامل المشترك المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان يتألف من الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الصومال؛ واعتماد إجراءات تشغيل موحدة لبعثة الأمم المتحدة في ما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ وتعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والجيش الوطني وقوات الشرطة الصومالية في مجال الامتثال لمعايير حماية حقوق الإنسان الواجبة للمدنيين، وذلك عن طريق التدريب؛ واعتماد قانون لوسائل الإعلام يستخدم لغة حقوق الإنسان؛ وزيادة أنشطة الدعوة من أجل وقف العمل بعقوبة الإعدام في الصومال.

٩٣ - ونفذ فريق الاتصال الاستراتيجي والشؤون العامة حملة إعلامية للتوعية بالبعثة الجديدة وولايتها؛ والترويج لأنشطة البعثة في ما يتعلق بالعمليات السياسية في تشكيل الدولة والمصالحة والانتخابات في بونتلاندي، وحقوق الإنسان وتمكين المرأة، ودعم إصلاح قطاع الأمن. وقدم الفريق، بالتنسيق مع الشركاء، الدعم إلى المؤسسات الاتحادية والمجتمع المدني في ما يتعلق بالمشاورات المنعقدة بشأن قانون وسائل الإعلام؛ وقدم الدعم من أجل التوعية بشأن "رؤية عام ٢٠١٦"، وهي خطة الحكومة لإنجاز الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٦.

٩٤ - وبدأ الفريق المعني بالاتساق والفعالية تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل بعقد معتكف مشترك بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والفريق القطري التابع للأمم المتحدة ومعتكف رفيع المستوى مشترك بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونظر المشاركون في المعتكف الأخير في المجالات المشتركة في ولايات كل من



بعثة الأمم المتحدة ومكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي، وبحنوا سبل تحسين آليات التنسيق. واعتمد فريق الأمم المتحدة القطري الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي يتوافر فيه أيضا ما يجعله جزءا من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في معتكف ثان عُقد في منتصف عام ٢٠١٤. وعُرض الإطار الاستراتيجي المتكامل أيضا على مكتب رئيس الوزراء، والوزارات التنفيذية المعنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأنشئ فريق إدارة عليا (يتألف من ممثلين من بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري). وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت عدة فرق عاملة متكاملة مواضيعية (للفهم مثلا) وجغرافية (لبيدوا وكسمايو مثلا)، من أجل ضمان استجابة فعالة ومنسقة للقضايا الحساسة وبؤر التوتر الساخنة.

٩٥ - ويستمر سريان الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حتى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويتوقع أن يتم تمديد ولاية البعثة لمدة عام إضافي. ولذلك يتوقف مستقبل البعثة على مقدار التقدم المحرز في دعم العملية السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦، وعلى طائفة من العوامل الأخرى تشمل جملة أمور منها تطورات الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، والدعم الإقليمي والدولي، وحجم وطبيعة طلبات الحصول على الدعم التي تقدمها حكومة الصومال الاتحادية.

٩٦ - وسيكون عام ٢٠١٥ عاماً حاسماً لحكومة الصومال الاتحادية وللأمم المتحدة في الصومال، حيث يتعين أثناءه إحراز تقدم هام في عملية التحول السياسي المنصوص عليها في رؤية عام ٢٠١٦. وسيتوقف نجاح هذه العملية الطموحة على أعمال تأسيسية تحضيرية مكثفة وعلى التقدم الذي سيُحرز في عام ٢٠١٥.

٩٧ - وفي عام ٢٠١٥، ستكون الأمم المتحدة قد واءمت مجالاتها البرنامجية مع خطط عمل ميثاق الاتفاق الجديد التي تنفذ بقيادة الحكومة في إطار دعم هدي الصومال المتمثلين في إحلال السلام وبناء الدولة. ولا بد من أن يحقق تنفيذ الاتفاق الجديد تقدماً كبيراً يمكن كل من حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي من الحفاظ على مصداقية الاتفاق.

٩٨ - وفي عام ٢٠١٥ أيضاً، ستواصل البعثة إعادة تفعيل اتصالاتها مع "صوماليالاند" التي كانت "صوماليالاند" قد علقتهأ أول الأمر في عام ٢٠١٣، ولا سيما في بذل المساعي الحميدة أثناء الحوار بين الصومال و "صوماليالاند"، وبناء القدرات في مجال سيادة القانون، ومؤسسات قطاع الأمن، وحقوق الإنسان والحماية، والإعلام بالإضافة إلى تنفيذ ميثاق الاتفاق الجديد.

٩٩ - وستكون زيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لقوام القوات في عام ٢٠١٤، التي أذن بها قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣)، قد مكنت بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني

من توسيع نطاق عمليتهما في جنوب وسط الصومال. وسيواصل كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني السيطرة على المناطق التي استعبدت عن طريق "العملية نسر" و "عملية المحيط الهندي"، اللتين مكنتا الحكومة الاتحادية من الوصول إلى تلك المناطق وأتاحتا المجال لمواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار. وفي عام ٢٠١٥، ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون الوثيق مع كل من الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، تسريع وتيرة الدعم الذي تقدمه إلى الحكومة الاتحادية من أجل تحقيق الاستقرار. وسيربط ذلك ارتباطاً وثيقاً بأنشطة الرصد والدعوة وبناء القدرات في مجالات حقوق الإنسان وحماية الطفل والمرأة والمشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي. وإنشاء إدارات محلية ومؤسسات أمنية على أساس تشاوري وشامل للجميع سيضع الأساس اللازم للعمليات السياسية اللاحقة الممهدة لإجراء عملية استفتاء على الدستور وانتخابات ناهجيتين في عام ٢٠١٦.

١٠٠ - وستواصل بعثة تقديم المساعدة إلى الصومال العمل باعتبارها بعثة متكاملة هيكلياً، وستكون قد زادت من تنسيق جهودها داخلياً وكذلك مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاء آخرين، وستكون قد وسعت من نطاق وجودها في جميع أرجاء الصومال. وسيواصل تعزيز المكاتب الميدانية في هرجيسة وغاروي وكسمايو وبيدوا وبلدوين. وسيولى الاعتبار أيضاً لإنشاء مكاتب محليين جديدين في المناطق الوسطى والجنوبية لتعزيز جهود بعثة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار وبناء السلام في المناطق المستعادة حديثاً وأعمال بناء الدولة فيها.

١٠١ - ولا تزال الحالة الأمنية حرجية ومن سماتها الحرب غير النظامية التي تشنها حركة الشباب والعنف العشائري المحصور محلياً والعنف الإجرامي والمنازعات على الأراضي واستمرار تدفق العائدين وتحديات حقوق الإنسان. ولا تزال حركة الشباب حركة تخريبية وتسعى إلى تقويض حكومة الصومال الاتحادية وتستهدف المجتمع الدولي والحكومة.

١٠٢ - وقد أورد الأمين العام العناصر الرئيسية لمفهوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (S/2013/239) وأقرها المجلس في قراره ٢١٠٢ (٢٠١٣). وقد ذكر الأمين العام في رسالته أن البعثة الجديدة "ستستكمل قوامها تدريجياً، مع الإشارة إلى ضرورة وضع ترتيبات لوجستية وأمنية ملائمة، مع مراعاة طلبات السلطات الصومالية وأولوياتها" (الفقرة ٤٥). وبصورة أكثر تحديداً، يعرض الأمين العام المبادئ المتعلقة بالتوسع المادي للبعثة (الفقرة ٣١)،

ويشرح أن "توفير قدرات إضافية لدعم جهود التحضير لإجراء استفتاء وانتخابات سيستند إلى طلب الحكومة، وذلك بعد إجراء تقييم مخصوص للاحتياجات في الوقت المناسب، بالتشاور مع جميع الشركاء المعنيين" (الفقرة ١٣).

١٠٣ - واستناداً إلى النهج الوارد أعلاه، وفي ضوء التحديات المبيّنة، ستتخذ بعثة الأمم المتحدة نهجاً مدروساً ومرناً لتدعيم وتوسيع وجودها وقدراتها اللازمة دعماً لولايتها في مناطق الصومال. وبالإضافة إلى استنتاجات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي اضطلعت بمهمتها في الصومال أثناء الفترة الممتدة من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ستطلب بعثة الأمم المتحدة وظائف إضافية للدعم الانتخابي الذي ستزداد الاحتياجات المتعلقة به في عام ٢٠١٥ بعد إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وسيجري حسب اللزوم استكشاف الاستعانة بقدرات تكميلية بديلة من الموارد البشرية تشمل متطوعي الأمم المتحدة والاستشاريين والأفراد المقدمين من الحكومات. وستزداد أوجه التآزر مع الوكالات لتحقيق أقصى نتائج ممكنة.

١٠٤ - وسيجري تكثيف جهود وحدة القضايا الجنسانية لتحقيق مشاركة المرأة في العملية الانتخابية المقبلة دعماً للحكومة والبرلمان والهيئات الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني النسائية. ومع استعادة المزيد من المناطق، ستزداد الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار، الأمر الذي سيستلزم مزيداً من الدعم لتمكين المرأة من المشاركة في جهود المصالحة والحوار وإنشاء إدارات مؤقتة. وسيستتبع ذلك وضع إطار قانوني مناسب وتقديم الخدمات والمساعدة، بالإضافة إلى تمكين المرأة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي المكاتب الإقليمية الموجودة في بيدوا وكسمايو وبلدوين، ثمة ضرورة للاتصال بالآليات الجنسانية والمجموعات النسائية وتقديم الدعم لهما، بالنظر على وجه الخصوص إلى أن هناك تحديات عديدة أمام سلامة المرأة ومشاركتها في المناطق المستعادة. وستواصل البعثة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بقضايا نوع الجنس وفي تقديم الدعم وتوفير التدريب لجنود بعثة الاتحاد الأفريقي وأفراد شرطتها وللجيش الوطني الصومالي. وتتطلب جميع المجالات آنفة الذكر إعداد مواد تتعلق بالتحليل والتدريب والتوعية بشأن قضايا نوع الجنس، بالإضافة إلى الإسهام بمواد تقنية في وضع البرامج وتنفيذها.

١٠٥ - وستواصل الوحدة الانتخابية العمل مع السلطات الصومالية من خلال القدرات الداخلية وإيفاد الخبراء. وفي موازاة عملية استعراض الدستور، بدأت في عام ٢٠١٤ الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٦ حيث تجري حالياً مناقشات حول إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات. وستواصل أيضاً تقديم الدعم لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية

على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى صعيد المناطق لضمان مراعاة آراء المرأة واهتماماتها في عملية صنع القرار. وفي عام ٢٠١٥، ستشمل المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة تقديم المشورة الانتخابية لإنشاء اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة والقدرات اللازمة لضمان أدائها لمهامها، واعتماد القوانين اللازمة، والأعمال التحضيرية للاستفتاء والانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٦.

١٠٦ - وفي عام ٢٠١٥، سينصب التركيز الرئيسي للفريق المعني بالشؤون السياسية والوساطة على دعم الحوار السياسي والمصالحة، ولا سيما ببذل المساعي الحميدة والقيام بالوساطة لتسوية القضايا المتعلقة بالنظام الاتحادي. وستواصل البعثة تقديم المساعدة إلى القائمين معاً من الحكومة والمجتمع الدولي بقيادة جهود تحقيق الهدف ١ من أهداف ميثاق الاتفاق الجديد وهو بناء السلام وبناء الدولة، وذلك في ضمان اتساقه مع إطار العمل لرؤية عام ٢٠١٦. وفي إطار خريطة الطريق السياسية، سينصب التركيز الاستراتيجي للبعثة على: (أ) الاستيعاب السياسي والتوعية والمصالحة الوطنية؛ (ب) استعراض الدستور وتنفيذ أحكامه؛ (ج) إنشاء هيكل فيدرالي معني بتقاسم الموارد والسلطة؛ (د) إجراء إصلاحات دستورية وإرساء الحوكمة السليمة؛ (هـ) إقامة علاقات بين المركز والأطراف، بما في ذلك الحوار بين الصومال و"صوماليلاند".

١٠٧ - وفي عام ٢٠١٥، سيلزم أن تحرز حكومة الصومال الاتحادية تقدماً كبيراً في وضع الخطوط العريضة للهيكل الفيدرالي، وتنقيح الدستور وتنفيذ أحكامه، وإرساء هيكل أساسية للاستفتاء الدستوري والانتخابات. وتمشياً مع الجدول الزمني لانتخابات عام ٢٠١٦ وللإستفتاء الدستوري، ما زال من المتوخى أن يصبح مشروع الدستور المنقح جاهزاً لإقرار البرلمان له بحلول منتصف عام ٢٠١٥. غير أن تأخير أو تأزم عملية تكوين الدولة - مثلما يحدث في بيدوا بشأن إدارة المنطقة الجنوبية الغربية - قد يؤخر إحراز التقدم في مناطق أخرى أو يقوضه. وبناء على ذلك، ستعزز البعثة مساعيها الحميدة في تسوية المنازعات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الناشئة من خلال وجود موسع للبعثة في المناطق. وستدعم البعثة الولايات الاتحادية الناشئة والقائمة في عمليات مراجعة الدستور والاستفتاء عليه والتحول الديمقراطي، وستعمل مع حكومة الصومال الاتحادية ومع سلطات المناطق وسلطات الولايات لدعم الإدارات المحلية وإدارات المناطق في مجالي تحقيق الاستقرار والحوكمة.

١٠٨ - وسيواصل الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية الاضطلاع بمهامه المختلفة في مجال إصلاح قطاع الأمن والشرطة والعدالة والسجون ونزع السلاح والتسريح

وإعادة الإدماج، والأمن البحري. وستواصل الأفرقة العاملة المعنية بالأمن والعدالة، المقضي بإنشائها في إطار أهداف بناء السلام وبناء الدولة المنصوص عليها في ميثاق الاتفاق الجديد، العمل باعتبارها منابر التنسيق الرئيسية التي تجمع معاً حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة والجهات المانحة. وسيكون البرنامج المشترك المعني بسيادة القانون الإطار التوجيهي لعمل الأمم المتحدة في إطار البرنامج الرائد المتعلق بسيادة القانون. وستظل هناك أولوية متمثلة في تقديم الدعم لبرنامج فك ارتباط مقاتلي حركة الشباب السابقين، ولعمليات تسريح الميليشيات التي ستستمر. بمفاوضات السلام المحلية. وستساعد البعثة الحكومة الاتحادية في وضع استراتيجية بحرية وطنية، وإحراز تقدم في إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة، ووضع قواعد وإجراءات لمعالجة القضايا البحرية.

١٠٩ - ويعهد قرار مجلس الأمن ٢١٤٢ (٢٠١٤) إلى البعثة مهمة دعم حكومة الصومال الاتحادية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإدارة الأسلحة الذخيرة في أعقاب التعليق الجزئي لحظر توريد الأسلحة. وستقدم البعثة الدعم المباشر لمستشار الأمن القومي والمؤسسات الأمنية الصومالية بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتساعد البعثة أيضاً وزارة الأمن القومي في وضع الآليات الضرورية، بما في ذلك وضع تشريعات وإجراءات تشغيلية موحدة للشركات الأمنية الخاصة. وسيظل أحد مجالات التركيز الرئيسية في عام ٢٠١٥ ممثلاً في الإسهام في جهود الحكومة الاتحادية الرامية إلى بسط سلطة الدولة لتشمل جميع أرجاء الصومال، بما في ذلك المناطق المستعادة حديثاً.

١١٠ - وسيواصل الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية إسداء المشورة التقنية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تمهيداً مع مبادئ باريس. وفي عام ٢٠١٥، سيستعرض مجلس حقوق الإنسان مستوى تنفيذ الصومال لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١١. وستركز الجهود التي تبذلها البعثة على تقديم الدعم التقني إلى حكومة الصومال الاتحادية لمعالجة التوصيات على النحو المبين في خريطة طريق الحكومة بشأن حقوق الإنسان.

١١١ - وستواصل البعثة تعزيز حماية المدنيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق، عن طريق الفريق العامل المشترك المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ستعد تقييمات للمخاطر بشأن كل من الجيش الوطني وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لضمان الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ولحقوق الإنسان بوجه عام.

١١٢ - وسيواصل الفريق المعني بالاتفاق الجديد وتحقيق الاستقرار تنسيق المساعدة الدولية دعماً للسلطات الصومالية. ومع دخول ميثاق الاتفاق الجديد عامه الثاني، سيسعى كل من

البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة إلى تحقيق نتائج ملموسة للمواطنين الصوماليين العاديين، وذلك بتقديم الدعم لحكومة الصومال الاتحادية في تنفيذها لكل الأهداف الخمسة المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة. وفي ظل قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، سيتولى الفريق المعني بالاتفاق الجديد وتحقيق الاستقرار تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساهمات ومن دعم لجميع ركائز الأهداف المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة، ليكفل بذلك اتساق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للسلطات الصومالية. وستستمر البعثة كذلك في العمل عن كثب مع مكتب المنسق المقيم في تقديم الدعم وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بالإشراف على الميثاق ككل وتنفيذه.

١١٣ - وستواصل البعثة إسداء المشورة السياسية والاستراتيجية إلى حكومة الصومال الاتحادية في تنفيذ استراتيجيتها لتحقيق الاستقرار. وستواصل أيضاً تقديم الدعم التنسيقي إلى الحكومة، الأمر الذي يكفل اتساق النهج المتبع - والأنشطة المضطلع بها - مع الشركاء الرئيسيين العاملين على تحقيق الاستقرار، ولا سيما من خلال الاتصال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتنسيق معها. وستزيد بعثة الأمم المتحدة من قدرتها على دعم هذه العملية على المستوى المحلي، عن طريق الإيفاد المعتمزم لموظفين إلى مختلف المناطق يُعَوَّن بتنسيق تنفيذ الاتفاق الجديد وأنشطة تحقيق الاستقرار وبالشؤون المدنية.

١١٤ - وسيواصل الفريق المعني بالاتساق والفعالية، الذي سيباشر عمله برئاسة رئيس الديوان وبتوجيه عام من فريق الإدارة العليا، تيسير عملية توجيه وإدارة وتنفيذ عمليات البعثة ولايتها بشكل فعال ومتسق على كامل نطاق البعثة. وسيستمر الفريق في تيسير الإدارة الفعالة في جميع المجالات الفنية لولاية البعثة، وذلك بطرق منها التكامل داخل الأمم المتحدة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وسيتولى الفريق أيضاً تنسيق الإسهام بالموارد وتوفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف على مختلف أموال الجهات المانحة والموارد الخارجية، بما في ذلك موارد صندوق بناء السلام.

١١٥ - وفي عام ٢٠١٥، وبالتزامن مع قيام البعثة بتعزيز وجودها وتنفيذ برامجها في المناطق، مع التركيز على المناطق الواقعة خارج مقديشو، ستنشأ وحدة للتنسيق الميداني في مكتب رئيس الديوان. وستكون هذه الوحدة تحديداً بمثابة حلقة وصل لأغراض التنسيق واتساق العمليات والسياسات فيما بين مكاتب المكاتب الميدانية للبعثة ومكتب الاتصال في نيروبي ومقر البعثة في مقديشو، مع مراعاة الطبيعة المتكاملة هيكلياً للبعثة المتعددة الأبعاد. وستعمل

الوحدة بصفتها آلية الدعم المركزية في مكتب رئيس الديوان في ضمان تقديم دعم متسق وفعال للبعثة.

١١٦ - وستحتل وحدة التخطيط المشترك، بالتعاون الوثيق مع مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، موقع الصدارة في جهود تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل لتحقيق المزيد من الاتساق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعماً لميثاق الاتفاق الصومالي الجديد. ويتواءم الإطار الاستراتيجي المتكامل على نحو وثيق مع ميثاق الاتفاق الجديد ويبلور التزام الأمم المتحدة بإزاء الميثاق كما أنه يستوفي الشروط التي تجعله جزءاً من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيظل الإطار الاستراتيجي المتكامل يشكل أداة إدارية ومنبراً لمناقشات متواصلة على مستوى القيادات بشأن التحديات والاستراتيجيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١١٧ - وفي عام ٢٠١٥، سيتواصل تعزيز التنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وستواصل وحدة التخطيط المشترك دعم تنفيذ آليات التنسيق بين المنظمين في مجالات من الولايات المشتركة أُبرزت في المعتكف الرفيع المستوى المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٤.

١١٨ - وسيكفل المجمع المركزي المتكامل للمعلومات، الذي يضم مركز إدارة الأزمات، الإلمام بالحالة على نطاق البعثة ككل من خلال رصد العمليات الحالية والوضع في الصومال والإبلاغ عن ذلك. وقد أنشئ مركز إدارة الأزمات وفق إطار البعثة لإدارة الأزمات داخل مجمع الأمم المتحدة في المنطقة المحمية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في حيران/يونيه ٢٠١٤. وسينشأ أيضاً مركز إدارة أزمات مخصص داخل موقع فيلا ناباد يوفر المرونة لإدارة الأزمات خارج منطقة مطار مقديشو الدولي، حيثما اقتضى الأمر.

١١٩ - وسيعمل فريق التحليل المتكامل عن كثب مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر وإصدار تحليل متكامل للأحداث المتوقعة.

١٢٠ - وفي عام ٢٠١٥، وهو عام حاسم الأهمية لالنتهاء من تنصيب الإدارات المؤقتة في المناطق ومن العملية الدستورية، سيركز فريق الاتصالات الاستراتيجية والشؤون العامة أنشطته على دعم المؤسسات الاتحادية وغيرها من الجهات المعنية للتوعية بكتلتا هاتين العمليتين. وسيجري تنفيذ استطلاعين لتقييم الانطباعات الموجودة لدى السكان بشأن المؤسسات الاتحادية والعمليات السياسية الهامة والحالة الإنسانية، وكذلك عن أثر البعثة.

وسيتوسع أيضاً نطاق أنشطة الفريق من الناحية الجغرافية مع إيفاد موظفين فنيين وطنيين آخرين إلى المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال وربما إلى هرجيسة تبعاً لعمل البعثة مع سلطات "صوماليلاند".

١٢١ - وسيتصل الفريق على وجه الخصوص بالجهات الإعلامية الصومالية المعنية مثل الرابطات الإعلامية ونقابات الصحفيين بشأن التوعية بالتشريعات الإعلامية الجديدة وبقانون الاتصالات والدستور المتفق عليه. وسيواصل الفريق أيضاً دعم إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الأعمال المتصلة بالرسائل والاتصالات التي تخص برامج المقاتلين الذين جرى فك ارتباطهم.

١٢٢ - وسيستمر الفريق في العمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومع الأوساط الإقليمية والمجتمع الدولي لتنسيق دعم ومواءمة الرسائل واستحداث منتجات واستراتيجيات اتصالية تكفل اتباع نهج اتصالي دولي متسق فيما يتعلق بالصومال.

١٢٣ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

#### الجدول ٨

#### الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز المؤسسات الحكومية في الصومال وتوسيع قاعدة كل منها وإكسابها طابعاً تمثيلاً	(أ) '١' زيادة عدد المناطق والمقاطعات المشاركة مع حكومة الصومال الاتحادية في مبادرات التوعية والمصالحة
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: مشاركة ٣ إدارات مؤقتة للمناطق
	تقديرات عام ٢٠١٤: مشاركة ٨ إدارات مؤقتة للمناطق
	الهدف لعام ٢٠١٥: مشاركة ١٢ إدارة مؤقتة للمناطق، بما في ذلك في الأراضي المستعادة حديثاً
	'٢' إنجاز البرلمان لعملية استعراض الدستور



---

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

---

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: الدفع قدماً بالمناقشات المتعلقة بوضع تشريعات مواتية وتشكيل اللجان المعنية

تقديرات عام ٢٠١٤: إنشاء اللجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه؛ وإجراء استطلاع واحد لاستعراض الدستور؛ وإنشاء اللجنة المعنية بالحدود والاتحاد

الهدف لعام ٢٠١٥: أن يصبح الدستور المنقح جاهزاً للاستفتاء عليه

٣' أن تكون الاستعدادات للانتخابات جارية

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: بدأت المناقشات مع حكومة الصومال الاتحادية والبرلمان بشأن إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة

تقديرات عام ٢٠١٤: اعتماد قانون إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وإنشاء اللجنة؛ واعتماد قانون الأحزاب السياسية، وإنشاء لجنة تعداد السكان

الهدف لعام ٢٠١٥: استكمال تسجيل الأحزاب السياسية. واعتماد قانون الاستفتاء وقانون الانتخابات

٤' زيادة النسبة المئوية لتمثيل المرأة في جميع العمليات السياسية الوطنية والمحلية وعلى صعيد المناطق

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ١٠ في المائة

---

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

---

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

تقديرات عام ٢٠١٤: ٢٠ في المائة

الهدف لعام ٢٠١٥: ٣٠ في المائة

---

النواتج

- تيسير ودعم عقد ١٠ اجتماعات بين الحكومة الاتحادية والجهات السياسية المعنية في المناطق لتعزيز السلام والأمن والمصالحة، ولا سيما في المنطقتين الجنوبية الغربية والوسطى
- دعم عقد مؤتمرين واسعي النطاق بشأن المصالحة لتناول تشكيل كيانات اتحادية مدعومة من البعثة
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات الدولية المعنية لتنسيق الدعم المقدم للعملية السياسية
- عقد ٨ اجتماعات بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
- إسداء المشورة السياسية وتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الصومالية لصياغة واعتماد قانون الاستفتاء وقانون الانتخابات، بما يشمل أنواع النظم الانتخابية؛ وعملية تعيين المفوضين الانتخابيين؛ والمنظورات الجنسانية واتخاذ تدابير استثنائية مؤقتة لصالح المرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إسداء المشورة التقنية للسلطات بشأن إجراء انتخابات موثوق بها وسليمة من الناحية التقنية
- تقديم الدعم لبناء القدرات والتخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك إسداء المشورة لإنشاء لجنة وطنية انتخابية مستقلة تباشر عملها على نحو كامل (مجلس للمفوضين وأمانة) للتخطيط والإعداد لعملية الاستفتاء والانتخابات المتوخى إجراؤها في عام ٢٠١٦
- إسداء المشورة التقنية إلى الوزارة المسؤولة عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان لوضع سياسة وطنية للتعامل مع قضايا نوع الجنس، بما في ذلك وضع خطة عمل للمرأة والسلام والأمن مع استراتيجيات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة ومواجهة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وتلبية احتياجات المرأة في قطاع الأمن
- عقد ٦ اجتماعات تشاورية مع منظمات نسائية لتعزيز مشاركة النساء في بناء السلام وبناء الدولة

- تقديم الدعم للحملات الإعلامية التي تنظمها المؤسسات الاتحادية بشأن العملية الدستورية والانتخابات والموجهة إلى المناطق، بما في ذلك دعم نشاط واحد على الأقل في بونتلاند وجنوب وسط الصومال، ونشاط واحد خارج مقديشو، لإجراء حوار بشأن عملية بناء الدولة والعملية السياسية
- إجراء استطلاع واحد للرأي العام يهدف بقياس وتحليل أثر البعثة والشركاء الرئيسيين بالإضافة إلى مدى الوعي بالعمليات السياسية والانطباعات الموجودة عنها
- تقديم الدعم لتعزيز قدرات المنظمات/المناير النسائية العاملة من أجل المرأة والسلام والأمن في المناطق والتماسك بينها
- إشراك جهات معنية مختلفة عن طريق المكاتب الإقليمية لضمان إنجاز العملية الفيدرالية في الصومال وانتهائها إلى إنشاء ولايات اتحادية أعضاء
- تيسير اختيار أعضاء مختلف اللجان الوطنية من الولايات الاتحادية الأعضاء
- تقديم الدعم لبناء قدرات الولايات الاتحادية الأعضاء المنشأة حديثاً وبرلمانات المناطق المدعومة من مكاتب البعثة في المناطق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) وجود مؤسسات قضائية ومرافق إصلاحية مؤدية لمهامها ومستقلة وخاضعة للمساءلة وقادرة على تلبية الاحتياجات القضائية لشعب الصومال عبر تحقيق العدالة للجميع	(ب) '١' تنفيذ برنامج مشترك لبسط سيادة القانون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ مقاييس الأداء الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: لا تنطبق
	تقديرات عام ٢٠١٤: إقرار المرفق الصومالي للتنمية وإعادة الإعمار برنامجاً مشتركاً لبسط سيادة القانون ووضع البرنامج موضع التنفيذ وفق أهداف وجدول زمنية واضحة ومراعية للمنظور الجنساني
	الهدف لعام ٢٠١٥: تحقيق معدل تنفيذ للبرنامج قدره ٥٠ في المائة
	'٢' استمرار أداء آلية تنسيق عمل مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية لمهامها مقاييس الأداء

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: إنشاء آلية التنسيق في

٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقديرات عام ٢٠١٤: عقد ٤ اجتماعات لآلية التنسيق

المهدف لعام ٢٠١٥: عقد ١٠ اجتماعات لآلية التنسيق

## النواتج

- تقديم المشورة التقنية وخدمات الأمانة إلى الفريق العامل المعني بالمهدف ٣ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة وإلى أفرقة العاملة الفرعية
- تقديم الدعم التقني والإداري لتنفيذ لجنة الخدمات القضائية، بما في ذلك تعيين القضاة وموظفي السجون من الإناث والذكور على أساس الجدارة
- تقديم الدعم التقني لوزارة العدل والشؤون الدستورية من خلال إعادة النظر في الإطار القانوني الحالي، بما في ذلك تقديمه لتنظيم الوزارة والجهاز القضائي وتوفير الحماية للشهود والضحايا، وتدريب العاملين في القضاء والمرافق الإصلاحية وتوجيههم، وتقديم المساعدة لوحدة السياسات والصياغة القانونية وفق المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين
- تقديم الدعم التقني للأخذ بنظام العقوبات البديلة امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومهدف دعم إجراءات التحقيق والمحاكمة العادلة للمتهمين الذين يشكلون خطورة كبيرة، بما في ذلك المقاتلين السابقين (ذكوراً وإناثاً)
- تقديم المساعدة لإنشاء محاكم إقليمية مؤمنة مع نشر محاكم متنقلة وإنشاء مكاتب للنياحة العامة وسجون ومكاتب لنقابات المحامين في ٣ مناطق
- تقديم الدعم لتعيين وتدريب عناصر قوة حماية المحاكم المسؤولين عن أمن المحاكم في إطار تعزيز الهياكل الأساسية لأمن جهاز العدالة
- الدعوة إلى اعتماد سياسة (أو قانون) بشأن اللجوء إلى القضاء وإمكانية الحصول على المساعدة القانونية
- تقديم الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية لتضع وزارة العدل والشؤون الدستورية استراتيجية واتفاقاً لإصلاح السجون

- تيسير ودعم تدريب ٢٠٠ فرد من فرقة حرس السجون الصومالية على اتباع نهج حقوق الإنسان في إدارة السجون؛ و ٢٠٠ فرد على إجراءات التأمين الأساسية؛ و ٤٠ ضابطاً على الإدارة والقيادة
- تقديم الدعم لمواصلة تسجيل جميع موظفي السجون في قاعدة بيانات الموارد البشرية، وللاحتفاظ بسجلات صحيحة وإدارة القضايا
- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية لاختيار ٣٠ من موظفي السجون لتدريبهم كضباط مستجدين
- تنظيم حملات للتوعية وزيارات دورية لوسطاء الإعلام إلى مرافق العدالة والسجون وإنتاج مواد سمعية - بصرية عن قضايا العدالة والسجون لبثها، بما في ذلك التوعية بما يطرأ من تطورات هامة في هذا القطاع

الإججازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز قطاع الأمن في الصومال	(ج) '١' إنشاء حكومة الصومال الاتحادية أمانة مجلس الأمن القومي مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: إنشاء مجلس الأمن القومي وبدء التحديد المبكر لاحتياجات أمانته
	تقديرات عام ٢٠١٤: الاتفاق مع حكومة الصومال الاتحادية على برنامج منظومة الأمن القومي والشروع فيه معها، بما يشمل مشروعاً لتعزيز الأمانة يدعم التوجيه الوزاري لشركات الأمن الخاصة
	المهدف لعام ٢٠١٥: بدء عمل أمانة مجلس الأمن القومي ودعم الوزارات التنفيذية لعملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي ضمن هياكل منظومة الأمن القومي
	'٣' زيادة عدد المقاتلين وأفراد الميليشيات الذين تم فك ارتباطهم المشاركين في برامج إعادة الإحلاق و/أو إعادة الإدماج مقاييس الأداء

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٤: ٥٠ مقاتلاً ممن تم فك ارتباطهم

المهدف لعام ٢٠١٥: ٥٠٠ مقاتل ممن تم فك ارتباطهم

٣' وضع خطة دفاع استراتيجية تنص على اتباع نهج شامل في بناء قدرات مؤسسات الدفاع وتطويرها

مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٤: وضع مشروع خطة استراتيجية للدفاع

المهدف لعام ٢٠١٥: الموافقة على مشروع الخطة الاستراتيجية

٤' وضع استراتيجية صومالية للموارد البحرية والأمن البحري واستخدامها كإطار لوضع الاستراتيجية البحرية الوطنية لحكومة الصومال الاتحادية والتصديق عليها في مرحلة لاحقة، إعلان الحكومة للمنطقة الاقتصادية الصومالية الخالصة دعماً لتنفيذ كلتا الاستراتيجيتين

مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٤: إعلان إنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة؛ ووضع استراتيجية بحرية وطنية

المهدف لعام ٢٠١٥: بدء تنفيذ الاستراتيجية البحرية الوطنية، مع قيام قوات الأمن البحري الصومالية بمهامها وتسييرها دوريات بفعالية داخل المياه الإقليمية

٥' تنفيذ استراتيجية للتعامل مع أخطار المتفجرات  
ووضع نظام لإدارة الأسلحة والذخيرة للمؤسسات  
الأمنية الصومالية  
مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: وضع مجموعة  
مواد/أنشطة تدريبية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٤  
(٢٠١٣) والاتفاق عليها مع بعثة الاتحاد الأفريقي  
في الصومال

تقديرات عام ٢٠١٤: وضع استراتيجية واحدة  
وعقد اللجنة التوجيهية لإدارة الأسلحة والذخيرة  
اجتماعات فصلية

الهدف لعام ٢٠١٥: إنجاز ٧٥ في المائة من عنصر  
تنمية القدرات من المرحلة الأولى من الاستراتيجية.  
واتخاذ الخطوات التمهيدية لإنشاء نظام لإدارة  
الأسلحة والذخيرة يتسم بالشفافية والخضوع  
للمساءلة وإدخاله طور التشغيل

٦' إنشاء بني أساسية لتكوين قوة شرطة صومالية  
موحدة و متمكنة وخاضعة للمساءلة ومراعية  
للحقوق توفر القدر الأساسي من السلامة  
والأمن للسكان  
مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ١٧ مديرية موجودة  
حالياً

تقديرات عام ٢٠١٤: بدء المناقشة بشأن الهيكل  
الجديد للمديريات

الهدف لعام ٢٠١٥: وضع الهيكل الجديد  
للمديريات وبدء تطبيقه

## النواتج

- تقديم دعم استشاري تقني إلى مستشار الأمن القومي وأمانة مجلس الأمن القومي التي تباشر مهامها
- عقد اجتماعات شهرية وفصلية للأفرقة العاملة والأفرقة العاملة الفرعية في قطاعات الدفاع، وإصلاح قطاع الأمن، والأمن البحري، والشرطة
- تنفيذ برنامج للتوعية في مجال الأمن البحري مخصص للبرلمانيين الصوماليين والمسؤولين التنفيذيين
- خمسة مشاريع بحرية تتعلق بالهياكل الأساسية وأنشطة التدريب والعمليات البحرية تنفذ بمعرفة شركاء دوليين عن طريق اللجنة التوجيهية للشؤون البحرية
- جلستان عامتان لمجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال واجتماعات مصاحبة للأفرقة العاملة التابعة لها
- تقديم الدعم لإعلان منطقة اقتصادية خالصة صومالية ولنظامي الترخيص وتوليد الإيرادات المرافق لها
- تنظيم حلقة عمل واحدة عن وضع وتنفيذ إجراءات تشغيلية موحدة ونماذج موحدة لإدارة الأسلحة والذخيرة
- تزويد مستشار الأمن القومي وموظفيه بمساعدة في مجال صياغة التقارير المتعلقة بتحديد الأسلحة المقدمة إلى مجلس الأمن
- تقديم الدعم التقني لإدماج مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الدفاع والأمن
- عقد حلقة عمل واحدة بشأن خطط تحقيق الاستقرار لتدريب ضباط الشرطة الصومالية وإيفادهم إلى المناطق المستعادة حديثاً
- تقديم المساعدة إلى قوة الشرطة الصومالية في استعراض التشريعات والقواعد والإجراءات المرتبطة بها المنصوص عليها في قانون الشرطة لعام ١٩٧٣
- تقديم الدعم إلى قوة الشرطة الصومالية في وضع وتنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة في المجالين الإداري والتنفيذي، بما في ذلك تقديمه عن طريق حلقة عمل عن الشرطة المجتمعية
- عقد ١٢ اجتماعاً للفريق التوجيهي المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مقديشو برئاسة حكومة الصومال الاتحادية مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، لتنسيق البرنامج الوطني للمقاتلين الذين جرى فك ارتباطهم وأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج



- عقد ١٢ اجتماعاً للأفرقة العاملة المحلية المعنية بتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيدوا وكسمايو وبلد وين
- تحديد أماكن المجموعات المسلحة ووضع تحليل للتزاعات في البؤر الساخنة في جنوب وسط الصومال
- إعداد تقييمات تقنية في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة لمرافق قطاع الأمن الصومالي الموجودة في ٩ مناطق واقعة في جنوب وسط الصومال (بنادر، وشبيلي الوسطى، وشبيلي السفلى، وجوبا السفلى، وباي، وباكول، وجوبا الوسطى، وغالمودوغ، وهيران)
- عقد ٦٠ اجتماعاً للتنسيق والتخطيط بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة والتنوعية بخطر الألغام ومساعدة الضحايا ومكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع
- اعتماداً على المشورة التقنية المقدمة من البعثة، بدء الأفرقة الشرطية المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة/مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع عملها في ٣ مناطق على الأقل وفقاً لأولويات الحكومة
- إصدار نشرات صحفية دورية عن إصلاح قطاع الأمن في الصومال وإنتاج مواد سمعية - بصرية لبثها تتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالقطاع، ولا سيما فك الارتباط ومكافحة نزعة التطرف

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(د) '١' زيادة قدرة حكومة الصومال الاتحادية على حماية حقوق الإنسان وضمان احترامها	(د) تحسن التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك للنساء والأطفال المتضررين من التزاعات المسلحة، والحد من العنف، والإيذاء، والاستغلال، والعنف الجنسي المرتبط بالتزاعات والعنف القائم على نوع الجنس
مقاييس الأداء	
الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: قيام الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال بوضع خريطة طريق حكومة الصومال الاتحادية المتعلقة بحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد النزاع	
تقديرات عام ٢٠١٤: وضع خريطة طريق حكومة الصومال الاتحادية المتعلقة بحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد النزاع في صيغتها النهائية واعتمادها	
الهدف لعام ٢٠١٥: تنفيذ ٥٠ في المائة من خريطة الطريق	
'٢' وضع خطة عمل لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وتنفيذها	

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: وضع مشروع قانون لإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان

تقديرات عام ٢٠١٤: اعتماد مشروع قانون لإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان من قبل مجلس الوزراء وإقرار البرلمان له؛ ووضع خطة عمل لتنفيذ مشروع القانون

المهدف لعام ٢٠١٥: تنفيذ ٥٠ في المائة من خطة العمل لإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان

٣' زيادة التقارير المقدمة عن العنف الجنسي أو الجنساني المرتبطين بالتراعات

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: وضع وتوقيع البيان المشترك بين حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي؛ إجراء البعثة التقييمية لفريق الخبراء المعني بالعنف الجنسي ووضع تقرير عنها

تقديرات عام ٢٠١٤: مصادقة حكومة الصومال الاتحادية على التقرير التقييمي لفريق الخبراء، ووضع خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنسي أثناء التفاعلات في صيغتها النهائية

المهدف لعام ٢٠١٥: تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنسي أثناء التفاعلات

٤' تحسين الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وزيادة قدرة حكومة الصومال الاتحادية على تنفيذ خطط العمل ذات الصلة بشأن الأطفال والتفاعلات المسلحة

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: قيام قوات الأمن الوطنية الصومالية بتوقيع خطط العمل المتعلقة بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة ووضع حد لقتلهم وتشويههم، ووضع آلية للرصد والإبلاغ

تقديرات عام ٢٠١٤: تنفيذ ٢٥ في المائة من خطط عمل حكومة الصومال الاتحادية ذات الصلة؛ إنشاء هيكل مشترك بين حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة لتنسيق الرقابة، وتعزيز آلية الرصد والإبلاغ

المهدف لعام ٢٠١٥: تنفيذ ٥٠ في المائة من خطط عمل حكومة الصومال الاتحادية ذات الصلة؛ مباشرة وحدة حماية الطفل داخل الجيش الوطني عملها بالكامل وتوليها مزيدا من المسؤولية عن تنفيذ خطط العمل الموقعة وقيامها بدور استشاري لدى القيادة العليا للجيش الوطني

## النواتج

- تقديم المشورة التقنية والتدريب لحكومة الصومال الاتحادية لدعم الأداء الفعال للمؤسسة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، ومكتب المدافع عن حقوق الإنسان في بونتلاندا
- تنظيم ٤ حلقات عمل لحكومة الصومال الاتحادية بشأن تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان
- تنظيم وتيسير زيارتين للخبير المستقل بشأن حالة حقوق الإنسان في الصومال، بما في ذلك العمل مع حكومة الصومال الاتحادية بشأن قضايا رئيسية لحقوق الإنسان
- إجراء مشاورات كل شهرين مع الحكومة الاتحادية لتقديم الدعم في تنفيذ أولويات خطط العمل الموقعة مع قوات الأمن الوطني بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم
- عقد حلقة عمل واحدة لوضع وحدة نموذجية لإضفاء طابع مؤسسي على حماية الطفل في المناهج العامة للجيش الوطني
- عقد حلقة عمل لتدريب المدربين بشأن حماية الطفل لإنشاء مجموعة أساسية من الضباط المدربين في الجيش الوطني

- توفير المشورة التقنية والتدريب لجهات التنسيق في الجيش الوطني لدعم الأداء الفعال لوحدة حماية الطفل في الجيش
- إجراء بعثات رصد شهرية لمراقبة انتهاكات حقوق الطفل في المناطق، بما في ذلك تقديم الدعم لنشر خطط العمل المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم
- إجراء مشاورات شهرية مع الحكومة الاتحادية لتنفيذ البيان المشترك الصادر بالاشتراك مع الأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي
- إجراء مشاورات فصلية مع الحكومة الاتحادية لدعم فرقة العمل المعنية بالتصدي للعنف الجنسي في تنفيذ ولايتها
- عقد ٤ مشاورات مع الحكومة الاتحادية بشأن أنشطة بناء القدرات التي تستهدف قوات الأمن الصومالية وترمي إلى تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بمنع العنف الجنسي المرتبط بالتراعات والتصدي له
- إعداد ١٢ تقريراً وبياناً صحفياً شهرياً عن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان؛ وتقديم إسهامات في تحليلات الرصد وترتيبات الإبلاغ
- توفير التوجيه في مجال التشغيل إلى كيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم إلى كيانات غير تابعة للأمم المتحدة بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء آليات الرصد والإبلاغ
- إجراء مشاورات فصلية مع سلطات الدولة بشأن إرساء عملية وطنية لتنفيذ آلية للعدالة الانتقالية
- تنظيم حلقيّ عمل تدريبيّتين لفائدة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة بشأن الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان في قوانين وسائط الإعلام والاتصال وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان
- إصدار بيانات صحفية بانتظام عن حالة حقوق الإنسان في الصومال، وإنتاج ما لا يقل عن ساعتين من البرامج السمعية - البصرية المعدة للبحث حول قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك أنشطة البعثة

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

(هـ) اتباع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لنهج متسق (هـ) '١' تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل

مقاييس الأداء

إزاء الصومال

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: انعقاد معتكف للأمم المتحدة لإطلاق عملية الإطار الاستراتيجي المتكامل

تقديرات عام ٢٠١٤: وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل في صيغته النهائية وإقراره

الهدف لعام ٢٠١٥: المضي في تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل وفق الموعد الزمني المقرر

٢' تأدية فريق القيادة المشترك لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لعمله

مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: عقد ٣ اجتماعات

تقديرات عام ٢٠١٤: عقد ٤ اجتماعات

الهدف لعام ٢٠١٥: عقد ٨ اجتماعات

٣' زيادة الوجود الميداني وتعزيز أنشطة البعثة خارج مقديشو

مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٤ مكاتب ميدانية يعمل فيها ٢١ موظفا

تقديرات عام ٢٠١٤: ٥ مكاتب ميدانية يعمل فيها ٥٤ موظفا

الهدف لعام ٢٠١٥: ٦ مكاتب ميدانية يعمل فيها ٧٥ موظفا

٤' تعزيز التنسيق بشأن ميثاق الاتفاق الصومالي الجديد

مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: إعداد الميثاق وإقراره في مؤتمر بروكسل المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

تقديرات عام ٢٠١٤: وضع آليات لإدارة الميثاق

الهدف لعام ٢٠١٥: ما لا يقل عن ٣ برامج رائدة قيد التنفيذ

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

٥' وضع استراتيجية تحقيق الاستقرار وتنفيذها

مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: وضع استراتيجية تحقيق الاستقرار لحكومة الصومال الاتحادية والاتفاق عليها مع الشركاء.

تقديرات عام ٢٠١٤: وجود إدارات عاملة في ١١ مقاطعة واعتماد نهج منسق لتنفيذ البرنامج

المهدف لعام ٢٠١٥: وجود إدارات عاملة في ٢٥ مقاطعة واعتماد نهج منسق لتنفيذ البرنامج

## النواتج

- عقد ٨ اجتماعات لفريق القيادة المشترك تتناوب على رئاستها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
- عقد ١٢ اجتماعا لفريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات (البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري)
- عقد ٤ جلسات حوار لمدة نصف يوم بشأن المسائل الاستراتيجية بين البعثة ورؤساء الأقسام وممثلي فريق الأمم المتحدة القطري؛ وقيام وحدة التخطيط المشتركة التابعة للبعثة بخدمات الأمانة لفريق القيادة المشترك
- عقد معتكف واحد لتيسير البرمجة المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري
- إطلاع الشركاء الرئيسيين على تقارير تحليلية دورية وتقارير تحليلية حسب الحاجة عن أهم المستجدات
- إنشاء ٣ أفرقة عاملة مشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن القضايا الهامة والحساسة سياسيا، وتزويد السلطات الصومالية بالمشورة والدعم في هذه المجالات بصورة منسقة
- عقد اجتماعات شهرية مع فريق الأمم المتحدة الإعلامي، واجتماعات أسبوعية مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتنسيق مع فريق دعم وسائل الإعلام الصومالية وأنشطته لدعم تطوير قطاع الإعلام في الصومال

- تقديم الدعم السياسي إلى حكومة الصومال الاتحادية والشركاء في التنمية بشأن ميثاق الاتفاق الجديد بما في ذلك توفير الدعم ومنتجات في مجال الاتصال بشأن تنفيذ الميثاق
- قيام المنسقين الميدانيين بتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثاً، بوسائل منها التعاون مع السلطات الوطنية والمحلية والشركاء في التنمية لجمع كل الجهات الفاعلة في مجال الاستقرار معاً لتحديد الفجوات والحلول الممكنة
- تقديم المشورة في مجال السياسات العامة والدعم بخدمات الأمانة إلى السلطات الصومالية لتنفيذ استراتيجية المصالحة وتحقيق الاستقرار التي وضعتها الحكومة، في مقديشو وفي الولايات

#### العوامل الخارجية

١٢٤ - يُتوقع أن تحقق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال هدفها شريطة أن: (أ) يحدث تحسن مستمر في الحالة الأمنية في جنوب وسط الصومال؛ (ب) وتكون العلاقة بين السلطة التشريعية والحكومة فعالة؛ (ج) وتواصل الحكومات/المنظمات الإقليمية دعمها للصومال؛ (د) ويواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم السياسي والمالي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

#### الجدول ٩

#### الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٥		الفارق	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الكلية	الصفائية <sup>(١)</sup>	غير المتكررة ٢٠١٥-٢٠١٤	الفارق
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٦ ٦٠١,٦	٦ ٦٠١,٦	٩ ٦٧٥,١	٩ ٦٧٥,١	-	٣ ٠٧٣,٥
تكاليف الموظفين المدنيين	١٩ ٦٦١,٤	٢٠ ٨٦٨,٢	٢٢ ٩٠٠,٣	٢٤ ١٠٧,١	-	٣ ٢٣٨,٩
التكاليف التشغيلية	٤٣ ٨٨٥,٦	٤٣ ٦٠٩,٦	٥٠ ٤٧٦,٢	٥٠ ٢٠٠,٢	٨ ٧٦١,٢	٦ ٥٩٠,٦
المجموع	٧٠ ١٤٨,٦	٧١ ٠٧٩,٤	٨٣ ٠٥١,٦	٨٣ ٩٨٢,٤	٨ ٧٦١,٢	١٢ ٩٠٣,٠

(أ) الاحتياجات الصفائية بعد احتساب قصور أو تجاوز الإنفاق المقدرين لعام ٢٠١٤.

الجدول ١٠  
الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا													فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
وأع أ ع م مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ الفرعي													فئة مجموعة الموظفين المتطوعو																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤ كانون الثاني/يناير (٢٠١٤)													الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤ (إضافية) (تموز/ يوليه ٢٠١٤)		مجموع الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤		المنقولة إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (١ تموز/ يوليه ٢٠١٤)		مجموع الملاك الوظيفي المعتمد في نهاية عام ٢٠١٤		مجموع الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)		مجموع الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥ (١ تموز/ يوليه ٢٠١٥)		التغيير <sup>(١)</sup> كانون الثاني/يناير ٢٠١٥		التغيير <sup>(٢)</sup> (١ تموز/ يوليه ٢٠١٥)																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
١	٢	١	٦	٢٨	٢٥	٢١	١	٨٥	٤٣	—	١٢٨	٥١	٢٩	١٢	٢٢٠	—	١٤	١٠	—	٤	٢٨	١	٢	١	٧	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨

(أ) يعكس التغيير في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ التغيير بين مستوى ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) وآخر ملاك موظفين معتمد لعام ٢٠١٤.

(ب) يعكس التغيير في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ التغيير بين مستوى ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥ (١ تموز/يوليه ٢٠١٥) وملاك الموظفين المقترح (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).



١٢٥ - تبلغ النفقات المقدرة في عام ٢٠١٤ مبلغاً قدره ٧١ ٠٧٩ ٤٠٠ دولار يعكس تجاوزاً متوقعاً في الإنفاق بمبلغ ٩٣٠ ٨٠٠ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة في عام ٢٠١٤، هو ما يعزى أساساً إلى المستوى الأعلى للتكاليف العامة للموظفين المتصلة باستقدام وتنسيب الموظفين خلال مرحلة بدء تشغيل البعثة في عام ٢٠١٤.

١٢٦ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام ٢٠١٥ مبلغاً قدره ٨٣ ٠٥١ ٦٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، يغطي تكاليف ٤١٠ من أفراد وحدة الحراسة (٨٠٠ ٤٠٠ دولار)، و ١٤ من أفراد شرطة الأمم المتحدة (٣٠٠ ٢٧٤ دولار) والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٣٠٠ ٩٠٠ ٢٢ دولار) للملاك الوظيفي المؤلف من ١٣٦ وظيفة لموظفين دوليين (١ برتبة وكيل أمين عام و ٢ برتبة أمين عام مساعد و ١ مد-٢ و ٧ مد-١ و ٢٩ ف-٥ و ٣٠ ف-٤ و ٢٨ ف-٣ و ١ ف-٢ و ٣٧ من فئة الخدمة الميدانية) و ٩٦ وظيفة من وظائف الموظفين الوطنيين (٦٣ موظفاً فنياً وطنياً و ٣٣ من الرتبة المحلية)، و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة، والمساعدة المؤقتة العامة لتوفير الدعم الانتخابي، و ١٥ من الموظفين المقدمين من الحكومات.

١٢٧ - وتغطي الموارد المقترحة أيضاً احتياجات تشغيلية أخرى (٢٠٠ ٧٤٦ ٥٠ دولار)، تشمل تكاليف الاستشاريين (٤٠٠ ٨٦٣ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٤٠٠ ٤٥٢ ٢ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٥٦١ ١٩ دولار)، والنقل البري (١٠٠ ٩٣٤ ٥ دولار)، والنقل الجوي (٩٠٠ ٣٨٥ ٩ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ١٧٣ ٥ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ١٧٣ ٥ دولار)، والخدمات الطبية (٩٠٠ ٧٥٢ ٢ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٦١٧ ٢ دولار).

١٢٨ - وبموجب القرار ٢٤٧/٦٨ ألف، وافقت الجمعية العامة على الميزانية الأولية للبعثة في عام ٢٠١٤، بمستوى ملاك وظيفي مؤلف من ٢٢٠ وظيفة. وفي قرارها ٢٨٠/٦٨، وافقت الجمعية العامة على ٢٨ وظيفة إضافية، مما يزيد من مستوى الملاك الوظيفي إلى ٢٤٨ موظفاً.

١٢٩ - ووفقاً للترتيب المبين في الميزانية الأولية (A/68/327/Add.7)، تم في إطار البعثة تمويل ٣١ وظيفة من وظائف الدعم حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ثم أنشئت هذه الوظائف في إطار ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويبلغ حالياً، أي في أواخر عام ٢٠١٤، مستوى ملاك الموظفين المأذون به للبعثة ٢١٧ وظيفة.

١٣٠ - ويشمل ملاك موظفي البعثة المقترح لعام ٢٠١٥ ما مجموعه ٢٣٨ وظيفة، تضم ١٣٦ موظفا دوليا و ٩٦ موظفا وطنيا و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة. وبالمقارنة مع مستوى الملاك الوظيفي في نهاية عام ٢٠١٤، فإن هذا يمثل زيادة قدرها ٢١ وظيفة. ويُقترح هذه الوظائف لتعزيز قدرة البعثة في مجال الشؤون السياسية، وإسداء المشورة في المسائل الجنسانية، والاتصال الإقليمي، والموارد البشرية، والدعم الطبي، والدعم اللوجستي.

١٣١ - واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٥، يُقترح نقل خمس وظائف (١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من الرتبة المحلية، و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة) إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبناء على ذلك، تشمل الميزانية المقترحة الحالية تمويل الوظائف الخمس هذه لمدة ستة أشهر فقط في عام ٢٠١٥، مع العلم أن التمويل في المستقبل سيكون في إطار المكتب. وبعد نقل هذه الوظائف الخمس، فإن ملاك الموظفين المقترح للبعثة سيكون ٢٣٣ وظيفة.

١٣٢ - ويعكس التمويل المقترح لعام ٢٠١٥ زيادة قدرها ١٢ ٩٠٣ ٠٠٠ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٤ ويعزى ذلك أساسا إلى: الميزانية الكاملة لمدة ١٢ شهراً لوحدة حرس الأمم المتحدة، بدلا من مدة الـ ٩ شهور فقط كما كان الحال في عام ٢٠١٤؛ والميزانية الكاملة لمدة ١٢ شهرا للوظائف المدنية (مع الاستمرار في تطبيق عامل الشغور)؛ والحاجة إلى إنشاء فريق مساعدة مؤقتة عامة لتوفير الدعم الانتخابي خلال عام ٢٠١٥؛ والزيادات في نفقات التشغيل، لا سيما في إطار المرافق والهياكل الأساسية والنقل الجوي، الراجعة إلى بناء مرافق، والمواءمة مع العدد الإجمالي للعتاد الجوي وعدد الطلعات الجوية المتوقعة لعام ٢٠١٥.

#### الموارد الخارجة عن الميزانية

١٣٣ - في أعقاب تصفية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، تقرر دمج الصندوق الاستثماري لبناء السلام في الصومال والصندوق الاستثماري لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية في الصندوق الاستثماري من أجل السلام والمصالحة في الصومال. ويبلغ رصيد الصندوق الاستثماري من أجل السلام والمصالحة في الصومال حالياً حوالي ٨ ملايين دولار، خصصت بدرجة كبيرة للأنشطة الجارية. وتجري البعثة مناقشات مع الحكومة والشركاء المنفذين والجهات المانحة للاتفاق على البرامج التي تتطلب تمويلا إضافيا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وتوقع أن يزداد المبلغ ٥ ملايين دولار إضافية.

دال - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى  
(٥٠٠ ٩٣٧ ٢ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١٣٤ - اقترح الأمين العام إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/279)، الذي يرد رده، بعد أن أحاط علما بالمعلومات الواردة في الاقتراح، في رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/280).

١٣٥ - وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز الإقليمي في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في آسيا الوسطى. ويساهم المركز في معالجة الأخطار المتعددة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الإرهاب الدولي والتطرف والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، من خلال تنفيذ اختصاصات المركز على النحو التالي:

(أ) إقامة اتصالات مع حكومات المنطقة ومع الأطراف المعنية الأخرى. بموافقتها بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها؛

(ج) تزويد الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين بالأمم المتحدة بآخر المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛

(د) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاياتها المحددة؛

(هـ) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، وتقديم الدعم للجهود التي يبذلها المنسقون والممثلون المقيمون لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل للدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(و) البقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

١٣٦ - ويضطلع المركز بدور محوري في الجهود الدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى وفي وضع مبادرات مشتركة لمعالجة التحديات الإقليمية للأمن والاستقرار. ويشجع على إقامة حوار حول الإدارة المشتركة للمياه بواسطة دول آسيا الوسطى، ويسعى لحشد الدعم للمبادرات التي تعالج المشاكل البيئية وغيرها من المشاكل التي تؤثر على حوض بحر آرال، بالتعاون مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. ويتعاون المركز مع الحكومات في المنطقة، ووكالات الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب المشتركة وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وبالإضافة إلى القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، ييسر المركز تبادل المعلومات وتنسيق جهود الأمم المتحدة في آسيا الوسطى.

١٣٧ - ويقع مقر المركز في عشق آباد. وتوفر حكومة تركمانستان أماكن العمل بالإضافة إلى المنافع العامة مجاناً، طيلة فترة ولاية المركز.

١٣٨ - وتقدم إدارة الشؤون السياسية للمركز التوجيه السياسي والفني فيما يتعلق بالسياسة العامة، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالتواصل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين للمركز، من أجل تنفيذ ولاية المركز. ويتمشى برنامج عمل المركز مع المبادئ التوجيهية للمقر، ويُنفذ بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني.

#### التعاون مع الكيانات الأخرى

١٣٩ - يواصل المركز تنسيق جهوده مع الأفرقة القطرية في كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان بشكل متواصل، بما في ذلك من خلال موظفيه الفنيين الوطنيين الذين يعملون في أستانا وبيشكيك ودوشاني وطشقند. وتمشيا مع ولايته وأولوياته، يتبادل المركز أيضاً المعلومات ويحافظ على اتصال منتظم مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب ذات الطابع العابر للحدود للوضع في أفغانستان التي قد تؤثر على بلدان آسيا الوسطى. ومنذ عام ٢٠١٠، ينفذ المركز، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي والنرويج، مشروعاً لمساعدة دول آسيا الوسطى لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن المقرر أن تنتهي المرحلة الثانية من المشروع في عام ٢٠١٦.

١٤٠ - وسيواصل مكتب الدعم المشترك في الكويت تقديم خدمات الدعم المالية للمركز.

### المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٤

١٤١ - في عام ٢٠١٤، كثف المركز عمله للتشجيع على تعزيز التعاون في آسيا الوسطى ووضع مبادرات مشتركة لمعالجة التحديات الإقليمية التي تواجه تحقيق الأمن والاستقرار. وركزت البعثة بشكل خاص على (أ) التحديات المتعلقة بإدارة المياه على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك انتهاء البنك الدولي من إجراء دراسات التقييم بشأن محطة روغن للطاقة الكهرومائية؛ (ب) مكافحة الإرهاب؛ (ج) النزاعات الحدودية، (د) انسحاب القوات الدولية من أفغانستان بحلول نهاية العام وآثاره المحتملة على آسيا الوسطى.

١٤٢ - ونجح المركز في إنجاز ثلاث مبادرات مشتركة مع بلدان المنطقة تتصل بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ (ب) تعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد الطبيعية المشتركة، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية إنذار مبكر للأخطار العابرة للحدود في آسيا الوسطى، وإحراز تقدم نحو إنشاء آلية لإدارة المياه العابرة للحدود في منطقة حوض بحر آرال؛ (ج) تيسير الحوار السياسي في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك.

١٤٣ - وواصل المركز وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أنشطتهما البرنامجية لدعم خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات إقليمية حول دور وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب.

١٤٤ - وأجرى المركز مزيداً من المشاورات مع جميع بلدان آسيا الوسطى حول اقتراحه المتعلق بتحديث الإطار القانوني لإدارة المياه العابرة للحدود في منطقة حوض بحر آرال واستمر في صقل هذا الاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، جمع المركز بلدان المنطقة الخمسة جميعها معاً لمناقشة تفسير مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالمرات المائية العابرة للحدود وتطبيقها بصورة صحيحة. وبدأ المركز أيضاً إصدار نشرات منتظمة للإنذار المبكر وعقد اجتماع متابعة للحلقة الدراسية التي عقدت في عام ٢٠١٣ بشأن الآثار الناجمة عن ذوبان الأنهار الجليدية في منطقة آسيا الوسطى.

١٤٥ - وواصل المركز بذل جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين في عام ٢٠١٤ من خلال إقامة فعاليات من قبيل سلسلة الحوار الاستراتيجي، التي تركز على التعاون الإقليمي بشأن التحديات الأمنية خلال السنة، ومواصلة تفاعله المنتظم وتعاونيه مع المنظمات الإقليمية المعنية.

## افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٥

١٤٦ - تهدف استراتيجية المركز الإقليمي في عام ٢٠١٥ إلى زيادة تعزيز التعاون في آسيا الوسطى ووضع مبادرات مشتركة للتصدي للتحديات الإقليمية التي تواجه تحقيق الأمن والاستقرار. وسوف تعتمد الحالة في آسيا الوسطى في عام ٢٠١٥ على سلسلة من الأحداث الهامة والتطورات السياسية التي تجري حالياً في عام ٢٠١٤. وصدرت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ التقارير النهائية لدراسات الحدود المتعلقة بمحطة روغن للطاقة الكهرومائية التي حرت برعاية البنك الدولي وفق الجدول الزمني المتفق عليه. وتُلاقي التقارير استجابة إقليمية واسعة النطاق، مما يستدعي بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، لدعم الحوار المتواصل بين بلدان المنبع والمصب في آسيا الوسطى. وسيركز المركز أيضاً، في ضوء الضبابية المحيطة بعمليات الانتقال السياسية والأمنية في أفغانستان في عام ٢٠١٤، على دعم قدرات بلدان آسيا الوسطى على مواجهة الآثار المحتملة على المنطقة الأوسع. وفضلاً عن ذلك، هناك تحديات مستمرة عديدة في المنطقة لا تزال دون حل وستتطلب اهتماماً متواصلاً في عام ٢٠١٥. وما زال الاستقرار في المنطقة يقوضه ازدياد حدة التوتر عبر الحدود، بما في ذلك بشأن رسم الحدود، والمنازعات المتعلقة باحتياجات الطاقة، والوصول إلى الموارد المائية المشتركة، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وغير ذلك من التحديات.

١٤٧ - وسيواصل المركز، استناداً إلى ولايته وبرنامج عمله الذي يمتد ثلاث سنوات من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧ (الذي يجري إعداده حالياً، وسيتم الاتفاق عليه مع حكومات آسيا الوسطى الخمس قبل نهاية عام ٢٠١٤)، التشجيع على إيجاد حلول لهذه التحديات، من خلال تنسيق مبادرات الأمم المتحدة، وعمليات بناء الحوار والتعاون مع المنظمات الإقليمية، فضلاً عن البلدان الشريكة الثنائية في آسيا الوسطى لتعزيز التعاون الإقليمي وتحسين الظروف من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية والمصالحة.

١٤٨ - وسيواصل المركز رصد التزايدات المحتملة نشوياً سواء أكانت محلية أم عابرة للحدود وتحليلها والإبلاغ عنها من منظور إقليمي، وسيواصل الدفع قُدماً بمبادرات من أجل معالجة الصلة بين المياه والطاقة في المنطقة والتوترات بين بلدان المنبع والمصب، بوسائل منها إجراء مزيد من المشاورات حول اقتراحه المتعلق بتحديث الإطار القانوني لإدارة المياه العابرة للحدود في حوض بحر آرال وصقل ذلك الاقتراح، وعقد مناسبات خاصة تركز على مسائل ذات أهمية في هذا المجال لجميع دول المنطقة، وتعزيز آلية الإنذار المبكر بالمشاكل المحتملة وقوعها بشأن الأنهار العابرة للحدود في المنطقة.

١٤٩ - وسيواصل المركز، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومع الحكومات في آسيا الوسطى والجهات المعنية الأخرى، تنفيذ أنشطة موجهة في إطار خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى.

١٥٠ - وبغية دعم عمليات مكافحة الاتجار بالمخدرات، سيواصل المركز الإقليمي بذل جهوده لتعزيز التنسيق الإقليمي لجهود مكافحة الاتجار بالمخدرات في آسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال القيام بفعاليات مشتركة، وتبادل المعلومات وتحليلها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومات مختلفة وجهات معنية أخرى في آسيا الوسطى.

١٥١ - وفيما يتعلق بالحوادث الأمنية المتكررة التي وقع معظمها على امتداد أجزاء من الحدود التي لم يجر ترسيمها بين البلدان في منطقة آسيا الوسطى، فإن المركز سيواصل دعم الجهود الرامية إلى معالجة أسباب النزاع، سواء عن طريق التواصل المباشر مع السلطات الوطنية، ومن خلال دعم مبادرات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً للتخفيف من حدة التوترات على الصعيد المحلي والمشاركة فيها، بهدف التوصل إلى حلول تحظى بقبول متبادل.

١٥٢ - وسوف يواصل المركز القيام بدور سياسي قيادي في مجال الدبلوماسية الوقائية وتسهيل الترابط والاتساق في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في آسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال التفاعل المنتظم وتبادل المعلومات مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والعاملة في المنطقة. وسيظل المركز على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وسيدعم التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان في إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان والأطر الأخرى ذات الصلة، وذلك من أجل تعزيز التعاون والاستقرار على الصعيد الإقليمي، والمساعدة على التخفيف من آثار أي احتمال لتدهور الحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية في أفغانستان، بالنظر إلى عمليات الانتقال الجارية في عام ٢٠١٤.

١٥٣ - وفي ضوء تطور الحالة في المنطقة والتطورات الهامة فيها التي تتطلب قيام الأمم المتحدة بدور فيها على أعلى مستوى ممكن، على النحو المبين أعلاه، يُقترح تغيير تصنيف وظيفة الممثل الخاص للأمين العام لآسيا الوسطى من رتبة أمين عام مساعد إلى رتبة وكيل أمين عام.

١٥٤ - ومن شأن تغيير التصنيف هذا أن يزيد من قدرة المركز على الوصول إلى أعلى المستويات لدى صانعي القرار في بلدان آسيا الوسطى، مما يؤدي إلى زيادة تأثير الأمم المتحدة في المنطقة وتعزيز قدرة المركز على الاضطلاع بولايته. وسيساعد هذا التأثير المضاف البعثة على التصدي للتحديات الرئيسية في آسيا الوسطى، وتيسير التعاون بين البلدان في المنطقة ومع الشركاء المعنيين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وسيدل على التزام الأمم المتحدة الراسخ إزاء الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات في المنطقة، وبالتالي تحقيق مصداقية أكبر لمنصب رئيس البعثة.

١٥٥ - بالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة التصنيف المقترحة ستجعل هيكل المركز متماشياً مع هياكل البعثات السياسية الخاصة الإقليمية الأخرى، نظراً لأن المركز يؤدي دوراً حيوياً مماثلاً في جهود صنع السلام والمبادرات الرامية إلى وضع آليات مكثفة ذاتية وفعالة ومستدامة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن والحالات الأزمات الأخرى في المنطقة التي يغطيها.

١٥٦ - ويرد أدناه بيان بالهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

#### الجدول ١١

#### الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في آسيا الوسطى	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
تحسين التعاون الإقليمي فيما بين حكومات بلدان آسيا الوسطى الخمسة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وفي مواجهة التحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية، والاستجابات المشتركة للتحديات الناجمة عن انسحاب القوات المقاتلة الدولية والشكوك المحيطة بالتطورات المستقبلية في أفغانستان.	اضطلاع حكومات بلدان آسيا الوسطى، بدعم من المركز، بمبادرات مشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، بما في ذلك فيما يتعلق بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ (ب) تعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد الطبيعية المشتركة، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية للإنذار المبكر بشأن الأخطار العابرة للحدود في آسيا الوسطى وإحراز تقدم نحو وضع آلية لإدارة المياه العابرة للحدود في حوض بحر الآرال؛ (ج) تيسير الحوار السياسي في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك



## مقاييس الأداء

عدد المبادرات المشتركة

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٣

تقديرات عام ٢٠١٤: ٣

المهدف لعام ٢٠١٥: ٣

## النواتج

- زيارات منتظمة إلى دول آسيا الوسطى لبذل المساعي الحميدة
- جلستا مشاورات إقليمية بشأن الاستخدام العادل لموارد المياه وإنشاء آلية لتقاسم المياه على نحو دائم
- حدثان متصلان بالمياه (حلقات دراسية، حلقات عمل) لبلدان آسيا الوسطى وأفغانستان لتسهيل الحوار الإقليمي بشأن مسائل المياه العابرة للحدود
- حلقة عمل إقليمية لممثلين من بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان بشأن أفضل الممارسات والأساليب المبتكرة للتفاوض بشأن الاتفاقات ذات المنفعة المتبادلة في مجال إدارة المياه العابرة للحدود
- برنامج تدريب للمنظمات الإقليمية وممثلي بلدان آسيا الوسطى بشأن الدبلوماسية الوقائية والوساطة
- جلسة مشاورات إقليمية واجتماعان على مستوى الخبراء بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى
- حلقة دراسية مع معاهد الدراسات الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى والخبراء الأجانب والمنظمات الإقليمية بشأن التحديات الإقليمية الحالية
- اجتماع لنواب وزراء خارجية دول آسيا الوسطى لتقييم أولويات السلام والأمن
- المشاركة المنتظمة في اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ورابطة الدول المستقلة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي
- اجتماعان إقليميان مع المنسقين المقيمين ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بهدف تيسير التكامل في استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية وتطوير العمل الإنساني
- إحاطات إعلامية منتظمة للصحفيين وإصدار نشرات وبيانات صحفية وتحديث موقع المركز على شبكة الإنترنت أسبوعياً

## العوامل الخارجية

١٥٧ - يتوقع المركز تحقيق أهدافه شريطة أن يستمر التزام الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيون بالدبلوماسية الوقائية والحوار.

## الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

## الجدول ١٢

## الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٥		الفرق	
	الاعتمادات		الكلية		غير المشكورة	
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)	(٥)-(٣)=(٤)	(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٠٢٢,٩	٢٠٢٢,٩	-	٢٠٧٠,٩	٢٠٧٠,٩	-
التكاليف التشغيلية	٨٥٨,٧	٨٥٨,٧	-	٨٦٦,٦	٨٦٦,٦	١٣,٣
المجموع	٢٨٨١,٦	٢٨٨١,٦	-	٢٩٣٧,٥	٢٩٣٧,٥	١٣,٣

(أ) الاحتياجات الصافية بعد احتساب قصور أو تجاوز الإنفاق المقدرين لعام ٢٠١٤.

## الجدول ١٣

## الوظائف

الوظائف	الفئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة		الموظفون الوطنيون	
	الوظائف		الوظائف		الوظائف	
	أع	أع م	أع م	أع م	أع م	أع م
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
التغير	١	(١)	-	-	-	-

١٥٨ - يتوقع المركز أن تستخدم الموارد المعتمدة في عام ٢٠١٤ بالكامل.

١٥٩ - وستغطي الموارد المقترحة بقيمة ٢ ٩٣٧ ٥٠٠ دولار لعام ٢٠١٥ (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) المرتبات وتكاليف الموظفين العامة لاستمرار ٨ وظائف دولية و ٢٢ وظيفة وطنية (٢ ٠٧٠ ٩٠٠ دولار) وأتعاب الاستشاريين

(٤٠ ٥٠٠ دولار) وسفر الموظفين (٢٤٨ ٧٠٠ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (١٥٠ ٢٠٠ دولار) والنقل البري (٣٣ ١٠٠ دولار) والاتصالات (٢٥٢ ٥٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٢٣ ٣٠٠ دولار) والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (١١٨ ٣٠٠ دولار).

١٦٠ - وفي عام ٢٠١٥، يقترح تغيير تصنيف وظيفة الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة آسيا الوسطى من رتبة أمين عام مساعد إلى رتبة وكيل أمين عام، الأمر الذي من شأنه أن يجعل بنية المركز متسقة مع بنية كل من المكتبين الإقليميين الآخرين وهما مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ويرأس كلاهما وكيل أمين عام، ومع الأخذ في الاعتبار أيضا أن المركز يضطلع بدور مماثل في جهود صنع السلام والمبادرات الرامية إلى إنشاء آليات فعالة ومستدامة ومكتفية ذاتيا في التصدي للتهديدات الأمنية وحالات الأزمات الأخرى في المنطقة.

١٦١ - ومن شأن رفع رتبة الممثل الخاص أن يزيد من إمكانية وصول المركز إلى أعلى مستويات صنع القرارات لمنطقة آسيا الوسطى، مما يزيد من تأثير المنظمة في المنطقة. ومن شأنه أيضا أن يظهر أن الأمم المتحدة والمركز يفيان بالتزامتهما تجاه منطقة آسيا الوسطى بجدية بالغة في الوقت الذي بات من المحتم أن تصبح فيه التحديات الجغرافية السياسية في المنطقة ومحيطها أشد إلحاحا من أي وقت مضى. كما سيساعد رفع رتبة الممثل الخاص على زيادة تأثير الأمم المتحدة في تعاملها مع المنظمات الإقليمية المعنية بشأن المسائل المتعلقة بولاية المركز، مما يتيح التنسيق والتعاون على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات. وهذه لحظة مهمة للمنطقة ولا بد من أن يكون المركز مجهزا بصورة جيدة لمواجهة التحديات المتزايدة باستمرار الماثلة أمامه.

١٦٢ - ويعزى الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٥ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤ أساسا إلى اقتراح تغيير تصنيف وظيفة الممثل الخاص من رتبة أمين عام مساعد إلى رتبة وكيل أمين عام وزيادة رواتب الموظفين الفنيين الوطنيين على أساس جدول المرتبات المنقح.

#### الموارد الخارجة عن الميزانية

١٦٣ - في عام ٢٠١٤ يتوقع المركز القيام بثلاثة أنشطة برنامجية بمبلغ كلي قدره ٢٨٩ ٠٠٠ دولار يتم تمويله من النداء المتعدد السنوات الصادر عن إدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك: (أ) تنظيم حلقة دراسية مع معاهد الدراسات الاستراتيجية بشأن التعاون

الإقليمي في آسيا الوسطى (١١٦ ٠٠٠ دولار)؛ (ب) عقد اجتماع فيما بين نواب وزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى (٦٦ ٠٠٠ دولار)؛ (ج) تنظيم إحاطة إعلامية في كابول للبلدان المشاركة في عملية قلب آسيا/أستنبول (١٠٧ ٠٠٠ دولار). إضافة إلى ذلك، تلقى المركز ٦٢٦ ٠٠٠ دولار من إحدى الدول الأعضاء دعماً لمشروع التعاون الإقليمي لمنطقة لآسيا الوسطى وأفغانستان بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود.

١٦٤ - وتعهدت الدول الأعضاء أيضاً بدفع ما يقارب ١,٢ مليون دولار لدعم المرحلة الثانية التي مدتها ثلاث سنوات من مشروع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بشأن التنفيذ الشامل لخطة العمل المشتركة لمنطقة آسيا الوسطى في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويقدر المبلغ المخصص لهذا المشروع لعام ٢٠١٥ بما قيمته ٣٨٦ ٥٠٠ دولار.

١٦٥ - وفي عام ٢٠١٥، يتوقع أن يجمع المركز موارد خارجة عن الميزانية بنفس مستوى ما جمعه في عام ٢٠١٤ للاضطلاع بمشاريع جارية وأنشطة مختلفة.

#### هاء - دعم الأمم المتحدة للجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة

(٨٠٠ ١١٢ ٥ دولار)

##### الخلفية والولاية والهدف

١٦٦ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن المنازعة الحدودية بين الكامبيرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود وفي شبه جزيرة باكاسي؛ ومعالجة حالة السكان المتضررين؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

١٦٧ - وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن البنود الأربعة الواردة في قرار محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤) وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). واكتمل تنفيذ قرار المحكمة فيما يتعلق بالحدود البحرية عقب الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية في آذار/مارس ٢٠٠٨ وإقرار الطرفين في نيسان/أبريل ٢٠١١ بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أتم ولايته. وبتسوية قضية الحدود البحرية، بات دور الأمم المتحدة يتمثل في ضمان تطبيق ما جاء في الاتفاق تطبيقاً متسقاً في البيان المتعلق بالحدود وفي الخرائط النهائية من أجل احتتام عملية تعليم الحدود.

١٦٨ - وبحلول أيار/مايو ٢٠١٤، اتفق الطرفان على ١٩٤٧ كيلومترا من الحدود البرية في ضوء تصاعد التحديات الأمنية، ولا سيما التحديات التي تشكلها الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها تنظيم بوكو حرام في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. وعلاوة على ذلك، يعتقد أن الحدود البرية تمتد على مسافة ٢١٠٠ كيلومتر، وفقا للحسابات الجديدة في وقت يوشك فيه التقييم الميداني على الانتهاء. ويتناقض هذا القياس مع التقديرات السابقة التي تستند إلى مسافة بطول ١٩٥٠ كيلومترا. ولهذا السبب، سيستمر إنجاز أعمال تعليم الحدود إلى ما بعد عام ٢٠١٥.

١٦٩ - وتقدم اللجنة الدعم أيضا إلى عملية صياغة تدابير بناء الثقة التي ترمي إلى حماية أمن السكان المتضررين ورفاههم. وتشمل المجالات الرئيسية التي حددت لتتخذ حكومتا الكاميرون ونيجيريا إجراءات بشأنها تقديم المساعدة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه والبنية التحتية الأساسية. وقد أعرب البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي، إقرارا منهم بأن العملية تشكل مثالا يحتذى في حل المنازعات بالوسائل السلمية، عن التزامهم بتوفير الدعم لمشاريع بناء الثقة للسكان المتضررين من تعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

١٧٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلن الاتحاد الأوروبي عن الاستنتاجات التي خلص إليها تقييم مستقل أجري لتقييم أداء مساهمته في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بأنشطة تعليم الحدود، بما في ذلك نصب الأعمدة الحدودية. وأوصى تقرير التقييم، في جملة أمور، بتقديم مساهمة مالية جديدة من الاتحاد الأوروبي لاستكمال تشييد الأعمدة الحدودية في أقرب وقت ممكن، بالإضافة إلى التدابير المصاحبة الرامية إلى التقليل من مخاطر الخلافات والتراعات في المستقبل إلى أدنى حد ممكن.

#### التعاون مع الكيانات الأخرى

١٧١ - يستضيف مقر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار أمانة اللجنة. وفي أعقاب إعادة هيكلة وحدة الإدارة التابعة للمكتب واللجنة في عام ٢٠١١، أصبح المكتب وحده هو الذي يزود اللجنة الآن بخدمات الدعم فيما يتعلق بالدعم الإداري واللوجستي (السفر وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والشؤون المالية والميزانية والمشتريات) والدعم المتعلق بالمسائل الفنية، كالإعلام وحقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية.

١٧٢ - ويقوم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا بتقديم الدعم اللوجستي والإداري للجنة والمراقبي الأمم المتحدة المدنيين الموفدين إلى البلدين على أساس استرداد التكاليف.

١٧٣ - وزادت اللجنة تعاونها مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل القيام بشكل مشترك بوضع تدابير لبناء الثقة على نحو يتفق واحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مواتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود.

١٧٤ - وفي سعي اللجنة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وزيادة التعاون بين الكاميرون ونيجيريا، توفر لها إدارة الشؤون السياسية التوجيه السياسي والاستراتيجي وتيسر تنفيذ أعمالها. وفيما يخص الأنشطة المتصلة بالمشتريات، تتلقى اللجنة خدمات من مراكز الخدمات العالمية والإقليمية في إطار دائرة خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء، وتساهم في عمل تلك المراكز.

#### المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٤

١٧٥ - في عام ٢٠١٤، واصلت اللجنة البناء على التقدم المحرز في تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن المنازعة المتصلة بتعيين الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. وفي الدورة الثانية والثلاثين للجنة التي عقدت في أبوجا في ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، قيم الطرفان الحالة العامة واحتمالات إتمام عملية تعليم الحدود في عام ٢٠١٤ ووافقا على جدول زمني للأنشطة، بما في ذلك البعثات الميدانية النهائية، وإعداد الخرائط، ووضع الصيغة النهائية للمحضر الحرفي لتعيين الحدود البرية والبحرية. واتفق الطرفان أيضا على عقد دورتين للجنة في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ بيد أن الدورة التي كان مقررا عقدها في آب/أغسطس ٢٠١٤ لم تعقد بسبب آثار الأزمات الناجمة عن أعمال جماعة بوكو حرام.

١٧٦ - وأجرت الكاميرون ونيجيريا حتى الآن تقييما لحوالي ١ ٩٤٧ كيلومترا من الحدود البرية الممتدة على طول يقدر بـ ٢ ١٠٠ كيلومتر واتفقتا بشأنها. وسيتواصل تعليم الحدود وإقامة الأعمدة في عام ٢٠١٥. وقد أقيم ما يناهز ٢٨٩ عمودا في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤، وبذلك بلغ مجموع ما أقيم من أعمدة ٦٦٧ عمودا. ووضِع مزيد من الترتيبات لبناء ٤٠ عمودا إضافيا بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

١٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة التي أنشئت من أجل إعداد بيان بالحدود البرية والبحرية اجتماعين، بدعم نشط من مكتب الشؤون القانونية. كما يعمل قسم رسم الخرائط بإدارة الدعم الميداني في المقر من أجل إعداد خرائط بيان الحدود، الأمر الذي من شأنه أن يمهّد الطريق لإنتاج خرائط بمقياس رسم كبير. إلا أن تدهور الحالة الأمنية في شمال شرق نيجيريا أعاق إجراء الزيارات الميدانية المزمعة. وتباطأت كثيرا بسبب هذا الوضع وتيرة التقدم المحرز في إنجاز هذه العملية. وتمكنت اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود، التي عقدت اجتماعا استثنائيا في ياوندي في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ لاستعراض خطة العمل في ضوء تدهور الأحوال الأمنية، من إجراء التعديلات اللازمة للتمكين من إنجاز عقود تعليم الحدود الجارية.

١٧٨ - وفيما يتعلق بتعيين الحدود البرية، فقد جرى بناء ٢٨٩ عمودا بموارد خارجة عن الميزانية في النصف الأول من عام ٢٠١٤، إضافة إلى ٣٧٨ عمودا بناها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٠. في الوقت نفسه، وافقت الكامبيرون ونيجيريا على إنشاء لجنة لصياغة المحضر الحرفي الذي ستنتهي به عملية تعليم الحدود. ولمكتب المستشار القانوني للمنظمة ارتباط وثيق بصياغة المحضر الحرفي، الذي سترفق به، ضمن جملة أمور، القائمة الكاملة بنقاط الحدود المتفق عليها خلال التقييم الميداني و ١٤٠ خريطة نهائية بمقياس رسم ١: ٥٠ ٠٠٠، وثلاث خرائط بمقياس رسم ١: ٥٠٠ ٠٠٠، وخريطة واحدة بمقياس رسم ١: ١ ٥٠٠ ٠٠٠ يقوم بإنتاجها قسم رسم الخرائط. ولإنتاج الخرائط بمقياس رسم ١: ٥٠ ٠٠٠، جرى التصحيح الأورثوغرافي (التعامدي) لـ ٤٨ صورة ساتلية بشكل كامل.

١٧٩ - ووضعت اللجنة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة الكامبيرون، أربعة مشاريع قصيرة الأجل في منطقة بحيرة تشاد وشبه جزيرة باكاسي في أعقاب إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات في مجال الأمن الغذائي، بما في ذلك إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب وبناء القدرات اللازمة لإيجاد فرص العمل والطاقة الخضراء. واستعرض فريق الأمم المتحدة القطري المشاريع التي وقع عليها الاختيار في الكامبيرون وتحقق من صحتها في آذار/مارس ٢٠١٤، وينتظر حاليا موافقة حكومة الكامبيرون عليها رسميا. ومن المزمع الاضطلاع بمشاريع مماثلة للسكان المتضررين في نيجيريا. وقد أجرى فريق الأمم المتحدة القطري في نيجيريا تقييما للتكاليف المقدرة للمشاريع المختارة ووافق عليها في تموز/يوليه ٢٠١٤ وبدأ تنفيذ هذه المشاريع.

## افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٥

١٨٠ - ستواصل اللجنة تيسير التعاون بين الطرفين على القيام بما يلي: (أ) إتمام التقييم الميداني من أجل تحديد ما تبقى من نقاط الحدود (٢٠١٥)؛ (ب) تسوية الخلافات على تعليم الحدود التي تم تأجيلها بسبب الاختلاف في تفسير القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية، والشواغل الأمنية المحلية أو صعوبة الوصول بسبب وعورة التضاريس (٢٠١٥)؛ (ج) بناء ما يقرب من ٧٠٠ عمود مما تبقى من الأعمدة الحدودية (٢٠١٤-٢٠١٦)؛ (د) تقديم الدعم لوضع برامج تهدف إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين السكان في المناطق التي تضررت من تعليم الحدود (٢٠١٥-٢٠١٦)؛ (هـ) إعداد الخرائط النهائية وبيان الحدود عقب التوصل إلى تسوية بشأن المناطق الخلافية المتبقية والمناطق التي أرجئ تعليم حدودها (٢٠١٥-٢٠١٦).

١٨١ - وستزداد الأنشطة العامة للجنة إلى حد كبير بتنفيذ المشروع المتعلق بالمرحلة النهائية من رسم خرائط الحدود بين الكاميرون ونيجيريا وبناء الأعمدة الحدودية الذي بدأ في عام ٢٠١٣.

١٨٢ - وستركز اللجنة أيضا على مساعدة الطرفين على تعبئة أموال إضافية لاستكمال أعمال تعليم الحدود إلى جانب مشاريع بناء الثقة.

١٨٣ - بالإضافة إلى الفريق الحالي، ستظل الحاجة قائمة إلى الخبرة التقنية والقانونية المستقلة من أجل المساعدة على وضع صيغة توافقية للتوصل إلى تسوية بشأن المناطق الخلافية المتبقية، التي تنطوي على معالم جغرافية، مثل المنارات والأتار والطرق والقرى. وعلاوة على ذلك، ستطلب الإدارة الفعالة للمهام التقنية والإدارية المتصلة باستئناف العمل في نصب الأعمدة الحدودية توفر الخبرات الفنية في مجال الهندسة إلى جانب القدرات الإدارية المتاحة.

١٨٤ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء للجنة.

## الجدول ١٤

## الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا بطريقة منظمة وسلمية

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

(أ) إحراز تقدم نحو الانتهاء من تعليم الحدود (أ) '١' زيادة عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة البرية، وإبرام اتفاق تعاون بشأن مسائل الحدود ويحضرها كل من الكاميرون ونيجيريا لمناقشة مسائل تعليم الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا



## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٢

تقديرات عام ٢٠١٤: ٣

الهدف لعام ٢٠١٥: ٣

٢' زيادة النسبة المئوية للحدود البرية التي تم بشأنها التوصل إلى اتفاق على تحديد مواقع نصب الأعمدة بين الكاميرون ونيجيريا

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٩٢ في المائة (١٤٩٧ كيلومترا)

تقديرات عام ٢٠١٤: ٩٥ في المائة (٢٠٠٠ كيلومتر)

الهدف لعام ٢٠١٥: ٩٨ في المائة (٢٠٥٨ كيلومترا)

٣' ازدياد معدل تنفيذ عقود تعليم الحدود المتصلة بالحدود البرية (بصورة تدريجية)

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٥٨ في المائة

تقديرات عام ٢٠١٤: ٦٥ في المائة

الهدف لعام ٢٠١٥: ٨٠ في المائة

٤' التزام الكاميرون ونيجيريا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١١ بشأن حدودهما البحرية

## مقاييس الأداء

الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: عدم نقض الاتفاق

تقديرات عام ٢٠١٤: عدم نقض الاتفاق

الهدف لعام ٢٠١٥: عدم نقض الاتفاق

## النواتج

- عقد اللجنة ثلاثة اجتماعات لمناقشة المسائل المتعلقة بالتنفيذ السلمي لقرارات محكمة العدل الدولية، بما في ذلك اعتماد تقارير التقييم الميداني وحل نقاط الخلاف الناشئة عن عمليات التقييم الميداني المشتركة والاتفاق على تدابير بناء الثقة بين السكان المتضررين في المناطق التي تأثرت بتعليم الحدود وإدارة أعمال نصب الأعمدة وترسيم الحدود
- عقد اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود اجتماعين استثنائيين، بمتوسط أسبوع واحد، لتنسيق عمل لجنة صياغة بيان الحدود والمصادقة على المرفق ١ من البيان
- عقد الفريق التقني المشترك ثلاثة اجتماعات استثنائية، كل اجتماع بمتوسط أسبوع، للاتفاق على الأسماء الطبوغرافية وعلى أعمال رسم الخرائط النهائية
- إيفاد بعثتين مشتركين للتقييم الميداني بمتوسط ثلاثة أسابيع على طول الحدود البرية للاتفاق مع الطرفين على مواقع الأعمدة الحدودية في المناطق المتخطة والخلافية، والتقارير المرحلية عن اعتماد الطرفين لتعليم الحدود
- عقد اجتماعين استشاريين قانونيين وتقنيين مع الطرفين لتيسير تسوية مسألة المناطق الخلافية في أعقاب التقييم الميداني المشترك، واعتماد الطرفين المقترحات المقدمة للتوصل إلى تسوية بشأن المناطق المتنازع عليها
- إيفاد بعثة ميدانية لمدة ٢٥ أسبوعاً في المتوسط تقوم بالإشراف الإداري والتقني والرقابة على العمل الذي يضطلع به المقاولون الذين ينفذون عقود تعليم الحدود في بانكي - أمشيد ودوروفي والقطعة ٣ والقطعة ٤
- عقد ثلاثة اجتماعات مع الجهات المانحة بشأن التمويل المطلوب من خارج الميزانية لما تبقى من أعمال في عملية تعليم الحدود ومبادرات بناء الثقة
- عقد اجتماعين للجنة التوجيهية للمشروع وفريق الرصد التقني بشأن أنشطة نصب الأعمدة الحدودية، في ياوندي وأبوجا
- تنظيم حملة إعلامية بشأن ما حققته اللجنة في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء الثقة، وإصدار مواد إعلامية عن عملية تعليم الحدود، بما في ذلك إنتاج فيلم وثائقي
- إيفاد اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود بعثة ميدانية بمتوسط ثلاثة أسابيع على طول الحدود البرية لحل مسألة المناطق الخلافية وتقييم التقدم المحرز في أعمال تعليم الحدود
- إصدار ١٤٠ خريطة بمقياس رسم ١: ٥٠ ٠٠٠ (للحدود البرية) وخريطتين بمقياس رسم ١: ٥٠ ٠٠٠ (للحدود البحرية) و ٣ خرائط بمقياس رسم ١: ٥٠٠ ٠٠٠ وخريطة بمقياس رسم ١: ١ ٥٠٠ ٠٠٠ (للحدود بأكملها) تصور الحدود بين الكاميرون ونيجيريا
- إيفاد أربع بعثات تقنية للتحقق من البيانات الميدانية للخرائط النهائية والتصديق على صحة الخرائط
- إصدار بيان للحدود يصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا
- قيام اللجنة بزيارة ميدانية إلى منطقة الحدود

- إيفاد بعثة إلى بنجamina للاجتماع بلجنة حوض بحيرة تشاد من أجل جمع الوثائق اللازمة لمشروع وضع الخرائط النهائية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق (ب)	١' المحافظة على عدد زيارات المراقبين المدنيين بمشاركة الكامبيرون ونيجيريا إلى منطقة الحدود البرية ومنطقة بحيرة تشاد للتأكد من احترام حقوق السكان المتضررين
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٢
	تقديرات عام ٢٠١٤: ٣
	الهدف لعام ٢٠١٥: ٣
	٢' عدد الحوادث على الحدود ووجود القوات بشكل غير قانوني بعد الانسحاب وعمليات نقل السلطة
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٤: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٥: صفر
	٣' عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة المتابعة بمشاركة الكامبيرون ونيجيريا
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٣ اجتماعات
	تقديرات عام ٢٠١٤: صفر (لا لزوم للاجتماعات)
	الهدف لعام ٢٠١٥: صفر (لا لزوم للاجتماعات)

## النواتج

- إيفاد ثلاث بعثات ميدانية من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد احترام حقوق السكان المتضررين ورفاههم مع التركيز بوجه خاص على المجموعات الضعيفة، بمن فيهم النساء والشباب
- عقد اجتماعين استشاريين بشأن صياغة وتنفيذ المبادرات الوطنية الإنمائية والبيئية في المناطق الحدودية
- تقديم ثلاثة تقارير من إعداد المراقبين المدنيين في أعقاب زيارتهم إلى منطقة الحدود البرية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' عدد الانتهاكات المبلغ عنها في منطقة بحيرة تشاد المتضررين وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية وتنشيط لجنة حوض بحيرة تشاد	(ج) إحراز تقدم نحو احترام حقوق السكان المتضررين وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية وتنشيط لجنة حوض بحيرة تشاد
مقاييس الأداء	
الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر	
تقديرات عام ٢٠١٤: صفر	
الهدف لعام ٢٠١٥: صفر	
'٢' المحافظة على تقدم الدعم لمشاريع التنمية المجتمعية في الكاميرون ونيجيريا	
مقاييس الأداء	
الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٤ مشاريع	
تقديرات عام ٢٠١٤: ٤ مشاريع	
الهدف لعام ٢٠١٥: ٤ مشاريع	
'٣' المحافظة على عدد المبادرات المضطلع بها بمشاركة الكاميرون ونيجيريا بهدف تعبئة الموارد من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة	
مقاييس الأداء	
الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: ٤	
تقديرات عام ٢٠١٤: ٤	
الهدف لعام ٢٠١٥: ٤	

## النواتج

- إجراء أربع دراسات جدوى بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات المانحة بعد التقييم المشترك للاحتياجات لأغراض تعبئة التمويل
- تنفيذ مشروعين سريعين الأثر (كلاهما في نيجيريا) في مجالي الصحة (تزويد المراكز الصحية المحلية بالتجهيزات) والأمن الغذائي (الثروة الحيوانية الزراعية وأنشطة الصيد) من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود وتشجيعهم على قبول المهام الموكلة إلى البعثة
- تنفيذ أربعة مشاريع على أساس دراسات الجدوى لمعالجة مسألة رفاه السكان المتضررين في مجالات الأمن الغذائي والائتمان البالغ الصغر والمياه الصالحة للشرب وبناء القدرات لإيجاد فرص العمل ومد شبكة الكهرباء إلى المجتمعات المحلية، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب وانتهاكات حقوق الإنسان
- القيام بأربع مبادرات لتعبئة الموارد بالاشتراك مع حكومتي الكاميرون ونيجيريا والبنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين لتشجيع التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- إيفاد بعثتين ميدانيتين لتوعية السكان في المناطق المتأثرة بأعمال تعليم الحدود
- قيام لجنة حوض بحيرة تشاد ببعثتين لتقديم المساعدة على تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا
- قيام خبراء الأمم المتحدة الاستشاريين، عقب زيارتهم الميدانية، بتقديم ثلاثة تقارير إلى الطرفين عن البيئة والصحة والأمن الغذائي

الإنتاجات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز التعاون في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات عن طريق الإدارة الجيدة لخطوط الحدود من خلال الدروس المستفادة من تجربة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	(د) تنظيم اجتماع إقليمي مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى بشأن المسائل المتصلة بتسوية المنازعات الحدودية
	مقاييس الأداء
	الإنجاز الفعلي لعام ٢٠١٣: اجتماع واحد
	تقديرات عام ٢٠١٤: اجتماع واحد
	الهدف لعام ٢٠١٥: اجتماع واحد

## النواتج

- تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود من أجل تبادل الدروس المستفادة والإبلاغ عن آخر المستجدات في التقدم المحرز في إنجاز عملية تعليم الحدود التي تضطلع بها اللجنة بوصفها آلية لمنع نشوب النزاعات
- تقديم إرشادات بشأن تعيين الحدود (التسوية القانونية والمتطلبات الجيوديسية وتقديرات التكلفة والتوصيات الخاصة بأعمال تعليم الحدود) إلى المسؤولين في حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
- إصدار ورقتين عن القضايا القانونية والتقنية المتصلة ببيان الحدود وإعداد الخرائط النهائية

## العوامل الخارجية

١٨٥ - من المتوقع أن يتحقق الهدف شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وخطة العمل التي اعتمدها اللجنة؛ وأن تتحسن الظروف الأمنية؛ وأن تتوفر الموارد من خارج الميزانية لنصب الأعمدة الحدودية، وأن يقدم الدعم لمبادرات بناء الثقة.

## الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

## الجدول ١٥

## الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٥			الفارق
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	الكلي	الاحتياجات لعام ٢٠١٥	غير المتكررة
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٩٣,٢	٩٦,٢	(٣,٠)	١٠٩,٣	١١٢,٣	-
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٩٨٥,٨	١ ٨٤٧,٠	١٣٨,٨	١ ٧٨٩,٠	١ ٦٥٠,٢	-
التكاليف التشغيلية	٣ ٦٩٢,٣	٣ ٦٥٣,٠	٣٩,٣	٣ ٢١٤,٥	٣ ١٧٥,٢	٣٥,٠
المجموع	٥ ٧٧١,٣	٥ ٥٩٦,٢	١٧٥,١	٥ ١١٢,٨	٤ ٩٣٧,٧	٣٥,٠

(أ) الاحتياجات الصافية بعد احتساب قصور أو تجاوز الإنفاق المقدرين لعام ٢٠١٤.

الجدول ١٦  
الوظائف

الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون												
	الخدمة		مجموع الموظفين	المتطوعون											
	الميدانية/ فئة الخدمات العامة	الموظفون													
أع	أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	الأمن	الخدمات العامة	الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤	-	-	-	٣	٦	-	-	٩	١	-	١٠	-	٢	-	١٢
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥	-	-	-	٣	٦	-	-	٩	١	-	١٠	-	٢	-	١٢
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١٨٦ - يعزى أساساً صافي الرصيد الحر لعام ٢٠١٤ إلى تأخر استقدام كبير المستشارين القانونيين وموظف الشؤون السياسية والمراقبين المدنيين، وكذلك إلى انخفاض عدد بعثات التقييم الميداني عما كان مقرراً بسبب الشواغل الأمنية في مناطق الحدود المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا، تقابله جزئياً تكاليف التجديد المتعلق بنقل المكتب إلى مبنى جديد، واستبدال ثلاث مركبات للتشغيل الثقيل، واقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات للاستخدام في مشروع رسم الخرائط النهائي، واستبدال ١٠ حواسيب محمولة خاصة بالمراقبين المدنيين العاملين في ياوندي وكالابار.

١٨٧ - وتقدر الاحتياجات لعام ٢٠١٥ بمبلغ ٨٠٠ ١١٢ ٥ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتشمل بدل الإقامة المقرر للبعثة وبدل الملابس والسفر لغرض التناوب لمستشار عسكري واحد (٣٠٠ ١٠٩ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين لملاك الموظفين المؤلف من ١٠ وظائف دولية (٣ ف-٥ و ٦ ف-٤) ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتين من الرتبة المحلية (٧٨٩ ٠٠٠ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى التي تشمل خدمات الاستشاريين (٩٤٥ ٩٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٤٩٣ ٤٠٠ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٣٢٢ ٠٠٠ دولار)، والنقل البري (٥٨ ٧٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٣٠٣ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٢٤١ ٢٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (١٢٦ ٦٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٢٣ ٧٠٠ دولار).

١٨٨ - وفي عام ٢٠١٥، لن يطرأ أي تغيير على عدد ورتب الوظائف المقترحة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

١٨٩ - وانخفاض الاحتياجات لعام ٢٠١٥، مقارنةً بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤، يعزى في المقام الأول إلى تطبيق عامل شواغر أعلى نسبته ١٥ في المائة على عام ٢٠١٥ استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي لعام ٢٠١٤ البالغ ١٨,٥ في المائة، مقارنةً بنسبة ٥ في المائة طُبقت على عام ٢٠١٤؛ وإلى حدوث نقصان في بند التكاليف التشغيلية نتيجة لأثر التغيير في ترتيب تقاسم التكاليف المتعلقة بالعمليات الجوية باستخدام طائرة ثابتة الجناحين فيما بين اللجنة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، وذلك في إطار استراتيجية التعاون الإقليمي وتقاسم الموارد اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. أما بالنسبة لعام ٢٠١٥، فستكون نسبة تقاسم تلك التكاليف ١٠:٢٠:٦٥:٥، على التوالي، فيما بين اللجنة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والمكتب المتكامل، ومكتب المبعوث الخاص، مع مراعاة النمط المتوقع لاستخدام هذه الأطراف الطائرة المذكورة. وكان ترتيب تقاسم التكاليف المعمول به في عام ٢٠١٤ يستند إلى تقاسم التكاليف بنسبة ٢٥:٦٥:١٠، على التوالي، بين اللجنة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما يعزى نقصان الاحتياجات إلى انخفاض عدد الزيارات الميدانية ومدة الخدمات الاستشارية وانخفاض المبلغ المخصص لبند السفر في مهام رسمية بسبب انخفاض عدد البعثات المتعلقة بتدابير بناء الثقة.

#### الموارد الخارجة عن الميزانية

١٩٠ - تولّى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة مشروع نصب الأعمدة الحدودية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، مستعيناً بموارد خارجة عن الميزانية مقدمة من الكاميرون ونيجيريا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٠، شيد المكتب ما مجموعه ٣٧٨ عموداً حدودياً. وفي الدورة السابعة والعشرين للجنة (التي عُقدت في ياوندي يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١)، أعربت الكاميرون ونيجيريا عن قلقهما إزاء تكلفة أعمال نصب الأعمدة الحدودية وطالبا بإنهاء العقد المبرم مع مكتب خدمات المشاريع. وقد أنشئ في أواخر عام ٢٠١٣ هيكل إدارة جديد يتيح للكاميرون ونيجيريا قدراً أكبر من امتلاك زمام ما تبقى من أعمال تعليم الحدود، وشيّد حتى الآن ٢٨٩ عموداً حدودياً يليه تشييد ٤٠ عموداً إضافياً بحلول نهاية عام ٢٠١٤.



١٩١ - وسيُتوقف إنجاز جميع المهام المتعلقة بتعليم الحدود على الظروف الأمنية واستمرار الدعم المؤسسي من الحكومتين وتلقي تمويل جديد من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويلزم تقديم تبرعات إضافية لإتمام العمل. ومن المقرر عقد اجتماعات مع الجهات المانحة بهدف التفاوض على التزامات جديدة تتعلق سواء بمواصلة أعمال تعليم الحدود البرية أو بتنفيذ مبادرات بناء الثقة. ولإنجاز تشييد الأعمدة الحدودية المتبقية البالغ عددها ٦٠٠ عمود، ستحتاج اللجنة إلى تعبئة موارد إضافية تقدر بحوالي ٥ ملايين دولار. ويُتوقع توفير ما قُدِّر بمبلغ ١ ٣٢٥ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٥.

١٩٢ - ولتنفيذ البرامج المشتركة على جانبي الحدود بين فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا دعماً للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود، يلزم توفير موارد إضافية تشمل تمويل المشاريع السريعة الأثر لتنفيذ مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمع المحلي في المناطق الواقعة على خط الحدود مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب. وسيُسمى رئيس اللجنة إلى الحصول على موارد خارجة عن الميزانية، بما في ذلك الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع بناء الثقة بما يتسق مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكل من البلدين بصيغته المنقحة. ويتطلب تمويل مشاريع مختارة في الكاميرون ونيجيريا لدعم السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود أن تقوم اللجنة بتعبئة موارد إضافية تبلغ حوالي ١٥ مليون دولار.

واو - بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي

(١٢ ٢٥٦ ٧٠٠ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١٩٣ - أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤) بطلب من حكومة بوروندي. وسيكون مقر البعثة في بوجومبورا لمتابعة مختلف مراحل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية وإعداد تقارير عنها وعن السياق العام الذي تجرى فيه الانتخابات. وقد تقرر أن تشرع البعثة في تنفيذ مهامها فور انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وأن تقدم تقاريرها عن طريق الأمين العام إلى مجلس الأمن قبل إجراء انتخابات عام ٢٠١٥ وأثناءها وبعدها.

١٩٤ - وواصلت بوروندي إحراز تقدم صوب توطيد دعائم السلام والاستقرار، إلا أن النتائج التي تحققت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لم تكن كلها إيجابية. فمن ناحية، كانت ثمة بوادر انفتاح سياسي: تمثلت في قيام الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٣ بدعوة زعماء

المعارضة في المنفى إلى العودة والمشاركة في الحوار السياسي. وفي عام ٢٠١٤، وضعت بوروندي أيضا الأسس لإجراء عملية انتخابية سلمية قائمة على المشاركة، بأن أقرت في حزيران/يونيه مدونة قواعد سلوك خاصة بالأحزاب السياسية والجهات الفاعلة والمرشحين المستقلين قبل انتخابات عام ٢٠١٥ وأثناءها وبعدها. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، صدر قانون جديد للانتخابات.

١٩٥ - ومن ناحية أخرى، حدث انكماش مثير للقلق في الحيز المتاح للعمل السياسي وفي روح التوافق التي حرّكت عملية توطيد دعائم السلام منذ التوقيع على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي في عام ٢٠٠٠. ولا يزال انعدام الثقة الذي نشأ منذ الانتخابات العامة التي أُجريت في عام ٢٠١٠ يوجج التوترات بين الحزب الحاكم والمعارضة السياسية. ويواصل النشاط من المعارضة ومن المجتمع المدني التحذير من تضائل الحيز المتاح للعمل السياسي. وقد أدى ذلك إلى تطرّف مواقف الجانبيين، حيث استغلت الحكومة في بعض الأحيان هيمنتها على البرلمان لسن قوانين ترمي إلى تقليص الحريات السياسية والمدنية واتخذت المعارضة خطوات للدخول في مواجهة مع الحكومة. وما لم يُعالج هذا الوضع الذي يتعارض مع روح اتفاق أروشا، فقد يشكل تهديدا لمسار التحول الديمقراطي في البلد في خضم التحضيرات الجارية لانتخابات عام ٢٠١٥.

١٩٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجدول الزمني للانتخابات كما يلي: (أ) انتخاب أعضاء مجالس الكوميونات وأعضاء الجمعية الوطنية في أيار/مايو ٢٠١٥؛ و (ب) الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، مع إجراء الجولة الثانية، إذا اقتضى الأمر، في تموز/يوليه ٢٠١٥؛ و (ج) إجراء انتخابات مجلس الشيوخ غير المباشرة في تموز/يوليه عام ٢٠١٥؛ و (د) انتخابات أعضاء مجالس الروابي ومجالس الأحياء في آب/أغسطس ٢٠١٥. ومن المقرر أن تبدأ عملية تسجيل الناخبين لهذه الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٩٧ - وستوفّر البعثة، عن طريق عملية مراقبتها للانتخابات، الدعم للعملية الديمقراطية في البلد، وستشجع على إجراء حوار شامل وعريض القاعدة بين الأطراف السياسية البوروندية المعنية من أجل إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية يشارك فيها الجميع في أجواء سلمية في عام ٢٠١٥.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٩٨ - ستعمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي بمعزل عن منسق الأمم المتحدة المقيم في بوروندي ولكن بالتعاون معه، ومع الكيانات المعنية التابعة لفريق

الأمم المتحدة القطري. وحيشما اختلفت ولاية البعثة وأنشطتها عن ولاية وأنشطة برنامج الأمم المتحدة المتواصل لتقديم المساعدة الانتخابية التقنية في بوروندي، فإن البعثة ستقيم اتصالات منتظمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ما فتئ يوفر دعماً تقنيا وماليا يتعلق بالانتخابات منذ عام ٢٠١٠ وعملات انتخابية سابقة أخرى مع التركيز على تعزيز قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وسيواصل البرنامج الإنمائي توفير هذا الدعم لمشروع المساعدة الانتخابية المتواصل حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٩٩ - وستنسق البعثة أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عند الاقتضاء، بشأن المشاريع الجارية ذات الصلة بالموضوع التي بمولها صندوق بناء السلام فيما يتعلق بالحوار الوطني وحقوق الإنسان. فقد أقرّ مكتب دعم بناء السلام في شباط/فبراير ٢٠١٤ تخصيص اعتماد ثالث من صندوق بناء السلام وفّر تمويلاً بمبلغ ١١ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. وفي ضوء رحيل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، سيواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم في مجالي الحوار الوطني وحقوق الإنسان. وستعمل البعثة عن كثب أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٢٠٠ - وستتعاون بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية على نحو وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحكم الروابط العديدة القائمة بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك منطقة كيفو الجنوبية، وبالنظر إلى أن بعثة تحقيق الاستقرار تستخدم بوجومبورا لأغراض تناوب القوات. وسيجري تبادل المعلومات بانتظام على مستوى كبار الموظفين مع المكتب دون الإقليمي لبعثة تحقيق الاستقرار الكائن في أوفيرا المناقشة ديناميكية الحركة عبر الحدود التي قد تؤثر على البعثتين. كما ستتعاون بعثة المراقبة الانتخابية تعاوناً وثيقاً مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وستوفّر الدعم للأنشطة المتصلة ببوروندي، حسب الاقتضاء.

٢٠١ - وستواصل البعثة الاستعانة بآليات التنسيق القائمة في مجال الانتخابات مثل لجنة الحوار الاستراتيجي، التي يرأسها معاً كل من الممثل الخاص للأمين العام وعميد السفراء، ولجنة التنسيق التقني. وستقيم البعثة أيضاً علاقات اتصال مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الانتخابية في بوروندي. ومن المحتمل أن تواصل بضع منظمات دولية غير حكومية مثل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ومؤسسة البحث عن أرضية مشتركة، تقديم دعمها لانتخابات عام ٢٠١٥، ولا سيما عن طريق البرامج الخاصة التي تلي احتياجات مختلف أصحاب المصلحة في مجال بناء القدرات.

٢٠٢ - وعلى غرار الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠١٠، من المتوقع أن تُوفد عدة منظمات إقليمية ودون إقليمية بصفتها مراقبة لانتخابات عام ٢٠١٥. وستسعى البعثة إلى العمل عن كثب مع المراقبين الوطنيين والدوليين الآخرين، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

#### افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٥

٢٠٣ - تستند افتراضات التخطيط الشامل لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي إلى العوامل التالية: (أ) أن تظل الحالة الأمنية في جميع أنحاء بوروندي مستقرة، وأن يستمر انخفاض الهجمات عبر الحدود؛ و (ب) ألا تزداد التباينات زيادة حادة وأن تظل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مستقرة عن طريق الاستمرار في تقديم المساعدات الإنمائية؛ و (ج) أن تساهم الجهات المانحة بالأموال اللازمة لتنظيم انتخابات عام ٢٠١٥؛ و (د) أن تبذل البعثة جهوداً لاحتواء التكاليف واستغلال الفرص المتاحة لمبادرات زيادة الكفاءة وتقاسم التكاليف.

٢٠٤ - وستقوم البعثة بتنفيذ ترتيبات لتقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تجميع الموارد وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف، ولا سيما فيما يتعلق بالخدمات الطبية.

٢٠٥ - وسيكون مقر البعثة في بوجومبورا في المباني السابقة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وستكون لها مكاتب ميدانية في أربعة مراكز محورية إقليمية هي: بوجومبورا (في مكان واحد مع مقر البعثة)، وماكامبا (في مكان واحد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وغيتيغا، ونبغوزي.

٢٠٦ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، ينبغي أن تضطلع البعثة بمهامها في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وستُسَلَّم جميع مسؤوليات مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

٢٠٧ - ولن يكون ثمة أي برنامج يتعلق بتحسين الهياكل الأساسية. وسيكون لوجود البعثة نفس النطاق الجغرافي الذي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي بحيث ستستمر العمليات على نحو سلس اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وستستفيد البعثة من القدرات القائمة التي أنشأها المكتب الذي تنتهي ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٠٨ - وستستمر عملية التصفية طيلة عام ٢٠١٥ وستكون مهمة فرعية من مهام عنصر الدعم بالبعثة بالاشتراك مع مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي. وسيتم استيعاب الموارد الإضافية الخاصة بتصفية البعثة، إن وُجدت، في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تنتهي عملية التصفية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عقب انتهاء مهمة مراقبة الانتخابات.

٢٠٩ - ويرد أدناه بيان للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

#### الجدول ١٧

#### الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية في أجواء سلمية يشارك فيها الجميع في بوروندي.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز ثقة الأطراف المعنية والجمهور في العملية (أ)	١' استمرار التوافق في الآراء بين الجهات المعنية الوطنية على قواعد السباق الانتخابي (ولا سيما الإطار القانوني وخريطة الطريق صوب انتخابات عام ٢٠١٥) ثم تنفيذها بفعالية
	مقاييس الأداء
	عدد ما يجري بين رئيس البعثة والجهات المعنية بالانتخابات (ممثلًا أساسًا في الأحزاب والمرشحين واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة) من مشاورات ترمي إلى بناء توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية لدى نشوئها ومتابعة التنفيذ
	الهدف لعام ٢٠١٥: ١٠ مشاورات
	٢' استمرار إسهام الشركاء الدوليين في دعم العملية الانتخابية

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

## مقاييس الأداء

عدد اجتماعات التنسيق التي تعقدها البعثة مع الشركاء الدوليين والإقليميين (الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية) لمناقشة الحالة ورسم طريق المضي قدما

الهدف لعام ٢٠١٥: ١٢ اجتماعا

٣' النسبة المئوية لمراكز الاقتراع التي يزورها مراقبو الأمم المتحدة خلال عملية الاقتراع في شتى أنحاء البلد لمراقبة مختلف مراحل العملية الانتخابية وفقا للممارسات الموحدة في مجال المراقبة

## مقاييس الأداء

النسبة المئوية المستهدفة لعام ٢٠١٥: ٥ في المائة يوم الاقتراع لكل جولة انتخابية

(ب) تعزيز حقوق الإنسان ذات الصلة بالانتخابات (ب) ١' ضمان المشاركة الفعالة للناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين، ولا سيما النساء، وسيادة القانون

وحقوقهم، بما في ذلك التسجيل وحرية التجمعات وتنظيم الحملات، وكذلك فرص الوصول إلى وسائط الإعلام وفقا للإطار القانوني الانتخابي

## مقاييس الأداء

عدد الاجتماعات التي تُعقد مع المؤسسات الوطنية والجهات المعنية لمناقشة مشاركتها والتصدي للأخطار المحتمل أن تهدد الحقوق السالفة الذكر

الهدف لعام ٢٠١٥: ٢٠ اجتماعا

٢' تصحيح الأخطاء والممارسات الضعيفة المحتمل أن تشوب العملية الانتخابية

## مقاييس الأداء

عدد آراء الخبراء بشأن العملية الانتخابية والتوصيات المقدمة إلى الجهات المعنية الوطنية بشأن إدخال تحسينات وتغييرات على قانون الانتخابات وممارستها وإجرائها، حسب الاقتضاء

المهدف لعام ٢٠١٥: ١٠ آراء وتوصيات

(ج) تيسير تسوية النزاعات المتصلة بالانتخابات (ج) خلو العمليات الانتخابية من حوادث عنف واسعة النطاق وقبول معظم المرشحين للنتائج

## مقاييس الأداء

النسبة المئوية لقضايا المنازعات الانتخابية المعالجة بالطرق القانونية وعدم نشوب حوادث عنف واسعة النطاق ذات صلة بالانتخابات

النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٥: ١٠٠ في المائة

## النواتج

- العمل أسبوعياً مع المسؤولين الحكوميين، والأحزاب السياسية، وهيئات المجتمع المدني، والشباب، ووسائل الإعلام، وسائر هيئات المراقبة الانتخابية، ومقدمي المساعدة الانتخابية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وممثلي السلك الدبلوماسي، من أجل جمع المعلومات وتبادل الأفكار ومعالجة الشواغل المتعلقة ببيئة الانتخابات والعملية الانتخابية
- إيفاد ٣٤ من مراقبي الانتخابات إلى جميع أنحاء البلد لرصد العملية الانتخابية
- تقديم ٦ من تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن لإطلاعه على التطورات الانتخابية في بوروندي
- القيام بعد الانتخابات بتقديم توصيات عن كل عملية من العمليات الانتخابية إلى السلطات والجهات المعنية بشأن سبل تحسين العملية في المستقبل

## العوامل الخارجية

٢١٠ - من المتوقع أن تحقق البعثة أهدافها وإنجازاتها المتوقعة بافتراض ما يلي: (أ) أن تظل الحكومة والجهات السياسية المعنية ملتزمة بإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥ وفقاً للجدول الزمني المقرر والتزاماتها الدولية والإقليمية والوطنية؛ و (ب) أن يستقر في نظر السكان

والأحزاب السياسية أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لجنةً مستقلة ذات مصداقية ومشروعية وأن تسعى اللجنة جاهدة إلى أن تكون كذلك؛ و (ج) أن تتقيد الأحزاب السياسية بالقواعد المنظمة للحملات الانتخابية وأن تعالج أي شكاوى بالطرق القانونية؛ و (د) أن تكون البيئة مواتية لقيام مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة بالسفر إلى جميع أنحاء البلد قبل إجراء الانتخابات وأثناءها وبعدها دون أي قيود وإخطار سابق، وأن تُتاح لهم سبل الوصول إلى جميع مراكز الاقتراع واللجان الانتخابية ومراكز فرز الأصوات وإحصائها والمباني الأخرى ذات الصلة في جميع أنحاء البلد؛ و (هـ) أن تستمر الجهات الفاعلة الدولية في تقديم الدعم السياسي والمالي اللازم إلى بوروندي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٨

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٥		الفرق	
	الاعتمادات المقدرة	النفقات المقدرة	الفرق	الكلية	الصافية <sup>(١)</sup>	غير المتكررة (٢٠١٥) - (٢٠١٤)
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	-	-	-	-	-	-
تكاليف الموظفين المدنيين	-	-	-	٨ ١٠٠,٩	٨ ١٠٠,٩	-
التكاليف التشغيلية	-	-	-	٤ ١٥٥,٨	٤ ١٥٥,٨	-
المجموع	-	-	-	١٢ ٢٥٦,٧	١٢ ٢٥٦,٧	-

(أ) الاحتياجات الصافية بعد احتساب قصور أو تجاوز الإنفاق المقدرين لعام ٢٠١٤.



الجدول ١٩  
الوظائف

الفئة الفنية																فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها				الموظفون الوطنيون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
الخدمة																الميدانية/ فئة				مجموع الموظفين		متطوعو الأمم المتحدة		المجموع																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
أع																مد-٢				مد-١				ف-٥				ف-٤				ف-٣				ف-٢				الفرعي				الأمن				الخدمات العامة				الموظفين الدوليين				القيسون الوطنيون				الرتبة المحلية				الأهم				المجموع																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
وَأَع																أع				مد-٢				مد-١				ف-٥				ف-٤				ف-٣				ف-٢				الفرعي				الأمن				الخدمات العامة				الموظفين الدوليين				القيسون الوطنيون				الرتبة المحلية				الأهم				المجموع																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
الوظائف المعتمدة																لعام ٢٠١٤				الوظائف المقترحة				لعام ٢٠١٥				التغير																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																											
٢٠١٤																٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥				٢٠١٥							

(أ) يُعيّن وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس فترة العمل الفعلي.

٢١١ - تبلغ احتياجات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما قدره ١٢ ٢٥٦ ٧٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي المرتبات، والتكاليف العامة للموظفين والبدلات المخصصة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة (٩٠٠ ١٠٠ ٨ دولار)، والاستشاريين (٨٠٠ ١٢١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٢٠٠١ دولار)، والنقل البري (٢٤٩ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ٦٣٨ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٢٨٩ دولار)، والخدمات الطبية (٨٠٠ ١٤٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٢٠٩ دولار).

٢١٢ - ويرد في الفقرات التالية بيان مفصل لعدد ورتب الوظائف المقترحة لبعثة المراقبة الانتخابية لعام ٢٠١٥.

٢١٣ - سيكون مكتب رئيس البعثة مؤلفاً من المبعوث الخاص/رئيس البعثة (برتبة وكيل أمين عام)، ونائب رئيس البعثة (مد-٢) ومدير الديوان (مد-١) وكبير موظفين لشؤون الانتخابات (ف-٥) وموظف لشؤون الانتخابات (ف-٤) وموظف إعلام/متحدث رسمي (ف-٤) ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية).

٢١٤ - وستكون وحدة الرصد والإبلاغ مؤلفة من كبير موظفين لشؤون الانتخابات (ف-٥) وستة موظفين لشؤون الانتخابات (خمسة موظفين منهم برتبة ف-٤ وموظف برتبة ف-٣) ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) وستة موظفين فنيين وطنيين متخصصين في مجالات مختلفة.

٢١٥ - وستكون وحدة التنسيق الميداني، الكائنة في بوجومبورا، مؤلفة من موظفين لشؤون الانتخابات (برتبتي ف-٤ و ف-٣) وموظف لشؤون التنسيق الميداني (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين). وستتألف المكاتب الإقليمية الأربعة مما مجموعه تسعة أفرقة، ثلاثة أفرقة منها في بوجومبورا وفريقان في كل من غيتيغا وماكامبا ونغوزي. وفي كل مكتب من المكاتب الإقليمية الأربعة، سيعمل موظف لشؤون الانتخابات برتبة ف-٤ رئيساً للمكتب الإقليمي ورئيساً لأحد الأفرقة. أما الفريق الآخر فسيتمولى قيادته موظف لشؤون الانتخابات برتبة ف-٣ ويدعمه مستشار لشؤون الانتخابات (من فئة متطوعي الأمم المتحدة).

٢١٦ - وستتألف وحدة الأمن من ستة موظفي أمن (موظفان برتبة ف-٣ وأربعة من فئة الخدمة الميدانية). وسيكون موقع عمل موظف أمن واحد برتبة ف-٣ في كل من ماكامبا وغيتيغا. وسيوفر موظفو الأمن الأربعة من فئة الخدمة الميدانية الحماية المباشرة للمبعوث الخاص/رئيس البعثة.

٢١٧ - وستتألف عنصر الدعم من الإدارة، والخدمات التقنية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الطبية. وسيرأس عنصر الدعم موظف بلقب رئيس دعم البعثة (ف-٥) يساعده مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) وثلاثة من موظفي الدعم الإقليمي (من فئة الخدمة الميدانية) في كل من غيتيغا وماكامبا ونغوزي. وسيرأس الإدارة موظف الخدمات التقنية (ف-٤) يدعمه موظف للشؤون المالية (من فئة الخدمة الميدانية) وموظف للموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعد إداري (لشؤون الموارد البشرية) (من الرتبة المحلية)، ومساعد إداري (لشؤون المالية) (من الرتبة المحلية) ومساعد إداري (لشؤون المشتريات) (من الرتبة المحلية). وستكون الخدمات التقنية مؤلفة من موظف لوجستيات (ف-٣) وموظف مشتريات (من فئة الخدمة الميدانية) وموظف لإدارة الممتلكات (من فئة الخدمة الميدانية) وموظف تقني للشؤون الهندسية (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعد لشؤون اللوجستيات (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعدين لشؤون اللوجستيات متعددي المهام (من الرتبة المحلية) وأربعة سائقين (من الرتبة المحلية). وسيرأس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رئيس موظفي اتصالات (من فئة الخدمة الميدانية) يدعمه مساعدان لشؤون الاتصالات (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعدان لشؤون تكنولوجيا المعلومات (من فئة الخدمة

الميدانية) ومساعدان لشؤون الاتصالات (من الرتبة المحلية) ومساعدان لشؤون تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة المحلية). وسيرأس الخدمات الطبية طبيب (برتبة ف-٤) تدعمه ثلاث ممرضات (واحدة من فئة الخدمة الميدانية واثنان من الرتبة المحلية) وجراح (من فئة متطوعي الأمم المتحدة) وأخصائي تخدير (من فئة متطوعي الأمم المتحدة) وطبيب (موظف فني وطني) وتقني مختبرات (من الرتبة المحلية).

٢١٨ - وسيستفيد ملاك الموظفين من الدعم الذي توفره وظيفة في نيويورك لموظف للشؤون الانتخابية/السياسية (برتبة ف-٤) في شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية.

#### الموارد الخارجة عن الميزانية

٢١٩ - من غير المتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي في عام ٢٠١٥.

زاي - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٨ ٦٠٩ ٠٠٠ دولار)

#### الخلفية والولاية والهدف

٢٢٠ - اتسم الوضع السائد في جنوب لبنان بعد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي في أيار/مايو ٢٠٠٠ بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي وباحتمال استمرار النزاع بين إسرائيل ولبنان. وقد أنشأ الأمين العام مكتب ممثله الشخصي لجنوب لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٠ من أجل تقديم الدعم للجهود الدولية المبذولة للحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وسّع الأمين العام نطاق ولاية المكتب لتشمل تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة السياسية في لبنان، والإبقاء، في الوقت نفسه، على ولايته المتصلة بالحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان.

٢٢١ - وأدّى النزاع الذي اندلع بين لبنان وإسرائيل في تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى مواجهة لبنان لمزيد من التحديات السياسية والأمنية والإنمائية والاجتماعية والاقتصادية. وأثناء النزاع، عمل مكتب الممثل الشخصي بالتعاون الوثيق مع حكومة لبنان والأطراف السياسية المعنية والمجتمع الدولي من أجل وضع إطار سياسي لإنهاء القتال وتهيئة بيئة ما بعد النزاع على نحو يساعد على استمرار وقف القتال وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف. ولما كانت أنشطة الأمم المتحدة المتزايدة في لبنان منذ عام ٢٠٠٦ تتطلب مزيداً من التنسيق بين الجهات

الفاعلة في الأمم المتحدة، وسعياً إلى تعزيز قدرة المنظمة على تقديم دعم منسق وفعال في جميع مجالات خبرتها الواسعة، عيّن الأمين العام منسقا خاصا في عام ٢٠٠٧.

٢٢٢ - والمنسق الخاص هو كبير موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهو يتولى تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة لبنان والجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، بما يتماشى مع الأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان. ويقدم مكتب المنسق الخاص التوجيه السياسي لكل من الفريق القطري وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ويقيم علاقات عمل وثيقة معهما، وينشئ آليات منهجية تتيح إجراء مشاورات منتظمة وتبادل المعلومات وزيادة التكامل بين مختلف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. ويعمل المنسق الخاص أيضا ممثلا للأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأطراف السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان.

٢٢٣ - يضاف إلى ذلك أن المنسق الخاص، بوصفه أكبر محاور باسم الأمم المتحدة مع الحكومة والممثلين الدبلوماسيين للبلدان التي تدعم التنمية المالية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان، يؤدي بمساعدة نائبه دورا رئيسيا في الدعوة إلى استمرار المساعدة الدولية التي تقدمها الجهات المانحة إلى لبنان. أما نائب المنسق الخاص، وهو أيضا منسق الأمم المتحدة المقيم، فهو مسؤول عن تخطيط وتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في لبنان. ولم تكن اختصاصات نائب المنسق الخاص لشؤون لبنان، التي اشتركت في تحديدها إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتضمن في بادئ الأمر أحكاما تنصّ على اضطراره بمهام منسق للشؤون الإنسانية. غير أن حالة الطوارئ في الجمهورية العربية السورية وآثارها على لبنان، الذي أصبح يستضيف الآن عددا من اللاجئين بالنسبة لسكانه أكثر من أي بلد آخر في العالم، جعلت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يقوم، في عام ٢٠١٢، بتنشيط وظيفة منسق الشؤون الإنسانية وتعيين نائب المنسق الخاص منسقا للشؤون الإنسانية في لبنان. وفي عام ٢٠١٣، واستجابة لدعوة مجلس الأمن إلى تقديم دعم دولي منسق قوي إلى لبنان لمساعدته على مواصلة مواجهة التحديات الراهنة المتعددة التي تتهدد أمنه واستقراره (انظر S/PRST/2013/9)، أنشأ الأمين العام مجموعة الدعم الدولية للبنان بصفتها قاعدة للدعم السياسي وإبراز الحاجة إلى أن تقدم الجهات المانحة المساعدة في المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ومنذ ذلك الحين، تزايد دور مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان زيادة كبيرة، مما يعكس الحاجة إلى التصدي بفعالية لما يواجهه البلد نتيجة للتراع في الجمهورية العربية السورية من تحديات أمنية وإنسانية وذات صلة بتحقيق الاستقرار.

٢٢٤ - ولا تزال الحالة السياسية المضطربة في لبنان تتطلب من مكتب المنسق الخاص بالذات، ومن الأمم المتحدة عموماً، بذل مساعٍ حميدة وتقديم الدعم السياسي. ولا زال من الضروري جداً أن يستمر الوجود السياسي للأمم المتحدة من أجل دعم الجهود اللبنانية والدولية المبذولة لتسوية الخلافات السياسية بالطرق السلمية. وسيظل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تقدمه الأمم المتحدة ضرورياً أيضاً للعمل مع لبنان وإسرائيل والدول الرئيسية في المنطقة من أجل الحفاظ على حالة وقف القتال السائدة في جنوب لبنان، وتشجيع الانتقال نحو وقف دائم لإطلاق النار، والتوصل في نهاية المطاف إلى حل طويل الأمد يساعد على تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين في جنوب لبنان.

٢٢٥ - وقد أكد رئيس مجلس الأمن، في بيانه المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/PRST/2013/9)، على جملة أمور من بينها ضرورة أن تواصل الأطراف كافة العمل مع المنسق الخاص واليونيفيل، بما في ذلك من خلال الآلية الثلاثية، للتركيز مجدداً على هدف تحقيق وقف إطلاق نار دائم وعلى سبل المضي قدماً في معالجة كل المسائل العالقة في تنفيذ قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقراراته الأخرى ذات الصلة. وإذ أعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء أثر الأزمة السورية على الاستقرار في لبنان، في ظل أمور من بينها الحوادث الأمنية التي يتكرر وقوعها عبر الحدود اللبنانية - السورية، وتنامي تدفق اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، شدد المجلس على "ضرورة تقديم دعم دولي منسق قوي إلى لبنان لمساعدته على مواصلة مواجهة التحديات الراهنة المتعددة التي تتهدد أمنه واستقراره". ومنذ ذلك الحين، رحّب المجلس بإعلان الأمين العام بدء أعمال مجموعة الدعم الدولية والنجاح الذي لاقته في تعبئة الدعم للبنان، وشجّع على مواصلة الجهود المبذولة في هذا الصدد (SC/11191). وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، رحّب المجلس بتشكيل حكومة جديدة بهدف التصدي بفعالية للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية التي تواجه لبنان (البيان الصحفي SC/11283). وحث رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/PRST/2014/10) البرلمان على كفالة إجراء الانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن ودون تدخل خارجي. وأعرب المجلس عن تطلعه إلى جملة أمور من بينها مواصلة السلطات اللبنانية عملها مع مجموعة الدعم الدولية، مكرّراً تأكيد الحاجة إلى تقديم دعم دولي مطرد إلى لبنان. وناشد مجدداً الأطراف اللبنانية كافة الحفاظ على الوحدة الوطنية والالتزام الوارد في إعلان بعبدا، وشدد كذلك على أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة تنفيذاً فعالاً لا يزال حاسماً في كفالة الاستقرار في لبنان. وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، أصدر المجلس بياناً صحفياً (SC/11507) أدان فيه الهجمات التي شنتها قبل ذلك التاريخ بيومين جماعات متطرفة عنيفة على مواقع قوات الأمن اللبنانية

في منطقة عرسال، فأدت إلى وفاة ١٤ شخصا على الأقل وأخذ ٢٢ آخرين رهائن. وأعرب المجلس عن دعمه لأجهزة الأمن اللبنانية في مكافحتها الإرهاب ومنع المحاولات التي تستهدف المس باستقرار لبنان.

#### التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٢٦ - سيواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان في عام ٢٠١٥ الاضطلاع بمبادرات لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيواصل المكتب تقديم الدعم للجهود التي تبذلها حكومة لبنان بهدف الحفاظ على الاستقرار والأمن على الصعيد الداخلي والتقليل من الأثر المزعزع للاستقرار المترتب على النزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية. وسيواصل المكتب دعم جهود لبنان الرامية إلى دعم احترام جميع الأطراف اللبنانية سياسة النأي بالنفس التي تتبعها الحكومة عملاً بإعلان بعددا. وسيواصل المكتب التشجيع على اللجوء إلى الحوار، بما في ذلك في إطار الحوار الوطني، من أجل توطيد الاستقرار الداخلي والتقدم نحو التوصل إلى اتفاق على استراتيجية للدفاع الوطني. وسيشجع المكتب كذلك جميع الأطراف على أن تكفل احترام القواعد الدستورية، بما في ذلك فيما يتعلق بأي انتخابات رئاسية وبرلمانية لم تُجر في عام ٢٠١٤. وسيتطلب القيام بالمهام المذكورة اضطلاع منسق الأمم المتحدة الخاص ومكتبه بمجموعة من الأعمال تشمل الوساطة والدعوة وتقديم الدعم الاستشاري.

٢٢٧ - وسيواصل المكتب العمل بالتعاون الوثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للحفاظ على وقف الأعمال القتالية عبر الخط الأزرق والاستفادة منه، والتشجيع على تحقيق الهدف المنشود في الأجل الأطول وهو الانتقال من هذا الوقف إلى ترتيب دائم لوقف إطلاق النار، على النحو المفصل في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيسعى المكتب إلى تعميق الحوار في هذا الشأن مع جميع الجهات الفاعلة المعنية. وسيجري القيام بزيارات إلى مختلف أنحاء البلد، وكذلك إلى عواصم الدول الفاعلة الرئيسية.

٢٢٨ - وسيقوم المنسق الخاص، بوصفه منسق أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، بمواصلة تعزيز عنصر تكامل عمل منظومة الأمم المتحدة في لبنان، سعياً إلى جملة أمور، منها ضمان أن تكمل الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري جهود اليونيفيل وتسهم في توسيع نطاق السلطة المدنية للحكومة جنوب نهر الليطاني، إلى جانب السلطة العسكرية.

٢٢٩ - وسيسعى المنسق الخاص ونائبه، بوصفه المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، إلى ضمان أن يعمل فريق الأمم المتحدة القطري والوجود المدني للأمم المتحدة في لبنان، الذي

شهد توسعا كبيرا من جراء الأزمة، بطريقة منسقة على أساس الإطار الاستراتيجي المتكامل المنقح الذي وضع في عام ٢٠١٤ لدعم القدرة على التكيف وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد ككل، وضمان أن تستجيب السلطات في لبنان استجابة فعالة للتحديات الناشئة عن النزاع في الجمهورية العربية السورية، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين وخطوة تحقيق الاستقرار. وستعرض الأمم المتحدة ولا سيما الدور التنسيقي الذي يضطلع المكتب لضغوط كبيرة من أجل الحفاظ على جهود الإغاثة الإنسانية الواسعة النطاق وكذلك من أجل البناء على خريطة الطريق اللبنانية لأنشطة تحقيق الاستقرار ذات الأولوية التي استوجبتها النزاع السوري. وفي جو يتسم بالنقصان المتزايد لإمكانية الحصول على الموارد من المانحين، سيتطلب ذلك قيادة وتعبئة قويتين وفعاليتين في فريق الأمم المتحدة القطري وخارجه. وبالنظر إلى طبيعة الاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بالاستقرار، يمكن أن تنشأ حاجة إلى المزيد من القدرات في المستقبل ليتمكن مكتب المنسق الخاص من تلبية المطالبات المتزايدة في سياق أداء ولايته التنسيقية. ولا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجل ما متوسطه ٥٠.٠٠٠ لاجئ في الشهر، وتواصل الوكالات الإنسانية التوسع، من حيث الموارد البشرية والاستجابة على السواء. ومن المتوقع أن تستمر الوتيرة الحالية لتوافد اللاجئين من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان في المستقبل المنظور.

٢٣٠ - وسيواصل المنسق الخاص دعم مساعي مجموعة الدعم الدولية للبنان في سياق أدائها لدورها في حشد الدعم لاستقرار ومؤسسات الدولة وإبراز وتعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة لبنان في المجالات الأكثر تضررا من جراء الأزمة السورية، بما في ذلك فيما يتعلق بتعزيز قدرات الجيش اللبناني، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة الضعيفة المتضررة من جراء الأزمة، وتقديم الدعم الهيكلي والمالي للحكومة. وسيواصل المكتب قيادة الآلية المشتركة للتنسيق بين الجهات المانحة فيما يتعلق بتقديم المساعدة للجيش اللبناني.

#### المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٤

٢٣١ - استمر وقف القتال بين لبنان وإسرائيل طوال عام ٢٠١٤، وظلت منطقة جنوب لبنان مستقرة بوجه عام. وفي إطار تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي لليونيفيل، تواصلت علاقة العمل بين مكتب المنسق الخاص واليونيفيل. وشارك المكتب في ثلاثة اجتماعات ثلاثية حتى أيار/مايو ٢٠١٤ وأجرى اتصالات مكثفة مع الطرفين من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق واستثماره. وقدم المكتب الدعم للجيش اللبناني في مجال تنسيق تنفيذ الخطة الخمسية لتنمية القدرات، التي تستهدف

تحسين إمكانات وقدرات الجيش اللبناني، وتواصل مع البلدان المانحة لتنفيذ آليات تنسيق مناسبة من أجل تحسين التنسيق بين الجهات المانحة فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى الجيش اللبناني.

٢٣٢ - وعلى الرغم من أن الحالة على طول الخط الأزرق ظلت هادئة، شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٣ وبداية عام ٢٠١٤ زيادة في عدد ونطاق الهجمات الإرهابية في لبنان، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة الثابتة والمحمولة على مركبات، لا سيما في ضواحي بيروت الجنوبية، وأيضاً في طرابلس، والمهرمل، وعرسال. وحدثت في طرابلس والبقاع وأماكن أخرى أعمال عنف طائفي وحالات إحلال بالنظام العام مرتبطة بالأزمة في الجمهورية العربية السورية. وحدثت أيضاً عدة هجمات على الجيش اللبناني. وقامت الحكومة بعد تشكيلها في شباط/فبراير ٢٠١٤ باعتماد وتنفيذ خطط أمنية لطرابلس والبقاع، تناقص على إثرها تواتر هذه الحوادث.

٢٣٣ - ورغم النداءات المتكررة التي وجهها المنسق الخاص واليونيفيل من أجل الاحترام الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم يتحقق الوقف التام للانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق وإزالة مظاهر حمل الأسلحة غير المرخصة جهاراً في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، كان العدد المسجل من الانتهاكات الجوية ومن الانتهاكات البرية الطفيفة للخط الأزرق يبلغ ٣٣٣٢ انتهاكاً. ولم يُحرز أي تقدم في إنشاء آلية بمشاركة الطرفين لتحديد وضع مزارع شبعاً والتفاوض بشأنه، وفي مسألة العجر وفيما يتعلق بترع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وترتبط هذه المجالات بسلوك الطرفين الذي يسعى المكتب إلى التأثير فيه لكنه لا يستطيع التحكم فيه. ولم يُحرز أي تقدم إضافي في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية وذلك بسبب التراع الدائر في الجمهورية العربية السورية والعنف على طول الحدود.

٢٣٤ - وفيما يتعلق بالحالة السياسية، تواصل المكتب على نحو وثيق مع جميع الأطراف اللبنانية ومع أعضاء المجتمع الدولي للمساعدة في الحفاظ على الهدوء مع استمرار التراع في الجمهورية العربية السورية المجاورة. وبعد ١١ شهراً من المشاورات والمفاوضات، أدت خلالها حكومة تصريف الأعمال مهامها المحدودة، شكل رئيس الوزراء حكومة مصلحة وطنية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وأعاد البيان الوزاري للحكومة الجديدة، الذي أقر في البرلمان في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، التأكيد على (أ) التزام لبنان بقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، و (ب) متابعة أعمال مجموعة الدعم الدولية، و (ج) دعم القرارات المتخذة في إطار الحوار الوطني، و (د) الاعتراف بأهمية حماية حدود



البلد وتحسين الأمن والتحضير للانتخابات. واجتمع البرلمان في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ لتمديد ولايته لمدة ١٧ شهرا بعد اتفاق كل الأطراف على عدم إجراء انتخابات. ومنذ ذلك الحين، حتى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقد البرلمان سبع جلسات تشريعية (بما فيها الجلسة المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣)، وجلستين للتصويت على الثقة بالحكومة، و ١٢ جلسة لانتخاب رئيس.

٢٣٥ - وقدم المكتب المساعدة في إنشاء مجموعة الدعم الدولية بوصفها منبرا لتقديم الدعم السياسي لاستقرار لبنان والإسهام في حفز تقديم المساعدة الدولية للاجئين السوريين في لبنان، والاقتصاد اللبناني، والجيش اللبناني. ومنذ إنشاء مجموعة الدعم الدولية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عقد اجتماع متابعة واحد على المستوى الوزاري في باريس في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤ وعدة اجتماعات غير رسمية في بيروت لسفراء البلدان المشاركة في مجموعة الدعم الدولية. ومتابعةً لجدول أعمال مجموعة الدعم الدولية، يسر المكتب أيضا عقد اجتماع وزاري في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في روما دعما للجيش اللبناني. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ترأس الأمين العام، على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، اجتماعا وزاريا لمجموعة الدعم الدولية للبنان بحضور رئيس الوزراء تمام سلام. وفي البيان الصحفي الذي صدر بعد الاجتماع (SG/2209)، أكد المشاركون التزامهم المتواصل والموحد بالعمل معا من أجل حشد الدعم لسيادة لبنان ومؤسساته الحكومية وتعزيز الجهود المبذولة لمساعدة لبنان على التصدي للتحديات التي يواجهها.

٢٣٦ - وتواصل مجموعة الدعم الدولية الدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين السوريين والاقتصاد اللبناني والقوات المسلحة. واضطلعت مجموعة الدعم الدولية أيضا بدور رئيسي في توجيه رسائل متسقة وموحدة بشأن تشكيل حكومة جديدة وإجراء عملية انتخابات رئاسية فعالة.

٢٣٧ - وتعاون المنسق الخاص ونائبه، بوصفه المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، مع فريق الأمم المتحدة القطري، الذي وسّع نطاق وجوده المدني في لبنان بقدر كبير نتيجة للأزمة المتطورة. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، ازداد عدد موظفي الأمم المتحدة في لبنان بأكثر من الضعف ليبلغ نحو ٣٠٠٠ موظف. وحدث هذا النمو أساسا في الوكالات الإنسانية والإنمائية التابعة للأمم المتحدة التي تنفذ برنامج استجابة للأزمات ميزانيته ١ بليون دولار. وأسفر ذلك عن متطلبات جديدة من حيث التنسيق لضمان تحقيق الانسجام في تدخلات الأمم المتحدة في جميع مجالات العمل الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار. ويتواصل المكتب مع الجهات المانحة والشركاء، من خلال مجموعة الدعم الدولية

وطرق أخرى، بغية التشجيع على زيادة التنسيق والتعاون من أجل تحقيق تأثير أكبر. ويقود الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الحكومة والبنك الدولي، في وضع تقييم عام للتأثير الاجتماعي الاقتصادي للزراع السوري في لبنان، وكذلك في القيام سويًا بوضع خطة وطنية للقدرة على التكيف، وهي خريطة الطريق اللبنانية لأنشطة تحقيق الاستقرار ذات الأولوية التي استوجبتها الزراع السوري. ويسدي المكتب المشورة بقوة إلى الحكومة للحفاظ على صلابتها وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، ولضمان أن تستجيب السلطات في لبنان استجابة فعالة للتحديات الناشئة عن الزراع في الجمهورية العربية السورية، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين وخطة تحقيق الاستقرار. وبينما يعمل لبنان لتلبية الاحتياجات التي يتطلبها أكبر عبء من اللاجئين على أي بلد في العالم على أساس نصيب الفرد، لا تزال قدرات الأمم المتحدة ولا سيما قدرات المكتب في مجال التنسيق تتعرض لضغوط من أجل الحفاظ على جهود الإغاثة الإنسانية الواسعة النطاق وكذلك من أجل البناء على خريطة الطريق اللبنانية لدعم الحكومة والمجتمعات المحلية المضيفة الضعيفة.

#### افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٥

٢٣٨ - لا تزال الظروف الأمنية غير مؤكدة، إلا أنها ستسمح بمواصلة عمليات مكتب المنسق الخاص. وعلى الصعيد الإقليمي، ورغم أنه يجري الامتثال لعدة جوانب من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، سيلزم بذل المزيد من الجهود من أجل الحفاظ على وقف القتال، وتشجيع الانتقال إلى التنفيذ الكامل للقرار، بما في ذلك الانتقال نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وعلى الصعيد الداخلي، سيظل من الضروري الحفاظ على الحوار فيما بين الجهات الفاعلة السياسية. وستواصل الحاجة إلى تنسيق الدعم على الصعيدين الدولي والمحلي لتعزيز قدرات الجيش اللبناني وإمكاناته.

٢٣٩ - وعقب تمديد ولاية البرلمان حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، سيواصل مكتب المنسق الخاص دعم العملية الديمقراطية في لبنان. وقد كان الموعد النهائي المنصوص عليه في الدستور لانتخاب رئيس جديد هو ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤. وإلى حين انتخاب رئيس جديد، سيتولى مجلس الوزراء سلطات الرئاسة. وفي حالة شغور منصب الرئاسة، تكون الأعمال الحكومية والتشريعية عرضة للتعطيل. وسيواصل المنسق الخاص جهوده الرامية إلى تشجيع الأطراف على تمكين الحكومة من العمل على نحو فعال وانتخاب رئيس جديد على السواء، من أجل الحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة. ويؤمل أن يتحقق ذلك قبل حلول عام ٢٠١٥، ولكن ستكون هناك حاجة مستمرة بعد ذلك لتشجيع التماسك والحكومة الفعالة وإيجاد شريك ذي صلاحيات للأمم المتحدة في سعيها إلى مساعدة لبنان. ورهنا بالجدول

الزمني المحدد للانتخابات البرلمانية، سيواصل المكتب تشجيع استمرار التركيز على إجراء الأعمال التحضيرية للانتخابات في الوقت المناسب، بما في ذلك الاتفاق بشأن قانون للانتخابات. وسيطلب ذلك مشاركة متواصلة من قبل الأمم المتحدة والمنسق الخاص على الصعيدين التقني والسياسي على السواء. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة رئيسية تنفيذ أنشطة دعم الانتخابات بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسيواصل المنسق الخاص توفير التوجيه للمجتمع الدولي عن طريق عقده اجتماعات منتظمة للمنتدى الانتخابي الذي يضم ممثلي البلدان المهتمة بالعملية الانتخابية.

٢٤٠ - ومن المرجح أن تستمر تداعيات الأزمة السورية في التأثير في لبنان على كل من الصعيد الأمني والسياسي والإنساني والاقتصادي. وستختبر الأزمة قدرة الدولة على التصدي لهذه التحديات المتعددة، وخصوصاً وجود اللاجئين النازحين من الجمهورية العربية السورية. واستناداً إلى التوقعات الحالية، سيتطلب التدفق المتزايد للاجئين قيام الأمم المتحدة بأعمال المساعدة والتنسيق في المجال الإنساني بصورة متناسبة في لبنان. وسيعمل المنسق الخاص ونائبه، بوصفه منسق الشؤون الإنسانية، مع فريق الأمم المتحدة القطري لمساعدة السلطات في لبنان في الاستجابة بصورة فعالة للتحديات الناشئة عن وجود اللاجئين. ومن أجل ضمان قيام الأمم المتحدة باستجابة متكاملة، سيجري تعديل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حسب الاقتضاء، مع مراعاة الإطار الاستراتيجي المتكامل لعام ٢٠١٤، في حين ستسعى الأمم المتحدة أيضاً إلى توفير قدرات معززة للسلطات اللبنانية في مجالي التحليل ورسم الخرائط. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب أيضاً من خلال مهامه في مجالي المساعي الحميدة والدعوة، حث الشركاء الدوليين الرئيسيين على زيادة دعم الجهات المانحة لتلبية الاحتياجات التي ازدادت بشكل كبير في لبنان، سواء فيما يتعلق باللاجئين أو فيما يتعلق بالحكومة والمجتمعات المحلية المضيفة.

٢٤١ - وعلى الرغم من أن مكتب المنسق الخاص يواصل الاهتمام بالسعي إلى المساهمة في معالجة القضايا الداخلية بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا يزال هناك الكثير من العوامل ذات الصلة خارج سيطرته. وتشمل هذه العوامل التطورات الإقليمية، لا سيما الحالة في الجمهورية العربية السورية، التي تؤثر في الوضع الداخلي للبنان، ومواقف الأطراف، والحالة الاجتماعية الاقتصادية السائدة في البلد، وأداء الحكومة وإنشاء هياكل مؤسسية كاملة الصلاحية لضمان التنسيق والتعاون على نحو فعال.

٢٤٢ - وعلى الرغم من تأثيرات النزاع السوري على حجم العمل في المكتب، التي كانت وطأتها شديدة بوجه خاص في مجال التنسيق، لم يزد مستوى الموارد المقترحة. وعلى نحو ما دعا إليه مجلس الأمن (S/PRST/2013/9)، فقد طرأ تغير على الجهود الرامية إلى إعداد إجراءات منسقة لمواجهة التأثيرات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للنزاع تستهدف تحقيق الاستقرار. وبما أن موظفي مكتب نائب المنسق الخاص التابع لمكتب المنسق الخاص، وهما رئيس مكتب من الرتبة ف-٥ وموظف فني وطني واحد، لا يكفيان لتقديم الكثير من المشورة المساندة والدعم الإعلامي اللازمين، والاضطلاع بالتوعية في المجالات السياسية الاقتصادية التي تقع في صلب عمل مكتب المنسق الخاص المتمثل في تنسيق عمل الأمم المتحدة في لبنان، ودعم مجموعة الدعم الدولية، يسعى مكتب المنسق الخاص إلى الحصول على تمويل من خارج الميزانية للاستعانة بموظف تنسيق لتوفير زيادة فورية في القدرة على تقديم المساعدة في هذا المجال. ويسعى نائب المنسق الخاص أيضا إلى الحصول على الدعم من مصادر أخرى لتيسير الحصول على خدمات الأخصائيين في مجال تنسيق البرامج من أجل تعزيز مهام تنسيق الجوانب الإنسانية والإنمائية والاقتصادية التي يضطلع بها مكتب المنسق المقيم. ويشمل هذا الدعم الإضافي المنشود طلبات للإعارة المؤقتة من الجهات المانحة، مثل النرويج والمملكة المتحدة، واستخدام أموال مكتب تنسيق العمليات الإنمائية في عمليات تنسيق مؤقت للموظفين.

٢٤٣ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

## الجدول ٢٠

### الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين النتائج الإنمائية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان	الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) استمرار الحوار السياسي بين الأطراف اللبنانية (أ) '١' عقد مجلس الوزراء اجتماعات منتظمة بشأن المسائل الرئيسية بمشاركة جميع الطوائف الرئيسية؛ واستئناف الحوار الوطني	مقاييس الأداء	الفعلي لعام ٢٠١٣: ٩ اجتماعات
		تقديرات عام ٢٠١٤: ٤٠ اجتماعا

المهدف لعام ٢٠١٥: ٤٥ اجتماعا
'٢' عدم وقوع اغتيالات ومحاولات اغتيال بدوافع سياسية
مقاييس الأداء
الفعلي لعام ٢٠١٣: حادثان
تقديرات عام ٢٠١٤: صفر
المهدف لعام ٢٠١٥: صفر
'٣' عدم تنظيم مظاهرات ووقوع أحداث عنيفة ذات دوافع سياسية تخل بالنظام العام
مقاييس الأداء
الفعلي لعام ٢٠١٣: ٣٥ حادثة
تقديرات عام ٢٠١٤: ٣٠ حادثة
المهدف لعام ٢٠١٥: صفر
'٤' عدد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المعقودة وفق الجدول الزمني الانتخابي، التي يدعمها المكتب
مقاييس الأداء
الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر (مددت ولاية البرلمان في ٢٠١٣)
تقديرات عام ٢٠١٤: ٢
المهدف لعام ٢٠١٥: صفر

## النواتج

- إعداد تقارير يومية عن تأثير الحالة في الجمهورية العربية السورية على لبنان
- إعداد ١٧٠ مذكرة عن الاجتماعات مع القادة الرئيسيين للأطراف السياسية والزعماء الدينيين في لبنان بشأن المسائل المتعلقة بالمساعي الحميدة للأمين العام
- إصدار ٢٥ بياناً للتأكيد على أهمية الحوار السياسي وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

- تقديم إحاطات أسبوعية إلى الأوساط الدبلوماسية وسائر المبعوثين بشأن الحالة السياسية والأمنية في لبنان وجدول أعمال التنمية للبنان
- الإسهام بمدخلات في الإحاطات الشهرية المقدمة إلى مجلس الأمن ومواصلة العمل مع أعضاء المجلس بشأن الحالة في لبنان
- إجراء مناقشات منتظمة للتنسيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص ومع المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
- عقد ٣ اجتماعات رفيعة المستوى واجتماعات غير رسمية متكررة لمجموعة الدعم الدولية للبنان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) احترام وقف القتال في جنوب لبنان واتخاذ خطوات ملموسة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)	(ب) '١' وضع حد للانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق جواً وبحراً وبراً مقاييس الأداء الفعلي لعام ٢٠١٣: ٣ ٣٣٢ انتهاكا تقديرات عام ٢٠١٤: ٣ ٠٠٠ انتهاكا الهدف لعام ٢٠١٥: صفر
	'٢' إنشاء آلية بمشاركة الطرفين لتحديد وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأن تنفيذه مقاييس الأداء الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر تقديرات عام ٢٠١٤: ١ الهدف لعام ٢٠١٥: ١
	'٣' مواصلة تنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية من أجل تعزيز نظام الحدود مقاييس الأداء الفعلي لعام ٢٠١٣: صفر في المائة تقديرات عام ٢٠١٤: ٤٠ في المائة الهدف لعام ٢٠١٥: ٤٠ في المائة

## النواتج

- القيام شهرياً برصد الإجراءات الدبلوماسية المتخذة بين لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- إصدار بيانات علنية كل شهرين لتشجيع الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإدانة انتهاكات الخط الأزرق
- عقد اجتماعات أسبوعية مع اليونيفيل لتنسيق السياسة العامة وتبادل المعلومات
- المشاركة في اجتماعات الآلية الثلاثية مع الطرفين
- عقد اجتماعات كل شهرين مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- عقد اجتماعات متعددة الأطراف كل أسبوعين بشأن مسائل الحدود وإجراء مناقشات مع المحاورين اللبنانيين الرئيسيين بشأن مسائل إدارة الحدود
- تقديم ٣ تقارير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- (ج) الاستجابة المتكاملة والمنسقة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات تحقيق الاستقرار والتنمية
- (ج) '١' الحفاظ على عدد اجتماعات التنسيق بين الجهات المانحة
- مقاييس الأداء
- الفعلي لعام ٢٠١٣: ٢٤
- تقديرات عام ٢٠١٤: ٢٤
- الهدف لعام ٢٠١٥: ٢٤
- '٢' الحفاظ على تواتر الاجتماعات التنسيقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك الاجتماعات المواضيعية وأفرقة العمل)
- مقاييس الأداء
- الفعلي لعام ٢٠١٣: ٨٦ اجتماعا
- تقديرات عام ٢٠١٤: ٨٦ اجتماعا
- الهدف لعام ٢٠١٥: ٨٦ اجتماعا
- '٣' الحفاظ على مستوى التمويل المقدم لدعم الاستجابة الإنسانية للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

## مقاييس الأداء

الفعلي لعام ٢٠١٣: ١ بليون دولار

تقديرات عام ٢٠١٤: ١,٥ بليون دولار

الهدف لعام ٢٠١٥: ١,٥ بليون دولار

٤' وضع إطار استراتيجي وطني للشؤون الإنسانية وتحقيق الاستقرار استنادا إلى الإطار الاستراتيجي الإقليمي الشامل

## مقاييس الأداء

الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٤: لا ينطبق

الهدف لعام ٢٠١٥: ١

## النواتج

- وضع وتنفيذ إطار استراتيجي متكامل جديد، يشمل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية وإطار الرصد والتقييم وخطة الدعوة والاتصال
- عقد اجتماعات كل أسبوعين لفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية، وكذلك اجتماعات للفريق المعني بالسياسات العامة، واجتماعات تنسيقية على مستوى العمل بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستجابات في مجالي الشؤون الإنسانية وتحقيق الاستقرار
- عقد اجتماعات أسبوعية على المستوى الوزاري بين المنسق الخاص لشؤون لبنان/نائب المنسق الخاص والمفاوضين الحكوميين الرئيسيين لتيسير تنفيذ برنامج الحكومة الإصلاحي وتنسيق الأنشطة في مجالات الشؤون الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في مجالات الشؤون الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية بهدف الدعوة إلى مواصلة تعاون الجهات المانحة وتنسيق البرامج والأنشطة
- عقد اجتماعات كل سنتين بشأن التخطيط للطوارئ لمواجهة حالات الطوارئ، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري واللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيفيل والحكومة
- عقد اجتماعات تنسيقية كل سنتين مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والجهات المانحة لتحسين الظروف في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين



## العوامل الخارجية

٢٤٤ - سيتحقق الهدف على افتراض أن تتحسن الحالة في الجمهورية العربية السورية، مما يؤدي إلى تخفيف تأثيرها في لبنان؛ وأن يتحقق الاستقرار في البلد؛ وأن تبدي الأطراف السياسية استعداداً للحوار بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ وأن تتوافر الأموال وتستمر التزامات الجهات المانحة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

## الجدول ٢١

## الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٥		الفرق (٢٠١٤-٢٠١٥)
	الاعتمادات النفقات المقدرة الفرق		الكلية	الصافية <sup>(١)</sup>	
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٣)-(٤)	(٦)=(٥)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٧ ٢٦١,١	٦ ٧٥٠,٦	٥١٠,٥	٦ ٩١٣,٩	٦ ٤٠٣,٤
التكاليف التشغيلية	١ ٤٨٩,٥	١ ٥٥٨,١	(٦٨,٦)	١ ٦٩٥,١	١ ٧٦٣,٧
المجموع	٨ ٧٥٠,٦	٨ ٣٠٨,٧	٤٤١,٩	٨ ٦٠٩,٠	٨ ١٦٧,١

(أ) الاحتياجات الصافية بعد احتساب قصور أو تجاوز الإنفاق المقدرين لعام ٢٠١٤.

## الجدول ٢٢

## الوظائف

الفئة الفنية وما فوقها																فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها				الموظفون الوطنيون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
و أ ع أ ع م م د - ٢ م د - ١ ف - ٥ ف - ٤ ف - ٣ ف - ٢ الفرعي الأمن الخدمات العامة الخدمات الدولية الموظفين الفنيون الرتبة المحلية المتحدة الأمم متطوعو المجموع																الميدانية/ فئة مجموع				الخدمات																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤																١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١</

٢٤٥ - في عام ٢٠١٤، تتوقع البعثة حدوث قصور في الإنفاق في بند تكاليف الموظفين المدنيين بسبب شغور وظيفتين لموظف أمن (فئة الخدمة الميدانية). ويقابل هذا القصور في الإنفاق جزئياً بتجاوز في الإنفاق في بند التكاليف التشغيلية يعزى أساساً إلى ارتفاع تكاليف الاتصالات التجارية، لا سيما رسوم وصلة الألياف الضوئية، وتكاليف الشحن الإضافية التي تعزى إلى أن معدات اتصالات وتكنولوجيا معلومات اشترت في عام ٢٠١٣ وسلمت في عام ٢٠١٤ مما أسفر عن تحميل تكاليف الشحن المرتبطة بها على ميزانية عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، تكبد المكتب تكاليف أعلى فيما يتعلق بالتجديد والتشييد.

٢٤٦ - وتبلغ احتياجات المكتب من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما قدره ٨ ٦٠٩ ٠٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات المخصصة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين (٩١٣ ٩٠٠ دولار)، والاستشاريين (٤٤ ٥٠٠ دولار)، والسفر الرسمي (٢٠٢ ٤٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٩١٢ ٢٠٠ دولار)، والنقل البري (٨٨ ٣٠٠ دولار)، والاتصالات (٢٢٢ ٠٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٩ ٦٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (٤ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٤١ ٨٠٠ دولار).

٢٤٧ - وأجرى المكتب استعراضاً لملاك موظفي عنصر دعم البعثة فيه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ووافق رئيس المكتب ووكيل الأمين العام للدعم الميداني في وقت لاحق على الاستعراض الشامل لملاك الموظفين.

٢٤٨ - وشمل استعراض ملاك الموظفين إجراء تحليل لواجبات ومسؤوليات الوظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف لشؤون الميزانية التي تدعمها اليونيفيل بعمليات إدارية ومالية. وبعد استعراض شامل، ارتؤي أن موظفاً فنياً وطنياً يمكن أن يؤدي مهام الوظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف لشؤون الميزانية على نحو مناسب. ولذلك، أوصى بتحويل الوظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف لشؤون الميزانية إلى وظيفة لموظف فني وطني سيستمر شاغلها في إدارة ميزانية المكتب والاضطلاع ببدء تطبيق نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويقترح إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الميزانية (الرتبة المحلية).

٢٤٩ - وأوصى استعراض ملاك الموظفين أيضاً بإلغاء وظيفة سائق (الرتبة المحلية) مراعاة لتخفيض أسطول المركبات من ٢٢ إلى ١٧ مركبة. وأصبحت الوظيفة شاغرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ عندما تولى شاغلها مهمة دولية.

٢٥٠ - وأوصى استعراض داخلي منفصل أجري لقسم الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بإعادة تصنيف وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية لموظف أمن إلى وظيفتين من الرتبة المحلية لمساعد لشؤون الأمن. وأصبحت الوظيفتان من فئة الخدمة الميدانية شاغرتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤.

٢٥١ - والسبب الرئيسي للاحتياجات الأقل في بند تكاليف الموظفين المدنيين البالغة ٣٤٧ ٢٠٠ دولار في عام ٢٠١٥ مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٤ هو اقتراح إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف لشؤون الميزانية إلى وظيفة لموظف فني وطني ووظيفتين لموظف أمن (فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفتين لمساعد لشؤون الأمن (الرتبة المحلية).

٢٥٢ - وتعزى زيادة الاحتياجات البالغة ٦٠٠ ٢٠٥ دولار في بند التكاليف التشغيلية أساساً إلى احتياجات مقررّة إضافية مدرجة في الميزانية في عام ٢٠١٥ تتعلق بالاستشاريين (٣٣ ٥٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٢٠ ٤٠٠ دولار)، والنقل البري (١٨ ٤٠٠ دولار)، والاتصالات (٣١ ٨٠٠ دولار). وفيما يتعلق بعام ٢٠١٥، يعتزم المكتب الاستعانة باستشاريين، مقارنة باستشاري واحد في عام ٢٠١٤، من أجل تقييم أكثر المناطق خطراً على الحدود السورية اللبنانية، مع التركيز على النقل غير القانوني للبضائع والأشخاص والآثار المترتبة على الحرب الأهلية الجارية في الجمهورية العربية السورية. وسيستعان باستشاري ثانٍ لإجراء دراسة متعمقة وتقييم لديناميات ما بعد النزاع في طرابلس. وفي بند المرافق والهياكل الأساسية، سيتكبد المكتب تكاليف أعلى بسبب الاستعاضة عن الأعمدة في المدخل الرئيسي لمباني مكاتب المكتب وزيادة نسبتها ١٠ في المائة في إيجار مباني المكاتب على النحو المنصوص عليه في عقد الإيجار. وفيما يتعلق بالاتصالات، سيتكبد المكتب تكاليف أعلى لوصلة الألياف الضوئية ورسوم أعلى لدعم التداول بالفيديو بسبب زيادة في السعر وفي الاستخدام.

#### الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٥٣ - منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تم تعزيز مكتب المنسق الخاص بموظف للتنسيق (ف-٤)، وخُصص له تمويل حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويُتوقع بسبب حجم التحديات الإنسانية والتحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار في لبنان والطابع الطويل الأجل لتلك التحديات أن تستمر الطلبات المتعلقة بالقدرة التنسيقية للمكتب إلى ما بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وحسب الاحتياجات والموارد المتاحة، يمكن توقع استمرار هذه الوظيفة. وتقدر تكلفة الوظيفة في الرتبة ف-٤ لعام ٢٠١٥ بمبلغ ١٨٦ ٩٠٠ دولار.

## حاء - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(٩٠٠ ٧٢٧ ٥ دولار)

### المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٥٤ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إثر تبادل رسالتين بين الأمين العام (انظر S/2007/697) ومجلس الأمن (انظر S/2010/457). وافتتحه رسمياً وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في ٢ آذار/مارس ٢٠١١. وتولّى الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، ورئيس المكتب، مهام منصبه رسمياً في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١.

٢٥٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، قام الأمين العام بنقل مهام أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، إلى إدارة الشؤون السياسية ليضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وقد يسر المكتب الإقليمي في هذا الصدد تنظيم عدد من الاجتماعات الوزارية للجنة الاستشارية الدائمة، كان أحدثها الاجتماع الوزاري السادس والثلاثون الذي عقد في كيغالي في آب/أغسطس ٢٠١٣، والاجتماع الوزاري السابع والثلاثون الذي عقد في نجامينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والاجتماع الوزاري الثامن والثلاثون الذي عقد في مالابو في تموز/يوليه ٢٠١٤.

٢٥٦ - وقد شجع مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2011/21) المكتب الإقليمي على العمل مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة ومع الاتحاد الأفريقي، من أجل وضع استراتيجية إقليمية لتوفير المساعدة الدولية في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام في المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة، وتعزيز الآليات العابرة للحدود بغية تحسين حماية المدنيين، وتعزيز القدرة على الإنذار المبكر، وإيصال المساعدات والاستجابة الإنسانية، وتقديم الدعم المناسب في مجال إعادة إدماج العائدين من مناطق التشريد والمختطفين والمقاتلين السابقين، فضلاً عن تعزيز القدرات العامة للدول المتأثرة لكي تبسط سلطاتها على جميع الأقاليم التابعة لها. ويقوم المكتب الإقليمي منذ ذلك الوقت بتيسير وضع استراتيجية إقليمية وخطة للتنفيذ في هذا الصدد. وفي بيان رئاسي (S/PRST/2013/6) مؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، رحب المجلس، في جملة أمور، بتطور تنفيذ الخطة.

٢٥٧ - وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، طلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٩ (٢٠١٢) إلى الأمين العام أن يقوم، من خلال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب

الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بتقديم الدعم للدول في منطقتي وسط وغرب أفريقيا دون الإقليمية في تنظيم مؤتمر قمة إقليمي لرؤساء الدول والحكومات بشأن الأمن البحري في خليج غينيا. وقد عُقد مؤتمر القمة هذا يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ياوندي.

٢٥٨ - وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، تم تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، عقب تبادل رسالتين بين الأمين العام (S/2014/103) ورئيس مجلس الأمن (S/2014/104).

٢٥٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، عين الأمين العام ممثله الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، عضوا في فريق الوساطة الدولية المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى والذي ترأسه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جنبا إلى جنب مع الوسيط المعين من الجماعة، صاحب الفخامة ديس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

#### التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٦٠ - يقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بتنسيق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة، ويعمل بالتعاون مع بعثات ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. ويتم تنظيم اجتماعات دورية مع تلك البعثات والشركاء الآخرين في مركز التدريب في عنيتي، أوغندا. ويُعد التعاون مع هذه الجهات ضروريا أيضا أثناء الزيارات الدورية التي يقوم بها الممثل الخاص إلى المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة.

٢٦١ - وقيم المكتب الإقليمي أيضا علاقات عمل تعاونية وتآزرية قوية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال تبادل المعلومات وتقديم الدعم لبعثات تقصي الحقائق والتقييم التي يوفدها المكتب إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٢٦٢ - ويعمل المكتب حاليا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن عدد من المبادرات ذات الصلة بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

## معلومات تتعلق بالأداء لعام ٢٠١٤

٢٦٣ - تشمل الإنجازات الرئيسية للمكتب الإقليمي لوسط أفريقيا لعام ٢٠١٤ ما يلي:

(أ) تقديم تقارير منتظمة إلى المقرر عن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا، وسبل تعزيز دور الأمم المتحدة في مواجهة التحديات في مجالي السلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية؛ (ب) وتنسيق عملية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة تهديد وتأثير جيش الرب للمقاومة، من خلال تحديث خطة تنفيذ الأنشطة وتحديد المشاريع ذات الأولوية للاستراتيجية الإقليمية، وتنظيم اجتماعين لجهات التنسيق بشأن جيش الرب للمقاومة، وإيفاد بعثات دبلوماسية مشتركة بانتظام إلى البلدان المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة من أجل مواصلة تقديم الدعم السياسي لاستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة تهديد وتأثير جيش الرب للمقاومة، ولمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة؛ (ج) ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في تنفيذ توصيات مؤتمر القمة الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا، عن طريق تيسير عقد الاجتماعات والمشاركة في صياغة خريطة الطريق لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة والوثائق التقنية الرامية إلى إنشاء وتشغيل مركز التنسيق الأقليمي للسلامة والأمن البحريين في ياوندي؛ (د) وإذكاء الوعي بشأن العواقب الإقليمية المترتبة على الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال القيام بزيارات بقيادة الممثل الخاص إلى البلدان المجاورة المتضررة (تشاد في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٤، والكاميرون في آذار/مارس ٢٠١٤، والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠١٤)، بعضها تم بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ (هـ) وتيسير قيام الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب؛ (و) وتنظيم اجتماعين وزاريين للجنة الاستشارية الدائمة، أحدهما عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٤، والآخر من المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

## افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٥

٢٦٤ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تيسير عملية وضع نهج دون إقليمي كلي لمواجهة التحديات في مجالي السلام والأمن، عن طريق المساعدة في بناء قدرة

مؤسسية لنهج منسق للأمم المتحدة، وعن طريق دعم الجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي لمعالجة القضايا المشتركة موضع الاهتمام.

٢٦٥ - وتشمل الاستراتيجيات والخطة الموضوعية لعام ٢٠١٥ ما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة والقيام بجهود وساطة بالنيابة عن الأمين العام؛ (ب) والتنسيق الإقليمي لمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح البحرية في خليج غينيا، ولا سيما في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)؛ (ج) والتنسيق الإقليمي لمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، بما فيها جيش الرب للمقاومة، وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2013/6) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣؛ (د) ومعالجة الآثار الإقليمية والعابرة للحدود المترتبة على الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعبئة الدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المتضررة، في مجالات من بينها مجالا حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية؛ (هـ) ورصد الأثر المتزايد للأنشطة الإرهابية، في منطقة الساحل والصحراء وشمال نيجيريا، على الأمن الإقليمي لوسط أفريقيا؛ (و) وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والوسطاء الوطنيين/أمناء المظالم والهيئات الانتخابية الوطنية والبرلمانيون والمجتمع المدني الذي يشمل الجماعات النسائية، على منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام؛ والتصدي للتحديات في مجالات الحوكمة والتوتر والعنف المرتبطين بالانتخابات وحقوق الإنسان؛ والتصدي لمسألة بطالة الشباب وعدم الاستقرار السياسي؛ (ز) وتعزيز قدرات وسائط الإعلام/الصحفيين في المنطقة دون الإقليمية في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والسلام، وبناء السلام وفقا لاستراتيجية المكتب الإعلامية؛ (ح) وتيسير وضع وتنفيذ تدابير لبناء الثقة عبر الحدود بين دول وسط أفريقيا، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في تنفيذ سياساتها المتعلقة بالتكامل الإقليمي وحرية حركة الأشخاص والبضائع؛ (ط) والاضطلاع بمهام الأمانة للجنة للأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ومتابعة توصيات الاجتماعات الوزارية للجنة؛ (ي) ودعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، والعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء الآخرين على التصدي للتحديات التي تشكلها الجريمة العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن دعم الجهود التي تبذلها البلدان والمؤسسات دون الإقليمية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية من أجل مكافحة الصيد غير المشروع.

٢٦٦ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

## الجدول ٢٣

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: منع نشوب النزاعات وتوطيد دعائم السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز التعاون بين دول وسط أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية المعنية وغيرها من الشركاء الرئيسيين من أجل توطيد دعائم السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية	(أ) '١' تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على توطيد دعائم السلام والاستقرار في المنطقة مقاييس الأداء (عدد مؤتمرات القمة والاجتماعات) العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: ٤ تقديرات عام ٢٠١٤: ٦ الهدف لعام ٢٠١٥: ٨
(ب) زيادة التعاون فيما بين الجهات الفاعلة دون الإقليمية الرئيسية في مجال مسائل السلام والأمن	(ب) '٢' زيادة التعاون فيما بين الجهات الفاعلة دون الإقليمية الرئيسية في مجال مسائل السلام والأمن مقاييس الأداء (عدد حلقات العمل والبعثات) العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: ٣ تقديرات عام ٢٠١٤: ٨ الهدف لعام ٢٠١٥: ١٠
(ج) زيادة عدد المبادرات الرامية إلى بذل المساعي الحميدة وجهود الدبلوماسية الوقائية التي تشمل كبار المسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية، من أجل منع ومعالجة النزاعات في المنطقة دون الإقليمية	(ج) '٣' زيادة عدد المبادرات الرامية إلى بذل المساعي الحميدة وجهود الدبلوماسية الوقائية التي تشمل كبار المسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية، من أجل منع ومعالجة النزاعات في المنطقة دون الإقليمية مقاييس الأداء



العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: زيارتان

تقديرات عام ٢٠١٤: ٩ زيارات

الهدف لعام ٢٠١٥: ١٢ زيارة

## النواتج

- المشاركة في مؤتمرين من مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي من أجل إشراك رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي وغيرهم من الشركاء الرئيسيين في الماضي قداما بمساعي توطيد دعائم السلام والاستقرار في وسط أفريقيا
- المشاركة في ٣ مؤتمرات قمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل الماضي قداما بالجهود الرامية إلى توطيد دعائم السلام ومنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية
- عقد ٣ اجتماعات مع رؤساء الدول الذين يرأسون بالتناوب المنظمات دون الإقليمية لمنطقة وسط أفريقيا، وهي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل تعزيز مجالات التعاون المشترك
- تشكيل ٤ بعثات لتقصي الحقائق وبعثات للتقييم داخل منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية
- المشاركة في ٤ حلقات عمل تقنية تنظمها المنظمات دون الإقليمية من أجل تعزيز القدرات المؤسسية على مواجهة التحديات المتعلقة بالسلام والأمن
- تنظيم اجتماعين للتنسيق التقني مع ممثلي الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل وضع الصيغ النهائية لأطر التعاون وخطة العمل المشتركة و/أو تقييمها و/أو تعزيز التقدم المحرز فيها
- تنظيم حلقتي عمل بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن المسائل المتصلة بالانتخابات، وبشأن المرأة والسلام والأمن
- تنظيم حلقة عمل واحدة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بشأن حرية حركة الأشخاص والبضائع
- تنظيم حلقة عمل بالاشتراك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تحديد سبل التعاون مع المؤتمر الدولي في المستقبل، بما في ذلك وضع إطار للتعاون بشأن مسألة السلام والأمن

- القيام بـ ١٢ زيارة دبلوماسية إلى الدول الأعضاء في وسط أفريقيا بالنيابة عن الأمين العام من أجل معالجة أو تخفيف أثر الأزمات والتهديدات العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' إذكاء الوعي وزيادة التنسيق بشأن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بقضايا السلام والأمن مقاييس الأداء (عدد المؤتمرات والاجتماعات والبعثات) العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١٤: ٤ المهدف لعام ٢٠١٥: ٩	(ب) تحسين التنسيق بين الكيانات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في عملها المتعلق بتشجيع اتباع نهج متكامل في تناول قضايا السلام والأمن
'٢' مواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة والآثار الناجمة عن عملياته مقاييس الأداء (عدد الاجتماعات والبعثات وحلقات العمل) العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١٤: ٧ المهدف لعام ٢٠١٥: ١٢	
'٣' عدد الأنشطة المضطلع بها من أجل تيسير إنشاء مركز تنسيق أقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا وفقا للقرار المتخذ في مؤتمر قمة ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وذلك بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: ٤ اجتماعات	

تقديرات عام ٢٠١٤ : ٦ اجتماعات

الهدف لعام ٢٠١٥ : ٧ اجتماعات

٤' تحسين خطة العمل الرامية إلى التصدي للتهديد  
الذي يواجه أمن الدول والناشئ عن الصيد غير  
المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية،  
ولا سيما الفيلة

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٣ : لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٤ : حلقة عمل واحدة

الهدف لعام ٢٠١٥ : حلقة عمل واحدة

## النواتج

- المشاركة في ٤ مؤتمرات دون إقليمية من أجل تيسير التنسيق العسكري بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة، وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، وغير ذلك من المسائل الأمنية الناشئة
- إفاد ٣ بعثات بالاشتراك مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة إلى البلدان المتضررة من عملياته من أجل مواصلة تقديم الدعم السياسي لاستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى مواجهة تهديد جيش الرب للمقاومة وتأثير أنشطته
- القيام بزيارتي عمل ميدانيتين للبلدان المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة
- المشاركة في اجتماعين وزارين لآلية التنسيق المشتركة التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل المضي قدما في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي الرامية إلى القضاء على جيش الرب للمقاومة
- المشاركة في مؤتمر قمة واحد لرؤساء دول وحكومات البلدان المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة ينظمه الاتحاد الأفريقي، بغرض تعزيز الالتزام السياسي بمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي
- المشاركة في حلقة عمل واحدة ينظمها الاتحاد الأفريقي، بشأن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلدان المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة

- المشاركة في اجتماع سنوي واحد للفريق الدولي العامل المعني بجيش الرب للمقاومة، ينظمه رئيسا الفريق اللذان يمثلان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي
- المشاركة في ٤ اجتماعات تقنية من أجل تفعيل القرارات المتعلقة بانعدام الأمن البحري في خليج غينيا التي اتخذت في مؤتمر قمة ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بما في ذلك إنشاء مركز التنسيق الأفريقي للسلامة والأمن البحريين في الكاميرون، وتعبئة الموارد
- المشاركة في اجتماع سنوي واحد مع رؤساء مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين
- القيام بزيارتي عمل ميدانيتين لمراكز التنسيق البحري في غرب ووسط أفريقيا
- تنظيم حلقة عمل واحدة بالاشتراك مع كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تحديد الثغرات في الأطر القائمة وضمان استمرار الإجراءات المنسقة من جانب دول وسط أفريقيا الأعضاء بغية التصدي للتهديد الذي يشكله الصيد غير المشروع
- عقد اجتماع تنسيقي سنوي واحد بين الممثل الخاص والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة الذين يعملون في دول وسط أفريقيا
- عقد اجتماعين تنسيقيين مع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية التالية: المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل بحث قضايا حقوق الإنسان؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل بحث القضايا الإنسانية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل بحث قضايا الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأحياء البرية؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل بحث القضايا الجنسانية وزيادة الدور الذي تقوم به المرأة في السلام والأمن
- تشكيل بعثتين بالاشتراك مع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية التالية: المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل بحث قضايا حقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل بحث القضايا الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبحث قضايا الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأحياء البرية؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل بحث القضايا الجنسانية وزيادة الدور الذي تقوم به المرأة في السلام والأمن
- تنظيم اجتماعين لجهات التنسيق المعنية بجيش الرب للمقاومة في بعثات/وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) التسيير الفعال لعمل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا	(ج) عدد الاجتماعات المستمرة المعقودة لدعم تيسير الأنشطة المنتظمة التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: اجتماعان
	تقديرات عام ٢٠١٤: اجتماعان
	الهدف لعام ٢٠١٥: اجتماعان

#### النواتج

- تنظيم اجتماعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا
- تقديم تقرير سنوي واحد إلى الجمعية العامة يلخص عمل اللجنة الاستشارية الدائمة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إذكاء الوعي العام بأنشطة الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية	(د) زيادة عدد الأنشطة المضطلع بها لتعزيز قدرات الصحفيين فضلا عن أنشطة التوعية الأخرى على سبيل المساهمة في تحقيق التماسك الوطني وبناء الثقة
	مقاييس الأداء
	(حلقات العمل والمنشورات والأنشطة)
	العدد الفعلي لعام ٢٠١٣: ٤
	تقديرات عام ٢٠١٤: ٦
	الهدف لعام ٢٠١٥: ٧

#### النواتج

- تقديم إحاطتين إلى مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا والمناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة

- عقد حلقة عمل إقليمية واحدة لبناء قدرات الصحفيين في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام في وسط أفريقيا
- المشاركة في أنشطة فريق الاتصالات التابع للأمم المتحدة، وتقديم المساعدة إلى فريق الأمم المتحدة القطري
- تنظيم "دورة الألعاب من أجل السلام" الثانية أثناء اليوم الدولي للسلام في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
- نشر العدد الرابع من مجلة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، التي توفر استعراضا سنويا لأنشطة المكتب
- تنظيم حملة إعلامية بشأن الأنشطة التي صدر بها تكليف للمكتب، بما في ذلك أنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة، وكذلك تلك المتعلقة بمحاربة جيش الرب للمقاومة ومكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا

#### العوامل الخارجية

٢٦٧ - يُنجز المهدف في الحالات التالية: (أ) ألا يندلع نزاع جديد أو أزمة جديدة من شأن أي منهما التأثير بصورة خطيرة على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو للمنطقة دون الإقليمية ككل، أو تحويل بؤرة الاهتمام فيها؛ (ب) أن يُظهر رؤساء الدول والحكومات في وسط أفريقيا الإرادة السياسية الكفيلة بتوفير الرؤى والوسائل اللازمة لجعل آليات السلام والأمن الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك مجلس السلام والأمن وآلية الإنذار المبكر التابعان لها، قادرة على الاضطلاع بعملها؛ (ج) ألا تظهر تحديات رئيسية جديدة في مجال الأمن البحري.

## الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

## الجدول ٢٤

## الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			الاحتياجات لعام ٢٠١٥		
	الاعتماد	المقدرة	الفرق	الكلية	الصافية <sup>أ</sup>	غير المتكررة
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٣) - (٤)	(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٣ ٩٩٦,٦	٣ ٩٢٦,٠	٧٠,٦	٤ ١٢١,٧	٤ ٠٥١,١	-
التكاليف التشغيلية	٧ ٧٥٨,٣	١ ٥٢٦,٠	٢٣٢,٣	١ ٦٠٦,٢	١ ٣٧٣,٩	-
المجموع	٥ ٧٥٤,٩	٥ ٤٥٢,٠	٣٠٢,٩	٥ ٧٢٧,٩	٥ ٤٢٥,٠	-

(أ) الاحتياجات الصافية بعد احتساب قصور أو تجاوز الإنفاق المقدرين لعام ٢٠١٤.

## الجدول ٢٥

## الوظائف المؤقتة

وَأَع	أع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الفرعي	الأمن	الخدمات العامة	مجموع	الوظائف الوطنية			
												موظفو الأمم المتحدة	الوطنية	الوطنية	مجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤	١	-	١	٣	٣	٤	-	١٢	٧	-	١٩	٢	٦	-	٢٧
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥	١	-	١	٣	٣	٤	-	١٢	٧	-	١٩	٢	٦	-	٢٧
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٢٦٨ - يعزى الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠١٤ أساساً إلى قصور الإنفاق في بند التكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين. ويزول جزئياً أثر هذا القصور في الإنفاق باحتياجات إضافية من الموظفين الوطنيين بسبب معدل شغور فعلي نسبته صفر في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع معدل الشغور المدرج في الميزانية ونسبته ١٠ في المائة. ومن المتوقع أيضاً قصور الإنفاق تحت بند التكاليف التشغيلية، بسبب عدم استخدام الاعتماد المخصص لنقل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي تحت بند خدمات التعديل والتجديد وإمدادات الدفاع الميداني، نظراً لبقاء المكتب في المباني الحكومية.

٢٦٩ - وتبلغ الموارد المقترحة للمكتب ٥ ٧٢٧ ٩٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (١٢١ ٧٠٠ دولار) المتصلة بـ ٢٧ وظيفة مقترحة للمكتب (١ برتبة وكيل أمين عام و ١ مد-١ و ٣ ف-٥ و ٣ ف-٤ و ٤ ف-٣ و ٧ من فئة الخدمات الميدانية/خدمات الأمن، وموظفان فنيان وطنيان، و ٦ من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (١ ٦٠٦ ٢٠٠ دولار) التي تشمل السفر في مهام رسمية (٥٣٣ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢١٣ ٣٠٠ دولار)، والنقل البري (٥١ ٩٠٠ دولار) والنقل الجوي (٢٢٩ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٤٣١ ٨٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٩٠ ٨٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٦ ٤٠٠ دولار).

٢٧٠ - وفي عام ٢٠١٥، لن يكون هناك تغيير في عدد الوظائف المقترح للمكتب.

٢٧١ - ويعزى الانخفاض في الموارد في عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع الاعتماد المرصود لعام ٢٠١٤، أساساً إلى انخفاض التكاليف التشغيلية الناجم عن وقف اعتمادات نقل المكتب تحت بند خدمات التعديل والتجديد وإمدادات الدفاع الميداني. وهذا الانخفاض يُزيل أثره جزئياً زيادة الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) الأفراد المدنيون نظراً لانخفاض معدل الشواغر المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٥ بالمقارنة مع عام ٢٠١٤؛ (ب) السفر في مهام رسمية بسبب التقديرات الأعلى لتكاليف تذاكر السفر الجوي المستندة إلى زيادة عدد البعثات المقرر إيفادها من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية؛ (ج) النقل الجوي بسبب زيادة عدد ساعات الطيران اللازمة للزيارات الدبلوماسية إلى الدول الأعضاء في وسط أفريقيا من أجل معالجة أو تخفيف آثار الحالة المتأزمة والتهديدات العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية.

#### الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٧٢ - بغية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المتعلقة بجيش الرب للمقاومة، تلقى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في عام ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٠ ٦٩٩ دولار في شكل موارد خارجة عن الميزانية من أجل تغطية تكاليف استشاري واحد، وموظف شؤون سياسية واحد، كليهما سيتخذ من ليرفيل مقراً له، كجزء من الفريق السياسي للمكتب، وكذلك لتغطية تكاليف السفر والنقل الجوي المتصلة بتنفيذ الاستراتيجية. وتشير تقديرات البعثة إلى أنه سيكون من المطلوب ٣٠٠ ٥٦٠ دولار في عام ٢٠١٥ للإبقاء على وظيفتي استشاري وموظف للشؤون السياسية.



٢٧٣ - وفي أعقاب قيام الأمين العام بتعيين ممثله الخاص لوسط أفريقيا عضوا في فريق الوساطة الدولية المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي ترأسه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، استخدمت موارد خارجة عن الميزانية لتعزيز مكتب الممثل الخاص بتعيين موظف للشؤون السياسية. وقد تلقى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي ٢٠٠ ١١٦ دولار في عام ٢٠١٤، وهو يقدر أنه سيكون بحاجة إلى مبلغ ٢٠٠ ١٧٨ دولار لعام ٢٠١٥، من أجل الإبقاء على وظيفة موظف للشؤون السياسية.

#### طاء - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(٣٠٠ ٤٣٠ ٣١ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٢٧٤ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشكل تدريجي بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر. وجرى تمديدتها لفترة إضافية مدتها ثلاثة أشهر بموجب القرار ٢٠٢٢ (٢٠١١). ومنذ ذلك الحين، جرى تمديد ولاية البعثة ثلاث مرات لمدة ١٢ شهرا لكل منها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣) و ٢١٤٤ (٢٠١٤) الذي جرى بموجبها تمديد ولاية البعثة حتى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

٢٧٥ - وفي قراره ٢١٤٤ (٢٠١٤)، قرر مجلس الأمن أن تكون ولاية البعثة على النحو التالي: (أ) القيام، على سبيل الأولوية القصوى، بدعم إجراء حوار وطني، وتشجيع وتيسير العمليات الانتخابية الليبية وصياغة دستور ليبي جديد، وتشجيع تمكين النساء والشباب والأقليات وتيسير مشاركتها السياسية، وكذلك استخدام المساعي الحميدة من أجل دعم تحقيق تسوية سياسية ليبية شاملة للجميع والتشجيع على تهيئة المناخ السياسي اللازم لإدماج المقاتلين السابقين في صفوف قوات الأمن الوطني الليبية أو تسريحهم وإعادة إدماجهم في مناحي الحياة المدنية؛ (ب) تعزيز سيادة القانون ورصد حقوق الإنسان وحمايتها، ومساعدة الحكومة على كفالة معاملة المحتجزين بمن فيهم الأطفال معاملة إنسانية وتمكينهم من الاستفادة من الإجراءات القانونية الواجبة، وإصلاح وإقامة جهاز قضائي يتسم بالاستقلالية وجهاز لإنفاذ القانون ونظام للسجون يتسمان بالشفافية والخضوع للمساءلة؛ (ج) الحد من الأسلحة غير المؤمنة وما يتصل بها من أعتدة في ليبيا والتصدي لانتشارها، وتعزيز الأمن الحدودي، وإنشاء مؤسسات ليبية قادرة، وتنسيق شؤون الأمن الوطني بصورة فعالة؛ (د) بناء القدرة على الحكم، في إطار جهود دولية منسقة وبلاستناد إلى الميزة النسبية

التي يوفرها فريق الأمم المتحدة القطري، عن طريق تقديم الدعم للوزارات والهيئة التشريعية الوطنية والحكومة المحلية.

#### الحالة السياسية والأمنية في عام ٢٠١٤

٢٧٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت ليبيا اندلاع أخطر نزاع مسلح في البلد منذ عام ٢٠١١. وفي ٥ تموز/يوليه، وفي ظل تزايد حدة التوترات والاتهامات المتبادلة بين الفصيلين العسكريين المتنازعين في العاصمة، وقع حادث بين أفراد من كتيبتين متنازعتين عند نقطة تفتيش في طرابلس، بالقرب من مجمع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مما أدى إلى اندلاع قتال تصاعدت حدته بسرعة ليتحول إلى اشتباكات متقطعة عنيفة، امتدت إلى أجزاء أخرى من غرب طرابلس. وعلى الرغم من النداءات الموجهة إلى الفصيلين المتحاربين للالتزام بوقف فوري لإطلاق النار والدخول في حوار، سرعان ما امتدت رقعة القتال إلى أجزاء أخرى من العاصمة، مع ورود تقارير تفيد بوقوع قصف عشوائي للمناطق السكنية المكتظة بالسكان. وحشد كلا الطرفين قواهما من خلال إرسال أعداد كبيرة من الأفراد والأسلحة الثقيلة إلى طرابلس. وأدى ذلك إلى نزوح غير مسبوق للسكان بينما كان المدنيون يحاولون الفرار من ساحات القتال. وتسبب القتال العنيف في تدهور سريع في الأوضاع المعيشية، مما يشمل النقص في الغذاء والوقود والمياه والكهرباء، إضافة إلى ازدياد النشاط الإجرامي. وأفيد عن وقوع أضرار ودمار على نطاق واسع في المنشآت العامة في طرابلس وحوها، بما في ذلك المطار الدولي، ومستودع النفط الرئيسي، والطرق والجسور.

٢٧٧ - وبعد مرور ستة أسابيع من القتال المسلح الذي شهدته العاصمة في شهرَي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، بدت ليبيا وكأنها تتزلق إلى فترة يشوبها عدم الاستقرار وضبابية آفاق المستقبل. وتسبب التزاع في انسحاب الأغلبية الساحقة من هيئات المجتمع الدولي في ليبيا، بما في ذلك الأمم المتحدة، من البلد بصفة مؤقتة. وبحلول ١٤ تموز/يوليه، كانت البعثة قد قامت بنقل موظفيها الدوليين من ليبيا إلى تونس وإيطاليا (برينديزي) من أجل تمكين البعثة من مواصلة عملها بقدر الإمكان عن بعد.

٢٧٨ - وبالنظر إلى الحالة المتطورة بسرعة، من الضروري كفالة أن يكون وجود الأمم المتحدة ودورها في ليبيا ملائمين للسياق، وأن تكون المنظمة مجهزة تجهيزاً جيداً لدعم السلطات الليبية في مواجهة التحديات الحالية والمتوقعة. لذا، شرعت الأمانة العامة في إجراء استعراض لوجود الأمم المتحدة في ليبيا، بالشراكة الوثيقة مع السلطات الليبية وبالتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وسوف يقدم الأمين العام توصيات وخيارات بهذا الشأن إلى مجلس الأمن للنظر فيها في الأشهر المقبلة.

٢٧٩ - ويبلغ مجموع الموارد المعتمدة للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ما مقداره ٦٩ ٤٣٠ ٧٠٠ دولار، ويتوقع أن تبلغ النفقات للفترة نفسها ٦٢ ٨٦٠ ٥٠٠ دولار. ويعكس الرصيد الحر المتوقع أن يبلغ ٦ ٥٧٠ ٢٠٠ دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أساساً عدم قدرة البعثة على الاضطلاع الكامل بالأنشطة المتعلقة بولايتها طوال العام، نتيجة لإجلاء الموظفين من ليبيا ونقلهم إلى مواقع أخرى بالنظر إلى تدهور الوضع الأمني في البلد.

#### الاحتياجات المؤقتة من الموارد لعام ٢٠١٥

٢٨٠ - من الضروري التأكد، إلى حين حدوث تطورات جديدة ووضوح الرؤية بشأن عمليات البعثة، من وجود ترتيبات مالية تسمح للبعثة بالاستمرار خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، وأن تحدد البعثة احتياجاتها الفعلية عندما يصبح الوضع الميداني أكثر وضوحاً. لذا يُقترح تخصيص مبلغ قدره ٣١ ٤٣٠ ٣٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مما يمثل تمديداً تقنياً يتكلف ٥٠ في المائة من قيمة النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٤.

٢٨١ - وسوف يُعدّ مقترح ميزانية مفصلة لعام ٢٠١٥ كي يُقدم إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها التاسعة والستين المستأنفة. وستتيح الفترة الانتقالية للبعثة إمكانية وضع مشروع ميزانية شامل يدمج تماماً أي قرارات يتخذها مجلس الأمن ويغطي كامل نطاق عمليات البعثة خلال عام ٢٠١٥.